[جمع التكسير]

جَمْعُ التَّكْسِيْرِ: مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِـدِهِ كَـ: رِجَالٍ، وَأَفْـرَاسٍ .

[جمع التكسير]

ثم لمّا فرغ عن بيان الجمع الصحيح شرع في المكسّر فقال: (جَمْعُ التَّكْسِيْرِ) وأوزانه من الثلاثي كثيرةٌ موقوفةٌ على السماع لا تبنى على قاعدة، (مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ) لفظاً (كَـ: رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ) أو تقديراً كما في: "فلك، وهجان" .

فإن قيل: قد انتقض هذا الحدّ بنحو: "مصطفون، وداعون، وتمرات" بفتح الميم، و"كسرات" بكسرة السين، مع أنها جموع السلامة وقد انتقض بناء الواحد فيها ؟

قلنا: الاعتبار بالتغير ما يكون عند سبك صيغة الجمع لأجل الجمعية، لا ما وقع فيه التغير لغير ذلك من الأغراض والأسباب .

واعلم : أنّ الجمع قد يكون له الواحد من لفظه حقيقةً كـ: "رجال" جمع رجل، وقد لا يكون له الواحد من لفظه إلاّ فرضاً وتقديراً كـ: "نساء، ونسوة" جمع امرأة، والجموع التي لا واحد لها من لفظه في كلامهم كثيرةٌ كـ: "الجند، والجيش، والرهط، والثلة، والنفر، والمعشر، وأولو"، وغير ذلك يعرف بالتتبع وتسمّى اسم الجمع .

وهو أي : الجمع على نوعين، جمع القلّة، وجمع الكثرة فجمع القلّة : هو

وَجَمْعُ الْقِلَّـــةِ : (أَفْعُلٌ)، وَ(أَفْعَالٌ)، وَ(أَفْعِلَـــةٌ)، وَ(فِعْلَـــةٌ)، وَالْصَّحِيْحُ

الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة فقط، والحدّان أي : الثلاثة، والعشرة، داخلان في الحكم، وجمع الكثرة: وهو الذي يقع على ما فوق العشرة، وأوزانها كـــثيرةٌ وأمّا أوزان جمع القلّة فقليلةٌ محصورةٌ فبيّن ذلك وقال: (جَمْعُ الْقِلَّةِ) أي: أوزانهـــا من جموع التكسير أربعةٌ: (أَفْعُلٌ) بفتح الأول وسكون الثاني وضم العين كـــــ: "أكلب" جمع كلب، (وَأَفْعَالٌ) بفتح الأول وسكون الثاني كـــ: "أفراس" جمـــع فرس، (وَأَفْعِلَةٌ) بفتح الأول وسكون الثاني وكسر العين كـــ: "أرغفـــة" جمـــع رغيف، (وَفِعْلَةٌ) بكسر الأول وسكون العين كـــ: "غلمة" جمع غلام، وجمعَهـــا الشاعرُ [1] في بيت فقال:

جمـــع قلت را چهـــار است ابنيـــه أفعـــل وأفعـــال وفعـــلـــة أفعـــلـــة

(وَالْصَّحِيْحُ) عطف على قوله: (أَفْعُل)، أي: هـــذه الأوزان الأربعـــة والجمـــع الصحيح بكلا نوعيه، أي: المذكر، والمؤنث كـــ: "زيدون، ومسلمات" جموع قلّة حُكي أنّ «النابغة» [2] لما سمع قول «حسان» [3] :

---

(١)- لم أعثر على قائل معين .

(٢)- هو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة النابغة الجعدي العامري أبو ليلى شاعر صحابي من المعمرين، توفي سنة (٥٠هـــ)، انظر: "الأعلام": (٢٠٧/٥)، "الشعر والشعراء": (صـــ: ٢٩٥)، "الأغاني": (٥/٥، ٣٨) "خزانة الأدب": (١٦٧/٣) وغيرها .

(٣)- هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، شاعر الرسول ﷺ ، توفي بالمدينة المنورة سنة (٥٤هـــ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـــ: ٣١١)، "طبقات فحول الشعراء": (صـــ: ٢١٥)، =

وَمَـا عَـدَا ذَلِكَ جَمْـعُ كَثْـرَةٍ .

لَنَا الجُفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْـنَ بالضّحـى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِـنْ نجـدةٍ دمـاً[1]

قال له: قلّلتَ (جفانك، وسيوفك) أراد به أنّ الجفنـات، والأسـياف كليهما جمعا قلّة، ومقام المدح يقتضي التكثير .

(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) من الأوزان الأربعة، وجمعي الصحيح (جَمْعُ كَثْـرَةٍ)[2] أي: يستعمل على ما فوق العشرة، وهذا عند عدم القرينة، أمّا عنـد وجـود القرينة فيطلق جمع القلّة على أكثر من العشرة، وجمع الكثرة علـى أقـلّ مـن العشرة، وقال بعض العُلماء : لا فرق بين الجمعين في جانب الابتداء فكلاهمـا يبتدئان من الثلاثة، وإنما الفرق في جانب الانتهاء فينتهي جمع القلّة إلى عـشرة، وجمع الكثرة لا ينتهي، وقد جاء إطلاق كلّ وا حد منهما على الآخر فإطلاق جمع الكثرة على جمع القلّة كما في قوله تعالى: ﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوْءٍ ﴾[3] مع وجـود الأقراء، وإطلاق جمع القلّة على جمع الكثرة كما في البيت المذكور .

= "الأعلام": (١٧٥/٢)، "الأغاني": (١٤١/٤) وغيرها .

(١)- تخريج البيت : "ديوان حسان": (صـ: ١٣١)، "أسرار العربية": (صـ: ٣٥٦)، "خزانة الأدب": (١٠٦/٨)، "شرح المفصل": (١٠/٥)، "لسان العرب": (جرا)، "الخصائص": (٢٠٦/٢)، "المقتضب": (١٨٨/٢)، "شرح الرضي": (٣٦٧/٣) وغيرها .

(٢)- والفرق بين جمع القله والكثرة : إنما هو إذا كانا مفردين غير معرفتين، أمّا عند الإضافة والتعريف أو بغيرٍ فلا فرق، (هندي) .

(٣)- سورة البقرة : [الآية : ٢٢٨] .

.....

مسألة : إذا لم يكن للاسم إلاّ بناء جمع القلة كـ: "أرجُـلٍ" في جمـع رِجْلٍ بمعنى (القدم)، أو لم يجيء إلاّ بناء جمع الكثرة كـ: "رِجال" جمع الرجل، فذلك الوزن مشترك في القلّة والكثرة يستعمل في كلّ منهما بلا فرق بين القلّة والكثرة .

* * * * *

[المصدر]

الْمَصْـــدَرُ : اسْمٌ لِلْحَـــدَثِ الْجَـــارِيْ عَلَـــى الْفِعْـــلِ

[المصدر]

ولمّا فرغ عن الأسماء الغير العاملة شرع في بيان الأسماء العاملة عمل فعلها ثم ذكر الأفعال بعدها ليكون الترقي تدريجياً إلى ما هو الأصل في العمل، وبـــدأ بذكر المصدر لكونه أصلاً ومنبعاً للمشتقات منه فقال: (الْمَصْدَرُ) هو اسْمُ ظرف عند «البصريين»، ومصدرٌ ميميٌ عند «الكوفيين» بمعنى الفاعل أي: الصادر لكونه حدثاً صادراً من الفاعل، وفي الاصطلاح: (اسْمٌ لِلْحَـــدَثِ)[1] هو المعنى القـــائم بالغير سواءٌ صدر منه كـــ: "الضرب، والمشي"، أو لم يصدر منه كـــ: "الطول، والقصر"، (الْجَارِيْ[2] عَلَى الْفِعْلِ) بأن يكون له فعل يذكر المصدر بياناً لمدلولـــه أو عدده أو نوعه مثل: "جلستُ جلوساً، وجَلسةً، وجِلسةً"، واحترز بقولـــه: (الجاري على الفعل) عن المصادر التي لا يجري على الفعل كـــــ: "الـــصوم، والصلاة، والوضوء، والغسل"، وعن المصادر التي لا فعل لها من لفظـــه نحـــو: "ويلك، وويحك" فإنها لا تسمّى مصدراً، وهذا هـــو الفـــرق بـــين المـــصدر، والمفعـــول المطلق، فالمصدر لا بدّ له من فعل من لفظه ، ولا يلـــزم ذلك فـــي

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (اسم الحدث) بدل (اسم للحدث) .

(٢)- اعلم: أنّ الأسماء الجارية على الفعل ثمانية: المصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان، والمكان، والآلة، (حاشية الأيوبي) .

وَهُـوَ مِـنْ الثُّـلاَثِـيْ الْمُجَـرَّدِ سِمَـاعٌ

المفعول المطلق نحو: "ويلة، وويحة" حيث لا فعل لهما مع أنّهما مفعولا مطلقٍ، فالمفعول المطلق أعمّ من المصدر، والجاري يُستعمل في اصطلاحهم لمعانٍ، منها جريان الشيء على ما يقوم هو به كما يقال: الخبر جارٍ على المبتدأ، والصفة جارية على موصوفها، ومنها: موازنة اللفظ لغيره فيقال: اسم الفاعل جارٍ على الفعل، أي: موازنه في الحركات والسكنات، ومنها: التعلق والاشتقاق فيقال في "حمدتُ حمداً" : المصدر جارٍ على فعله أي: أصل له ومأخذ أُخذ منه، والمراد ههنا المعنى الأخير، وإنما عدل عن العبارة المشهورة وهو قولهم: المصدر اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل، إلى قوله : الجاري على الفعل، ليصحّ الحدّ على مذهب «البصريين» و«الكوفيين» جميعاً؛ لأنّ المصدر يشتق منه الأفعال عند «البصريين»، وعند «الكوفيين» الفعل يشتق منه المصدر فلو قال: يُشتق منه كان نصّاً في أحد المعنيين، والجريان بمعنى التعلّق يجري على كلا المعنيين، (**وَهُوَ**) أي: أوزان المصدر (**مِنْ الثُّلاَثِيْ الْمُجَرَّدِ** [1] **سِمَاعٌ**) أي: مبنيٌ على السماع يحفظ كما يسمع، ولا يقاس عليه، ولا يعرف ذلك إلاّ بتتبع اللغات أو السماع من الثقات

(١)– سقط من بعض نسخ المتن: (المجرد) .

وذكر «سيبويه» أنّه يرتقي إلى الثين وثلاثين بناءً كـ: قتل، وفسق، وشغل، ورحمة، ونشدة، وكدرة، ودعوى، وذكرى، وبشرى، وليان، وحرمان، وغفران، ونزوان، وطلب، وكذب، وصغر، وغلبة، وهدى، وسرقة، وذهاب، وكتاب، وسوال، وزهادة، ودراية، ورعاية، ودخول، وقبول، ووجيف، وصهوبة، ومسعاة، ومحمدة، وكراهية، وطواعية، (**مصباح الراغب**) .

وَمِنْ غَيْرِهِ قِيَاسٌ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِياً وَغَيْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً

ولا تغتر بما تسمع من أفواه الناس فإنهم يغلطون فيه كثيراً، (**وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي: من غير الثلاثي المجرّد وهو الثلاثي المزيد، والرباعي المجرّد، والرباعي المزيد (**قِيَاسٌ**)[1] أي: أوزانه قياسيةٌ مبنيةٌ على قاعدة مبنية في علم التصريف، فمِنْ أَخْرَجَ: "إخراجاً"، ومِنْ اسْتَخْرَجَ: "استخراجاً"، ومِنْ فَعَّلَ: "تفعيلاً، وتفعلةً، وتفعالاً، وفعّالاً" نحو: "تكليماً، وتبصرةً، وتكراراً، وكذّاباً"، ومِنْ فَاعَلَ: "مفاعلةً، وفعالاً" نحو: "قَاتَلَ مقاتلةً، وقتالاً".

(**وَيَعْمَلُ**) المصدر (**عَمَلَ فِعْلِهِ**) فيرفع الفاعل إن كان لازماً نحو: "أعجبني قيام زيد"، وينصب المفعول أيضاً إن كان متعدياً نحو: "أعجبني ضرب زيد عمراً" (**مَاضِياً وَغَيْرَهُ**) أي: سواءٌ كان المصدر بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال فتقول: "اذكر ضربي أمس زيداً، وضربي زيداً الآن أو غداً شديداً"، ولا يشترط في عمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأنهما يعملان لمشابهتهما بالفعل المضارع وهو مختص بالحال والاستقبال بخلاف المصدر؛ لأنّ عمله بواسطة اشتقاق الفعل منه، فكما أنّ الفعل يعمل ماضياً وحالاً واستقبالاً كذلك المصدر يعمل في كلّ الأزمنة لكن المصدر إنما يعمل (**إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً**) وإذا وقع المصدر مفعولاً مطلقاً فلا يعمل؛ لأنّ العامل القوي موجود فيتعلق المعمول بالقوي لا بالعامل الضعيف الذي هو المصدر، نحو

---

(١)- في بعض نسخ المتن: بزيادة (كقولك: أخرج إخراجاً، واستخرج استخراجاً) بعد قوله: (قياس).

وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُوْلُهُ عَلَيْهِ، وَلاَ يُضْمَرُ فِيْهِ، وَلاَ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ

"ضربت ضرباً عمراً" فـ: (عمراً) مفعول لـ: (ضربت) لا لـ: (ضرباً)، وسيجيء هذا في المتن بعد أسْطُرٍ.

(**وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُوْلُهُ**) أي: معمول المصدر (**عَلَيْهِ**) فلا يقال: "أعجبني زيدٌ ضربٌ عمراً" على المصدر ولا يقال: "عمراً ضربٌ زيدٌ" بتقديم المفعول على المصدر؛ لأنّه عاملٌ ضعيفٌ فلا يعمل.

(**وَلاَ يُضْمَرُ فِيْهِ**) أي: لا يضمر فاعل المصدر مستتراً فيه بخلاف البارز فيصحّ أن تقول: "ضربي زيداً" لأنّ ياء المتكلم فاعل بارز، وذلك لأنّه لو أُضمر في الواحد لأضمر في التثنية والجمع، ولو أضمر في التثنية والجمع لزم اجتماع التثنيتين والجمعين في كلمة واحدة، تثنية المصدر، وتثنية الفاعل المضمر في المثنى، وجمع المصدر وجمع الفاعل المضمر في الجمع، ولو لم يثنَّ المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه لزم التباس التثنية والجمع بالمفرد بخلاف اسم الفاعل ونحوه حيث لا يثنّى ولا يجمع عند تثنية الضمير وجمعه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه، فتثنيةُ أحدِهما وجمعُه تثنيةٌ وجمعٌ للآخر وليس كذلك المصدر؛ لأنّه شيء آخر لا يصدق على الفاعل والمفعول.

(**وَلاَ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ**) للمصدر نحو: "أعجبني ضربٌ زيداً" وإلاّ لزم الإضمار إذا كان مسنداً إلى غائب وقد تبيّن أنّه لا يجوز.

واعلم: أنّ المصدر يستعمل على ثلاثة أوجه، مجرداً عن اللام والإضافة

وَيَجُوْزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُوْلِ، وَإِعْمَالُهُ بِاللاَّمِ قَلِيْلٌ

منوناً عاملاً في فاعله ومفعوله وهذا هو الأصل في عمل المصدر كما مرّ مثاله وأحكامه، وبغير اللام والتنوين مضافاً إلى معموله نحو: "أعجبني دقّ القصارِ الثوبَ" وهذا الوجه شائع كثير الاستعمال في كلامهم، ومع لام التعريف، وإعماله حينئذ نادرٌ في كلامهم فبيّن حكمها وقال: (**وَيَجُوْزُ إِضَافَتُهُ**) أي إضافة المصدر (**إِلَى الْفَاعِلِ**) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [1]، وكقولك: "أعجبني دقُّ القصارِ الثوبَ" فيصير الفاعل مجروراً بالإضافة ويكون الفعل باقياً على حاله من النصب، واستعماله بهذا الوجه أكثرُ، (**وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُوْلِ**) [2] إذا قامت قرينةٌ على ذلك فيصير المفعول مجروراً بالإضافة ويكون الفاعل باقياً على حاله من الرفع، نحو: "أعجبني ضرب اللصِّ الجلادُ"، وأشار بقوله: (قد) إلى التقليل أي: أنّ إضافته إلى المفعول قليلةٌ، وإضافته إلى الفاعل كثيرةٌ؛ لأنّ احتياج الفعل وشبهه إلى الفاعل أشدّ من المفعول.

(**وَإِعْمَالُهُ بِاللاَّمِ**) أي: إعمال المصدر المعرّف بلام التعريف (**قَلِيْلٌ**) لأنّ مدار عمل المصدر على تأويله بـ(أنْ) مع الفعل وإذا كان معرفاً امتنع تقديره بالفعل مع (أنْ)، لأنّه كما لا يدخل اللام على (أنْ) مع الفعل كذلك لا يدخل

---

(١)- سورة البقرة: [الآية: ٢٥١].

(٢)- سواءٌ كان مفعولاً به أو ظرفاً أو مفعولاً له على قلّة بالنسبة إلى الفاعل نحو: "ضرب اللص الجلاد، وضرب يوم الجمعة، وضرب التأديب"، (جامي).

فَـإِنْ كَانَ مُطْلَقاً فَالْعَمَلُ لِلْفِعْـلِ، وَإِنْ كَانَ بَدَلاً مِنْـهُ

على المصدر المقدّر بها، فعلى هذا كان حقيقاً بأن لا يعمل أصلاً، لكن لما كان المانع عارضاً لم يلتفت إليه، ولهذا لم يرد في التنْزيل من المصادر المعرّفة بـاللام عاملاً في الفاعل والمفعول صريحاً بل بواسطة حرف الجرّ نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾[١]، وقد جاء في بعض الأشعار إعمالـه كما في قوله [٢]:

ضَعِيْـفُ النِّـكَـايَـةِ أَعْـدَاؤُهُ يَخَـالُ الْفِـرَارَ يُرَاخِـيْ الأَجَـلْ[٣]

(فَإِنْ كَانَ) المصدر مفعولاً (مُطْلَقاً فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ) لأنّ المعمول لا يتعلـق بالضعيف مع وجدان القوي، سواءٌ كان الفعل مذكوراً صريحاً نحو: "ضـربتُ ضرباً زيداً" أو تقديراً كقولك: "ضرباً زيداً" لمن رفع السوط، أي: اضربْ ضرباً زيداً، (وَإِنْ كَانَ) المفعول المطلق (بَدَلاً مِنْهُ) من الفعل بأن حذف الفعل وجوبـاً

---

(١)- سورة النساء : [الآية : ١٤٨] .

(٢)- لم أعثر على قائل معين .

(٣)- تخريج البيت: "مصباح الراغب": (صـ: ٤٩٩)، "خزانة الأدب": (١٢٧/٨)، "أوضح المسالك": (٢٠٨/٣)، "الدرر": (٢٥٢/٥)، "شرح المفصل": (٥٩/٦)، "المقرب": (١٣/١)، "همع الهوامع": (٢/ ٩٣)، "شرح الأشموني": (١٩٩/٢)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ٤١١)، "شرح التصريح": (٦٣/٢) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (النكاية أعداؤه) حيث نصب بالمصدر المحلى بـ: أل، وهو: (النكاية) مفعولاً وهو قوله: (أعداؤه) كما ينصبه بالفعل .

فَـوَجْهَـانِ .

وقام المصدر مقامه نحو: "سقياً زيدٌ"، والمراد مـن البـدلِ : البـدلُ اللغـويُّ لا الاصطلاحي، (فَوَجْهَانِ) جائزان :

الوجه الأول: أن يكون العمل للمصدر الموجود لفظاً؛ لأنّ الفعـل وإن كان عاملاً قوياً لكن لما حذف صار ضعيفاً، والموجودُ أولى من المعدوم .

والوجه الثاني: أن يكون العمل للفعل المحذوف؛ لأنّه وإن كان محـذوفاً لكنّه الأصل في العمل، فالأصل أولى من الفرع .

وقيل: المراد من (وجهان) : أن يكون عمل المصدر للمـصدرية، وأن يكون عمله للبدلية عن الفعل، ففي قوله : (وجهان) وجهان .

* * * * *

[اسم الفاعل]

اسْمُ الْفَاعِلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوْثِ، وَصِيْغَتُهُ : مِنْ الثُّلاَثِيْ الْمُجَرَّدِ عَلَى : (فَاعِلٍ)

[اسم الفاعل]

(**اسْمُ الْفَاعِلِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**) واحترز به عن الاسماء الغير المشتقة، وإنما قال: من الفعل، و لم يقل: من المصدر؛ لأنّ اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل (**لِمَنْ**[1] **قَامَ بِهِ**) فيه احتراز عن اسم المفعول؛ لأنّه مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل (**بِمَعْنَى الْحُدُوْثِ**)[2] فيه احتراز عن الصفة المشبّهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت والدوام لا بمعنى التجدّد والحدوث كـ: "حسن، وكريم" لمن ثبت له الحسن، والكرم، و"أحسن، وأكرم" لمن ثبت له زيادة الحسن، والكرم لا بمعنى حدث له الكرم، والحسن بعد أن لم يكن، وإن أريد منها معنى الحدوث قيل: "حاسن وكارم الآن أو غداً"، (**وَصِيْغَتُهُ مِنْ الثُّلاَثِيْ الْمُجَرَّدِ**) مطلقاً أي: سواءٌ كان ماضيه مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها، وقيل: يجيء من مضموم العين على وزن فعيلٍ كـ: "شريف، وكريم"، (**عَلَى**) وزن (**فَاعِلٍ**)

---

(١)- أي: لذات ما قام بها الفعل، ولو قال: ما قام به الفعل لكان أولى؛ لأنّ ما جهل أمره يذكر بها ولعلّه قصد التغليب .

(٢)- ويخرج به أيضاً كل ما هو على وزن فاعل و لم يقصد به معنى الحدوث نحو: "فرس ضامر وضارب"، (حاشية مصباح الراغب) .

وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيْمٍ مَضْمُوْمَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ نَحْوُ: مُدْخِلٍ، وَمُسْتَغْفِرٍ وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ

ولهذا سمّي باسم الفاعل لكون الثلاثي كثيراً من غيره، فكلّ ما خالف هذا الوزن من الثلاثي وكان بمعنى اسم الفاعل فهو صفة مشبّهة لا اسم فاعل كـ: "شيخ، وحسن، وطيب" وغير ذلك .

(**وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي: من غير الثلاثي المجرّد، وهو الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والمزيد، يجيء (**عَلَى صِيْغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيْمٍ مَضْمُوْمَةٍ**) مقام حرف المضارع، سواءٌ كان حرف المضارع مضموماً في المضارع أو لا ، (**وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ**)، سواءٌ كانت الكسرة سابقةً نحو: "مُكرِم" منْ: يُكرِم، أو حادثةً نحو: "مُتذكِّر" من: يتذكَّر، أو "متناهٍي" من: يتناهَى، وسواءٌ كانت الكسرة لفظاً نحو: "منعِم" أو تقديراً نحو: "مختَار ومحمَرّ"، (**نَحْوُ: مُدْخِلٍ**)[1] مثال للميم المضمومة الموافقة بحركة حرف المضارع ، (**وَمُسْتَغْفِرٍ**) مثال للميم المضمومة المخالفة بحركة حرف المضارع، ومثال كسر ما قبل الآخر كما كان في المضارع "مُكرّم ومعلّم"، ومثال كسره بعد أن لم يكن فيه: "متذكّر ومتناهٍي" ولم يذكر مثالهما اعتماداً على ذهن الطالب .

(**وَيَعْمَلُ**) اسم الفاعل (**عَمَلَ فِعْلِهِ**) في كلّ الأحوال لازماً كان مثل: "زيد قام أبوه"، أو متعدياً إلى مفعول واحد مثل : "زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً" ، أو إلى

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (نحو: مدخل ومستغفر) .

بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الاِسْتِقْبَالِ، وَالاِعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ

مفعولين كـ: "زيدٌ مُعطي عمراً درهماً"، أو إلى ثلاثة مفاعيل كـ: "زيدٌ مخبر عمراً بكراً فاضلاً"، وسواءٌ كان مقدّماً على معموله أو مؤخّراً عنه، وكما أنّ الفعل يتعدّى إلى الطرفين، والحال، والمصدر، والمفاعيل، وسائر الفضلات كذلك اسم الفاعل يتعدّى إليها لكن عمله في اسم الفاعل، والمفعول مشروطٌ بشرطين (بِشَرْطِ مَعْنَى[1] الْحَالِ أَوْ الاِسْتِقْبَالِ) بخلاف الفعل فإنّه يعمل في كلّ الأزمنة وذلك لأنّ مدار عمل اسم الفاعل مشابهةٌ بالمضارع لفظاً ومعنىً، ولا مشابهة له بالفعل الماضي لفظاً حتى يعمل عمله ماضياً، والمضارع لا يكون إلاّ بمعنى الحال والاستقبال فوجب أن يكون اسم الفاعل كذلك وإلاّ زالت المشابهة فلم يعمل، والمراد من الحال والاستقبال حقيقةً أو حكايةً لئلا يشكل بمثل قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[2] فإنّ (بَاسِطٌ) وإن كان اسم الفاعل لكن المراد منه حكاية الحال، (وَ) بشرط (الاِعْتِمَادِ[3] عَلَى صَاحِبِهِ) أي: من قام به، وهو المبتدأ نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه"، أو ذو الحال ويكون هو حالاً منه نحو: "جاء بي زيدٌ قائماً أبوه"، أو على الموصوف فيكون صفةً له نحو: "مررت

---

(١)- وهذا الاشتراط لعمل اسم الفاعل للنصب، وأمّا الرفع فلا يحتاج إلى شرط فيصحّ: "زيد قائم أبوه أمس" على ما مرّ في باب الإضافة، (حاشية مصباح الراغب).

(٢)- سورة الكهف: [الآية: ١٨].

(٣)- خلافاً للأخفش، والكوفيين فإنهم لا يشترطون الاعتماد كما في الظرف، (شرح الرضي).

أَوْ الْهَمْزَةِ، أَوْ (مَـا)، فَـإِنْ كَانَ لِلْمَاضِـيْ وَجَبَتْ الإِضَافَـةُ مَعْـنىً

برجلٍ قائمٍ أبوه"، (أَوْ) بشرط الاعتماد على (الْهَمْزَةِ) للاستفهام نحو: "أَ قـائمٌ زيد"، (أَوْ) بشرط الاعتماد على (مَا) النافية نحو: "ما قائمٌ زيدٌ"، ولا يجوز عمله بغير الاعتماد ابتداءً فلا يقال: "ضاربٌ زيدٌ عمراً"، ووجه اشتراط الاعتماد في عمله هو أن يتقوّى مشابهته بالفعل، أمّا في الصور الـثلاث الأُول فلاسـتعماله حينئذ في أصل وضعه؛ لأنّه صفة في المعنى فلا بدّ من شيء محكوم بها عليه وهو مذكور حينئذ، وأمّا في الصورتين الأخيرين فلوقوعه موقعاً هـو بالفعـل أولى، والمراد من الهمـزة: حرفُ الاستفهام مطلقاً سواءٌ كانت همـزةً أو غيرهـا كـ: (هَلْ)، ومِنْ (مَا) النافية: حرفُ النفي مطلقاً سواءٌ كانت (ما) أو (لا) .

واعلـم : أنّه يشترط في عمل اسم الفاعل أيضاً أن لا يكـون بـصيغة التصغير، ولا موصوفاً بالصفة، لخروجه بالتصغير والوصف عن مشابهة الفعـل؛ لأنّ الفعل لا يقع موصوفاً ولا مصغّراً .

(فَإِنْ كَانَ) الاسم الفاعل مستعملاً (لِلْمَاضِـيْ) أي: بمعـنى الماضـي أو الاستمرار (وَجَبَتْ الإِضَافَةُ) أي: إضافة المصدر إلى معموله (مَعْنىً) أي: إضـافةً معنويةً لا لفظيةً، فالوجوب في قوله: (وجبت)، راجع إلى قوله: (معنىً)، وليس المراد أنّ الإضافة حين كونه بمعنى الماضي واجبةٌ؛ لأنّه يجوز أن يقـال: "هـذا ضاربٌ أمس" بغير الإضافة، بل المراد أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعـنى الماضـي وكان مضافاً، فحينئذٍ لا يكون إضافته من قبيل الإضافة اللفظية ؛ لأنّ الإضافـة

خِلاَفاً لِلْكِسَائِيْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُوْلٌ آخَرُ فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطِيْ عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ، فَإِنْ دَخَلَتْ اللاَّمُ اسْتَوَى الْجَمِيْعُ

اللفظية إضافةُ الصفة إلى معمولها، واسم الفاعل حينئذٍ غيرُ عامل لفوات شروط عمله، بل يكون الإضافة معنويةً، ويتعرف إذا أضيف إلى المعرفة نحو: "مررت بزيد ضاربك أمس"، (**خِلاَفاً لِلْكِسَائِيْ**) [1] فإنّه لا يشترط في عمله كونه بمعنى الحال والاستقبال ولا يقول بوجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي بل يقول بوجوب إعماله على كلّ حال، لأنّ معنى الماضي عارض له فلا يمنعه من العمل، ولجواز نحو: "زيدٌ معطي عمراً درهماً أمس" بالاتفاق، وأجاب «الجمهور» بتأويله كما سيجيء ، (**فَإِنْ كَانَ لَهُ**) أي: لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي (**مَعْمُوْلٌ آخَرُ**) غير الذي أضيف إليه اسم الفاعل (**فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ**) أي: فهو متلبس بعمل فعل مقدّر دلّ عليه اسم الفاعل، (**نَحْوُ : زَيْدٌ مُعْطِيْ عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ**) فـ:(درهماً) منصوب بفعل مقدّر تقديره : (أعطاه درهماً) فهي جملة مستأنفة كأنّ قائلاً قال: ما أعطاه ؟ فقال: أعطاه درهماً، وكذلك إن كان له معمولان غيره نُصِبَا بتقدير الفعل نحو: "زيدٌ مُعْلِم عمرو أباه أفضلَ العلماء أمس"، وكذلك سائر الفضلات، وهذا أي اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال للعمل مخصوصٌ باسم الفاعل المستعمل بغير اللام (**فَإِنْ دَخَلَتْ اللاَّمُ**) أي: لام الصلة على اسم الفاعل (**اسْتَوَى الْجَمِيْعُ**) أي: جميع الأزمنة من الماضي، والحال، والاستقبال،

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٢٢) .

وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَـ: (ضَرَّاب) وَ(ضَرُوْب)، وَ(مِضْرَاب) وَ(عَلِيْم) وَ(حَـذِر) مِثْلُـهُ، وَالْمُثَنَّـى وَالْمَجْمُـوْعُ مِثْلُـهُ

فيعمل على كلّ حال؛ لأنّه فعلٌ في الحقيقة عُدِلَ عن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم إدخال اللام على الفعل فتقول: "مررت بزيد الضارب أبوه عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما قلنا: (لام الصلة)؛ لأنّ لام التعريف لايستغنيه من الشرائط .

(وَمَا وُضِعَ مِنْهُ) [1] هذا مبتدأٌ أي: اسم الفاعل الموضوع (لِلْمُبَالَغَةِ كَـ: ضَرَّاب) بفتح الضاد وتشديد الراء، (وَضَرُوْب) بفتح الضاد وضم الراء بغير التشديد، وهذا الوزن مشترك بين المبالغة والصفة المشبّهة، والمراد ههنا ما كان مستعملاً للمبالغة، (وَمِضْرَاب) هذه الثلاثة بمعنى كثير الضرب، (وَعَلِيْم) بمعنى كثير العلم، (وَحَذِر) بفتح الأول وكسر الثاني بمعنى كثير الحذر (مِثْلُهُ) هذا خبر المبتدأ، أي: مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائطه، تقول: "زيدٌ ضَرَّابٌ أبوه عمراً، وزيدٌ الضرابُ أبوهُ عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما يعمل صيغة المبالغة مع زوال المشابهة اللفظية بالفعل حينئذ لتقوية المبالغة في الفعل فقام المبالغة المعنوية مقام المشابهة اللفظية، بخلاف التصغير فإنها نقصت لفظاً ومعنىً فلا يعمل مصغراً، (وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوْعُ) أي: تثنية اسم الفاعل وجمعه (مِثْلُهُ) أي : مثل المفرد في عمله وشرائطه، فتقول : "الزيدان ضاربان عمراً،

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (وما وضع من اسم الفاعل) .

وَيَجُـوْزُ حَذْفُ النُّـوْنِ مَـعَ الْعَمَـلِ، وَالْتَّعْـرِيْفِ تَخْفِيْفـاً .

والزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً"، وتقول: "الزيدان هما الضاربان عمـراً الآن أو غداً أو أمس، والزيدون هم الضاربون عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما احتاج إلى ذكر المثنى والمجموع؛ لأنهما قد لا يكونان على وزن الفعـل نحـو: "ضاربتين وضاربات وضوارب" فربما يتوهم عدم عملها فأزال ذلك الاشتباه .

(وَيَجُوْزُ حَذْفُ النُّوْنِ) أي: نون التثنية والجمع من اسم الفاعل (مَعَ الْعَمَلِ) أي: كونه عاملاً، (وَالْتَّعْرِيْفِ) أي: كونه معرّفاً باللام (تَخْفِيْفاً) للإضافة نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيْمِيْ الْصَّلَاةَ ﴾ [١]، وذلك لأنّ اللام موصولةٌ وقد طالت صلتها بنصب المفعول فجاز التخفيف فيه بحذف النون كما يحذف النون من الموصول في نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِيْ خَاضُوْا ﴾ [٢] ويعلم من قوله: (يجوز) أن لا يجب حذف النون، ويعلم منه أنه لا يجوز حذف النون مع العمـل مـن غير التعريف تخفيفاً؛ لأنّه ليس بصلة حينئذ، وإنما لم يتعرض لحذف النـون عنـد الإضافة؛ لأنه ذكره في باب المثنى، والمجموع .

* * * * *

(١)- سورة الحج : [الآية : ٣٥] .

(٢)- سورة التوبة : [الآية : ٦٩] .

[اسم المفعول]

اسْمُ الْمَفْعُوْلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، وَصِيْغَتُهُ مِنْ الثُّلاثِيْ عَلَى (مَفْعُوْلٍ)، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَـ: (مُسْتَخْرَجٍ)

[اسم المفعول]

(**اسْمُ الْمَفْعُوْلِ**) أي: من الأسماء العاملة اسم المفعول: (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**) احترز به عن الأسماء الغير المشتقة (**لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ**) احترز به عن اسم الفاعل، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، (**وَصِيْغَتُهُ مِنْ الثُّلاثِيْ**)[1] المراد من الثلاثي، الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد، (**عَلَى**) وزن (**مَفْعُوْلٍ**) تحقيقاً كـ: "مضروب"، أوتقديراً كـ: "مرمي"، فإنّ أصله: مرموي، ولهذا سميَّ باسم المفعول لكثرة الثلاثي من غيره، وكان القياس أن يكون اسم المفعول على زنة (مُفْعَل) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين بمقابلة الفاعل لكنّه ترك القياس لئلا يلتبس بالرباعي فزيدت الواو وضُمَّ ما قبله لمناسبة الواو، وفُتِحَ الميم ليعادل الفتحة ثقل الواو، (**وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي: غير الثلاثي المجرّد وهو الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه (**عَلَى صِيْغَةِ**) اسم (**الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ**) لفظاً (**كَـ: مُسْتَخْرَجٍ**) أو تقديراً كـ: "مختار"؛ لأنّ أصله مُختيَر بفتح الياء، وإنما اكتفى في اسم المفعول بمثال واحدٍ؛ لأنّ الميم فيه يوافق حرف المضارع في الضمة دائماً،

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (وصيغته من الثلاثي على (مفعول) كـ: مضروب، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كـ: مخرج، ومستخرج).

وَأَمْرُهُ فِيْ الْعَمَلِ وَالاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ الْفَاعِلِ، مِثْلُ: زَيْدٌ مُعْطىً غُلاَمُهُ دِرْهَماً .

وكذا ما قبل آخره لكونه مشتقاً من المضارع المجهول .

(وَأَمْرُهُ) أي: حكمه وقاعدته (فِيْ الْعَمَلِ وَالاشْتِرَاطِ) من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو ما، ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال إذا كان مع اللام (كَأَمْرِ) اسم (الْفَاعِلِ)[1] فـ: (مضروبٌ) يعمل عمل (يُضرَب)، و(مُعطى) عمل (يُعطى)، (مِثْلُ: زَيْدٌ مُعْطىً غُلاَمُهُ دِرْهَماً) تقول: "زيدٌ مضروبٌ غلامه، ومُعطىً أبوه درهماً الآن أو غداً"، و"زيد المضروب غلامه الآن أو غداً أو أمس"، ومن جملة شرائط عمله أن لا يكون موصوفاً ولا مصغّراً كما هو الحكم في اسم الفاعل .

* * * * *

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (اسم الفاعل) بدل (الفاعل) .

[الصفة المشبَّهة]

الْصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوْتِ

[الصفة المشبَّهة]

(**الْصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**) أي: من الأسماء العاملة الصفة المشبَّهة، وإنما سُمّيت مشبهةً؛ لأنّها تشبه اسم الفاعل في أنها تُثنى وتُجمع وتذكّر وتؤنّث بخلاف اسم التفضيل فإنّه إذا استعمل بـ: (مِنْ) لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنّث، (**مَا اشْتُقَّ**) فيه احتراز عن الأسماء الغير المشتقّة فإنّه لا يُسمّى صفةً مشبّهةً، (**مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ**) فيه احتراز عن الاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل المشتقّ من المتعدّي (**لِمَنْ قَامَ بِهِ**) فيه احتراز عن أسماء الزمان، والمكان، والآلة (**عَلَى مَعْنَى الْثُّبُوْتِ**) فيه احتراز عن اسم الفاعل من اللازم؛ لأنّ اسم الفاعل يدلّ على صفة الحدوث والتجدد، مثلاً "القائم، والصائم"، بخلاف الصفة المشبَّهة فإنّها تدلّ على صفة قائمة بالموصوف على سبيل الدوام والاستمرار فتقول: "حسن، كريم، سيّد، حريص، ميّت"، لمن ثبت له هذه الصفات على الدوام، وإن أردت معنى التجدد وحدوث هذه الصفات بعد أن لم تكن، قلت: "حاسنٌ، كارمٌ، سايدٌ الآن"، و"حارصٌ ومائتٌ غداً" بصيغة اسم الفاعل، وهذا هو الفرق بين الصفة المشبّهة، واسم الفاعل، لكن بقي في الحدّ اسم التفضيل المشتق من الفعل اللازم كـ: "أحسن، وأشرف، وأكرم"، إلا أن يقال: إنّه لا يدلّ على الثبوت فقط بل على الثبوت مع الزيادة على غيره، والصفة المشبّهة تدلّ على الثبوت فقط .

وَصِيْغَتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيْغَةِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسْبِ الْسَّمَاعِ كـ: (حَسَنٍ) وَ(صَعْبٍ)، وَ(شَدِيْدٍ)، وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا

(وَصِيْغَتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيْغَةِ الْفَاعِلِ)[1] في الوزن، لا تجري على قاعدة، بل (عَلَى حَسْبِ الْسِّمَاعِ) من الواضع، وليس بقياسية كصيغة اسم الفاعل، واسم المفعول، (كَـ: حَسَنٍ) بفتح الحاء والسين من: حَسُنَ الماضي بضم السين، (وَصَعْبٍ) بفتح الصاد وسكون العين من صَعُبَ الماضي بضم العين، (وَشَدِيْدٍ) وشريف، وكريم، من كلّ ما كان ماضيه على فَعُلَ بضم العين، وكثيراً ما يجيء من الخلقة، والألوان على وزن أفعل كـ: "أخضر، وأعمى، وأحول"، ومن أوزانها (فُعَالٌ) بضم الفاء وفتحها وكسرها كشُجاع وجَبان وهِجان وفَعْلَانٌ كـ: "عطشان، وريَّان"، وفُعْلَانٌ كـ: "عُرْيَان"، وفُعُلٌ كـ: "جُنُب" وغير ذلك، موضعُ ذكره علمُ التصريف، (وَتَعْمَلُ) الصفة المشبّهة (عَمَلَ[2] فِعْلِهَا) اللازم وإن لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال، لأنها تعمل لمشابهتها باسم الفاعل لا بالفعل، ومعموله قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (اسم الفاعل) بدل (الفاعل) .

(٢)- فإن قيل: إن اسم الفاعل إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، والصفة المشبّهة مع أنها فرع على اسم الفاعل تعمل مطلقاً من غير اشتراط الزمان فلزم مزية الفرع على الأصل .

قيل: لا مزية لكون إعمالها من غير اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفةً مشبهةً؛ لأنها موضوعة للثبوت والزمان لا يستلزم الثبوت على أنّ اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به ولا عمل فيه؛ لأنها أبداً مشتقة من فعل لازم، (غاية التحقيق) .

مُطْلَقاً وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا: أَنْ تَكُوْنَ الْصِّفَةُ بِالْلاَّمِ أَوْ مُجَرَّدَةً، وَمَعْمُوْلُهَا: مُضَافاً

كما سيذكر، (**مُطْلَقاً**)(١) أي: سواءٌ كان مستعملاً مع اللام أو بغير اللام، وسواءٌ كان بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال، وأمّا الاعتماد على صاحبها أو حرف النفي والاستفهام فشرط في عملها كما في اسم الفاعل .

فإن قيل: يلزم على هذا مزية الفرع على الأصل ؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي مع أنّه أصلٌ، والصفة المشبّهة تعمل ؟

قلنا : هذا الشرط لا يمكن اعتباره في الصفة المشبّهة؛ لأنّ الزمان غير مأخوذ في معناها لأنها تدلّ على الثبوت والدوام، والزمان يستلزم الحدوث، فهما متنافيان على أنّ اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به على قول بعض العلماء، ولا عمل فيه للصفة المشبّهة؛ لأنها مشتقة من الفعل اللازم ولا يقتضي المفعول به أصلاً .

(**وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا**) أي: مسائل الصفة المشبّهة باعتبار تعريفها وتنكيرها وبالنظر إلى معمولها وكيفية استعمالها على أنحاء شتى، ويا ليت «المصنِّف» لم يذكر أمثال هذه المسائل في مختصره، وهي إمّا (**أَنْ تَكُوْنَ الْصِّفَةُ**) المشبَّهة مستعملة (**بِالْلاَّمِ**) نحو: "الحسن"، (**أَوْ مُجَرَّدَةً**) عنها أي: بغير اللام نحو: "حسن"، (**وَمَعْمُوْلُهَا**) على كلا التقديرين إمّا أن يكون (**مُضَافاً**) إلى الضمير نحو : "وجهه"،

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (مطلقاً) .

أَوْ بِاللاَّمِ أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا، فَهَذِهِ سِتَّةٌ، وَالْمَعْمُوْلُ فِيْ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهَا: مَرْفُوْعٌ وَمَنْصُوْبٌ وَمَجْرُوْرٌ فَصَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالْمَفْعُوْلِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَعَلَى التَّمْيِيْزِ فِيْ النَّكِرَةِ

(أَوْ) يكون مستعملاً (بِاللاَّمِ) نحو: "الوجه"، (أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا) أي: عن اللام والإضافة نحو: "وجه"، (فَهَذِهِ سِتَّةٌ) أقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة، (وَالْمَعْمُوْلُ) أي: معمول الصفة المشبّهة (فِيْ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهَا) أي: من الأقسام الستة إمّا (مَرْفُوْعٌ وَمَنْصُوْبٌ) الواو بمعنى أو، أي: أو منصوب، (وَمَجْرُوْرٌ) أو مجرور (فَصَارَتْ) الأقسام (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة، وقالوا: يرتقي أعداده إلى ألوف، مثلاً الصفة إمّا أن يكون بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال فهذه الثلاثة إذا ضربناها في ثمانية عشر صارت أربعة وخمسين، وإذا اعتبر إعرابها رفعاً ونصباً وجراً وضربناها في أربعة وخمسين صارت مائة واثنين وستين، وإذا اعتبر الحركات بالنسبة إلى عواملها المختلفة صارت ألوفاً .

ثم بيّن «المصنّف» وجه الرفع والنصب والجرّ في معمولها فقال: (فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ) بأن يكون المعمول فاعلاً لها نحو: "حسنٌ وجهُه"، (وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالْمَفْعُوْلِ) أي: تشبيه معمولها بمفعول اسم الفاعل (فِيْ الْمَعْرِفَةِ) أي: إذا كان معمولها اسماً معرفةً نحو: "زيد الحسن الوجهَ"، (وَ) ينصب معمولها (عَلَى التَّمْيِيْزِ فِيْ النَّكِرَةِ) أي: إذا كان معمولها اسماً نكرةً نحو: "زيد الحسن وجهاً"، وإنما قال في النصب: على التشبيه بالمفعول، ولم يقل: على المفعولية؛ لأنّ الصفة

وَالْجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ، وَتَفْصِيْلُهَا: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) ثَلاَثَةٌ، وَكَذَلِكَ: (حَسَنُ الْوَجْهُ)، وَ(حَسَنٌ وَجْهٌ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهُهُ)، وَ(الْحَسَنُ الْوَجْهُ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهٌ) اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ، مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهِهِ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهٍ)

المشبّهة غير متعدية فلا يكون معمولها المنصوب مفعولاً به، لكن لما شبّهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبّهوا منصوبها بالمفعول به، (وَالْجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ) بأن يكون مضافاً إليه نحو: "حسن الوجه".

(وَتَفْصِيْلُهَا) أي: تفصيل المسائل الثمانية عشر وأمثلتها هذه: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع إضافته إلى هاء الضمير(ثَلاَثَةٌ) أي: ذو ثلاثة أوجه كما ذكرنا، (وَكَذَلِكَ حَسَنُ الْوَجْهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع اللام ذو ثلاثة أوجه، (وَحَسَنٌ وَجْهٌ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع التنوين لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة ذو ثلاثة أوجه، وصيغة الصفة في كلّها بغير لام التعريف، (وَالْحَسَنُ وَجْهُهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع إضافته إلى هاء الضمير ذو ثلاثة أوجه، (وَالْحَسَنُ الْوَجْهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع اللام ذو ثلاثة أوجه، (وَالْحَسَنُ وَجْهٌ) برفع الوجه ونصبه وجرّه منوّناً لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة ذو ثلاثة أوجه، وصيغة الصفة في هذه الثلاثة مع لام التعريف صارت مجموعها ثمانية عشر وجهاً، (اثْنَانِ مِنْهَا) أي: من الصور الثماني عشرة (مُمْتَنِعَانِ) وهما: (الْحَسَنُ وَجْهِهِ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع إضافته إلى الضمير، (وَالْحَسَنُ وَجْهٍ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع التنوين لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة،

وَاخْتُلِفَ فِيْ: (حَسَنُ وَجْهِهِ)، وَالْبَوَاقِيْ: مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ

أمّا وجه امتناع الأول فلعدم إفادة الإضافة فيه خفةً لا في المضاف بحذف التنوين كما في: "حسن وجهه"، ولا في المضاف إليه بحذف ضمير الموصوف واستتاره في الصفة كما في: "الحسن الوجه"، وأمّا وجه امتناع الثاني فلإضافة المعرفة ذات اللام إلى النكرة وهي ممنوعة وإن كانت لفظيةً مفيدةً للتخفيف إلاّ إذا كانت إلى مثلها، (وَاخْتُلِفَ فِيْ) جواز صورة واحدة وهي: (حَسَنُ وَجْهِهِ) بأن تكون الصفة مجرّدةً عن اللام، والوجه مجروراً مضافاً إلى الضمير، فقال بعضهم: لا تصحّ، لاستلزامها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّ الوجه هو الحسن، وقال بعضهم: تصحّ لكون الحسن أعمّ من الوجه، وإضافة العام إلى الخاص صحيحةٌ.

(وَالْبَوَاقِيْ) من الثماني عشرة بعد إسقاط المسألتين الممتنعتين على ثلاثة أقسام، أحسن من غيره، وحسن في الجملة، وقبيح، والضابطة فيه: أنّ (مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرٌ وَاحِدٌ) في الصفة أو معمولها (أَحْسَنُ) لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف من غير زيادة ما لا يحتاج إليه، وصُوَرُه تسعٌ، "الحسنُ وجهُه" برفع (الوجه) وإضافته إلى الضمير، "وحسنُ وجهِه" بجرّ (الوجه) وإضافته إلى الضمير، فهاتان الصورتان ما فيه ضمير واحد في معمول الصفة، و"الحسنُ الوجهَ" بنصب (الوجه) وبغير الإضافة إلى الضمير، و"الحسنُ الوجهِ" بجرّ (الوجه) وبغير الإضافة إلى الضمير، و"حسنٌ الوجهَ" بتنوين (حسن)، وبنصب (الوجه) بغير الإضافة إلى الضمير، و"حسنٌ الوجهِ" بجرّ (الوجه) بغير الإضافة إلى الضمير،

وَمَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرَانِ حَسَنٌ، وَمَا لاَ ضَمِيْرَ فِيْهِ قَبِيْحٌ

و"الحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهاً" بنصب (وجهاً) مع اللام في الصفة أو بغير اللام فيها، و"حسنُ وجهٍ" بجرّ (وجه) وبغير إضافته إلى الضمير، وهذه السبع ما فيه ضمير مستتر في الصفة راجع إلى موصوفها، والمجموع تسعٌ .

(وَمَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرَانِ) أحدهما في الصفة والثاني في معمولها فهو (حَسَنٌ) وذلك في صورتين، "حسنٌ وجهَه" بنصب (وجهه) وإضافته إلى الضمير، و"الحسنُ وجهَه" بنصب (وجهه) وإضافته إلى الضمير، ضميرٌ مستترٌ في الصفة، وضميرٌ بارزٌ في (وجهه)، كلاهما يعودان إلى الموصوف، أمّا حسنهما فلوجود المحتاج إليه وهو الضمير، وأمّا عدم أحسنيتهما فلوجود الزائد على المقصود وهو الضميران .

(وَمَا لاَ ضَمِيْرَ فِيْهِ قَبِيْحٌ) وهو فيما إذا كان المعمول مرفوعاً غير مضاف إلى الضمير لعدم ما يحتاج إليه وهو الربط بالموصوف، وصوره أربع، "الحسنُ وجهٌ" برفع (وجه)، والصفة مع اللام، و"حسنٌ وجهٌ" برفع (وجه)، والصفة بغير اللام، و"حسنٌ الوجهُ" بتنوين (حسن) ورفع (الوجه)، و"الحسنُ الوجهُ" برفع (الوجه)، وكلاهما مع اللام، والكلّ بغير الإضافة إلى الضمير، فاثنان ممتنعان، والواحد مختلف فيه، والتسعة أحسن، والحسن اثنان، والقبيح أربعة، صار المجموع ثمانية عشر، كما ترى مبيّنةً في هذا الجدول :

وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا فَلاَ ضَمِيْرَ فِيْهَا، فَهِيَ كَالْفِعْلِ، وَإِلاَّ فَفِيْهَا ضَمِيْرُالْمَوْصُوْفِ

	أحسن	حسن	قبيح	ممتنع	مختلف
حامد زيد	الحسنُ وجهُه حسنٌ وجهُه الحسنُ الوجهَ الحسنُ الوجهِ حسنٌ الوجهَ حسنُ الوجهِ حسنُ وجهٍ الحسنُ وجهاً حسنٌ وجهاً	حسنٌ وجهَه الحسنُ وجهَه	الحسنُ وجهٌ حسنٌ وجهٌ حسنٌ الوجهُ الحسنُ الوجهُ	الحسنُ وجهِه الحسنُ وجهٍ	حسنُ وجهِه المجموع ثمانية عشر

(وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا) أي: بالصفة المشبّهة ما بعدها بأن يكون فاعلاً لها (فَلاَ ضَمِيْرَ فِيْهَا) أي: في الصفة المشبّهة؛ لأنّ فاعلها اسم ظاهر، (فَهِيَ كَالْفِعْلِ)[1] لا يثنى ولا يجمع؛ لأنّ الفعل إذا كان فاعله ظاهراً لا يكون فيه الضمير فكذا هذه، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يرفع ما بعده بل كان منصوباً على التشبيه بالمفعول أو كان مجروراً بالإضافة، (فَفِيْهَا) أي: ففي الصفة المشبّهة (ضَمِيْرٌ) راجع إلى (الْمَوْصُوْفِ)

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (فهي كالفعل) .

فَتُؤَنَّثُ، وَتُثَنَّى، وَتُجَمَّعُ، وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُوْلِ غَيْرَ الْمُتَعَدِّيَيْنِ مِثْلُ الْصِّفَةِ فِيْمَا ذُكِرَ .

(فَتُؤَنَّثُ) الصفة إن كان الضمير مؤنثاً، (وَتُثَنَّى) إذا كان ضمير التثنية، (وَتُجَمَّعُ) إذا كان ضمير الجمع كما هو الحكم في الفعل فتقول: "هند حسنةُ وجهٍ، أو حسنةٌ وجهاً"، و"الزيدان حسنا وجهٍ، أو حسنان وجهاً، والزيدون حسنو وجهٍ، والزيدون حسنون وجهاً" .

(وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُوْلِ) [1] أي: يستعمل صيغة اسم الفاعل والمفعول إذا كانا (غَيْرَ الْمُتَعَدِّيَيْنِ) بأن يكون اسم الفاعل من الفعل اللازم، واسم المفعول من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، وتسميته غير المتعدي باعتبار أنّه لا يقتضي مفعولاً غير نائب الفاعل (مِثْلُ الْصِّفَةِ) المشبَّهة (فِيْ) جميع (مَا ذُكِرَ) [2] من استعمالها باللام أو مجرّداً عنها، والمعمول إمّا مضاف، أو باللام، أو مجرّد عنهما، وهو إمّا مرفوع، أو منصوب، أو مجرور في المسائل الثماني عشرة؛ لأنّ جواز هذه المسائل في الصفة المشبَّهة كان لشبهها باسم الفاعل، والمفعول، فجوازها فيهما بالطريق الأولى فتقول: "زيد قائم الأبُ، ومضروب الأبِ" برفع (الأب) على أنّه فاعل أو نائب الفاعل، والنصب على التشبيه بالمفعول، والجرّ بالإضافة، وإنما قيّد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين؛ لأنهما لو كانا متعديين إلى المفعول

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (أسماء الفاعلين والمفعولين) بدل (أسماء الفاعل والمفعول) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (فيما ذلك) بدل (فيما ذكر) .

.....

وجوّزنا تلك المسائل وقلنا: "زيدٌ ضاربٌ أباه، وزيد مُعطى أباه" مثلاً، لم يعلم أنّ (أباه) في المثال الأول مفعول الضارب، أو فاعل له نُصِب تشبيهاً بالمفعول، وفي المثال الثاني لم يعلم أنّ (أباه) مفعول ثان لـ:(معطى) أو مفعول أول له أقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهاً بالمفعول، والمفعول الثاني محذوف، وكذلك يحصل التباس الفاعل بالمفعول في قولنا: "زيدٌ ضارب أبيه، وزيدٌ معطى أبيه" وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك، إذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس .

* * * * *

[اسم التفضيل]

اسْمُ التَّفْضِيلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوْفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ (أَفْعَلُ)، وَشَرْطُهُ : أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ

[اسم التفضيل]

(اسْمُ التَّفْضِيلِ) أي: تفضيل شيءٍ على شيءٍ آخر، وفي الاصطلاح: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) احترز به عن الجوامد، ومن العجائب: أنّ "الأول" اسم تفضيل لا فعل له، (لِمَوْصُوْفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ) احترز به عن أسماء الفاعل التي وضعت للمبالغة كـ: "ضَرَّاب وضَرُوب"؛ لأنها وإن دلّت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير، فلا يستعمل فيما لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يقال: "فلان أموَت من فلان"، والمراد من الزيادة على غيره الزيادةُ في ذلك الفعل الذي اشتقّ هو منه، فلا يرد نحو: "كامل، وزائد" إذ لم يرد فيه الزيادةَ في (الزيادة، والكمال) بل في أمرٍ آخر كالعلم والعقل بخلاف أصل التفضيل نحو: "أعلم، وأعقل" فإنّ المقصود فيه الزيادة فيما اشتقّ هو منه يعني العلم والعقل، (وَهُوَ) أي: اسم التفضيل يجيء على وزن (أَفْعَلُ) ويكون غير منصرف دائماً للصفة، ووزن الفعل .

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط اسم التفضيل: (أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ) احترز به عن الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والمزيد، وإنما شرط كونه من الثلاثي المجرّد

لِيُمْكِنَ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِلَوْنٍ وَلاَ عَيْبٍ؛ لأَنَّ مِنْهُمَا (أَفْعَلُ) لِغَيْرِهِ، مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)

(لِيُمْكِنَ) بناء وزن (أفعل) (مِنْهُ) [1] أي: من الثلاثي المجرّد، ولا يمكن بناء (أفعل) من غيره؛ لأنّه لو حذف الزوائد لاختلّ اللفظ لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلأنّه لو قيل: "أَخْرَجُ" من: اسْتَخْرَجَ، لم يعلم أنّه كثير الخروج أو كثير الاستخراج، ولو لم يحذف منه حرفٌ لزاد على بناء (أَفْعَل)، والمفروض خلافه، (وَلَيْسَ بِلَوْنٍ، وَلاَ عَيْبٍ) هذا قيد للثلاثي المجرّد أي: بشرط أن لا يكون فيه معنى اللون والعيب، (لأَنَّ مِنْهُمَا) أي: من اللون والعيب يجيء على وزن (أَفْعَلُ لِغَيْرِهِ) أي: لغير معنى التفضيل والزيادة على غيره نحو: "أحمر، وأصفر، وأعمى، وأعور" فإنها تدلّ على معنىً في نفس الموصوف لا على الزيادة في الحمرة، والعور على غيره، فلو جاء اسم التفضيل من العيوب والألوان على وزن (أفعل) لالتبس بما ليس بتفضيل، فلا يعلم أنّ المراد من أحمر: ذو حمرة، أو زائد في الحمرة، (مِثْلُ[2] زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ) فإنّه اشتقّ من ثلاثي مجرّد وهو الفضل وليس بلون ولا عيب.

فإن قيل: قد جاء أفعل التفضيل من العيوب أيضاً نحو: "أجهل وأبلد" فكيف قلتم أنّه لا يكون من لونٍ وعيبٍ؟

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (ليمكن البناء) بدل (ليمكن منه).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوصِّلَ إِلَيْهِ بِـ: (أَشَدَّ) مِثْلُ: (هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً، وَبَيَاضاً، وَعَمىً) وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ

قلنا : المراد من العيوب هو العيوب الظاهرة، والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة، كما أنّ صفات الأعضاء الظاهرة يجيء على وزن (أفعل) من غير معنى التفضيل نحو: "رجل أعين، وامرأة عيناءُ" .

(فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ) أي: أريد تفضيل غير الثلاثي المجرّد أو الثلاثي الذي فيه معنى اللون، والعيب، وأريد بيان زيادته على غيره (تُوُصِّلَ إِلَيْهِ) أي: لاستحصال معنى التفضيل والزيادة (بِـ: أَشَدَّ)[1] ونحوه من الألفاظ الدالّة على الزيادة والتفضيل فيجعل (أشدّ) صفةً له، ويجعل مصدر ذلك الفعل تمييزاً لـ:(أشدّ)، (مِثْلُ) أن تقول: (هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً) في الثلاثي المزيد، (وَ) أشدّ منه (بَيَاضاً) في اللون، (وَ) أشدّ منه (عَمىً) في العيب، ولا يلزم كونه لفظ (أشدّ) بخصوصه، بل كلّ ما يناسب الحال والمقال كلفظ : أكثر، وأقوى، وأقبح، وغيرها يؤتى به ويقال: "هو أكثر صلاةً، وأحسن استغفاراً، وأقوى مصارعةً، وأقبح عرجاً" وغير ذلك، (وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ) أي: قياس اسم التفضيل أن يستعمل للفاعل دون المفعول بأن يفيد الزيادة والتفضيل في معنى الفاعلية، فمعنى (أضرب): الزائد في الضاربية لا في المضروبية، وذلك لأنّ المبالغة في الفاعل أحسن منها في المفعول؛ ولأنّ الفاعل أكثر من المفعول، ولو رجّح المفعول على الفاعل لبقي أكثر الأفعال

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (بـ: أشدّ ونحوه) .

وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُوْلِ نَحْوُ: (أَعْذَرُ) وَ(أَلْوَمُ) وَ(أَشْغَلُ) وَ(أَشْهَرُ) وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ: مُضَافاً، أَوْ بِـ: (مِنْ)

بلا تفضيل؛ لأنّه في الأكثر من الفعل اللازم، (وَقَدْ جَاءَ) قليلاً (لِلْمَفْعُوْلِ) في بعض الألفاظ على خلاف القياس (نَحْوُ: أَعْذَرُ) [١] أي: أكثر معذورية، (وَأَلْوَمُ) [٢] أي: أكثر ملومية، (وَأَشْغَلُ) [٣] أي: أكثر مشغولية، (وَأَشْهَرُ) [٤] أي: أكثر مشهورية [٥].

(وَيُسْتَعْمَلُ) اسم التفضيل في كلام العرب (عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ) [٦] ليُعلَم المفضَّل والمفضَّل عليه بأحد هذه الوجوه، فإمّا أن يكون (مُضَافاً) نحو: "زيد أفضل القوم"، فـ:(زيد) مفضَّل، و(القوم) مفضَّل عليه، (أَوْ) يستعمل (بِـ: مِنْ) نحو: "زيد أفضل من عمرو".

والفرق بين المستعمل بـ: (مِنْ)، والمستعمل بالإضافة: أنّ المستعمل بـ: (مِنْ) يكون المفضَّل من غير جنس المفضَّل عليه ومفضَّلاً عنه، والمستعمل

---

(١)- من: عذر.

(٢)- من: ليم.

(٣)- من: شغل.

(٤)- من: شهر.

(٥)- وكذا: "أرجى" من: رجى، و"أخوف" من: خيف، و"أهيب" من: هيب، و"أحمد" من: حمد، و"أيسر" من: يسر، أي: مرجو، ومخوف، ومهيب، ومحمود، وميسور.

(٦)- في بعض نسخ المتن: (على ثلاثة أوجه) بدل (على أحد ثلاثة أوجه).

أَوْ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ، فَلاَ يَجُوْزُ: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وَلاَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ) إِلاَّ أَنْ يُعْلَمَ

بالإضافة يكون من جنسه وبعضاً منه، فلا يقال: "زيد أفضل الحجارة" بل يقال: "أفضل من الحجارة".

(أَوْ) يستعمل (مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ) أي: بلام العهد نحو: "زيد الأفضل"، ليكون بها الإشارة إلى معين مذكور قبل لفظاً أو حكماً، وإذا كان المفضَّل وهو (زيد) معلوماً قبل ذلك بالأفضلية كان المفضَّل عليه أيضاً معلوماً بتبعيته، (فَلاَ يَجُوْزُ) أن يقال: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) باللام، و(مِنْ) كليهما، لحصول الاستغناء بواحد منهما، (وَلاَ) يجوز أيضاً أن يقال: (زَيْدٌ أَفْضَلُ) بالخلوّ عن الوجوه الثلاثة؛ لأنه لا يعلم المفضَّل عليه الموضوع له صيغة التفضيل، (إِلاَّ أَنْ يُعْلَمَ) المفضّل عليه بغير هذه الوجوه الثلاثة بدلالة الحال والمقال فيجوز أن يستعمل بغير هذه الوجوه كما إذا قيل لك: "أنت أسنّ مني أو أنا ؟ فقلتَ: أنا أسنّ" أي: منك، وكما في قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ (١).

مسألة : وقد يجرّد اسم التفضيل عن معنى الزيادة، فيجوز استعماله عارياً عن اللام، والإضافة، ومِنْ، ويكون حينئذ بمعنى اسم الفاعل، أو الصفة المشبَّهة كما قال قائلهم (٢) :

---

(١)- سورة طه : [الآية : ٧].

(٢)- القائل هو الفرزدق، [تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٥٢)].

فَإِذَا أُضِيْفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا وَهُوَ الأَكْثَرُ: أَنْ تُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ

إِنَّ الَّذِيْ سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ [١]

أي: عزيزة وطويلة، وكما يقال للأخوين: "زيدٌ الأصغر، وعمروٌ الأكبر" أي: الصغير والكبير، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِيْ نُفُوْسِكُمْ ﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِيْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيْدُه وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [٣]، إذ كلّه مستوٍ عند علمه وقدرته سبحانه وتعالى، ليس شيء أكثر علماً وأشدّ هوناً عليه من غيره .

مسألة : وقد يستعمل اسم التفضيل بمعنى زيادته في الصفة على صفة غيره وإن لم يكن الصفتان مشتركةً في المعنى كما يقال: "العسل أحلى من الخلّ" أي: صفة حلاوته أشدّ من حموضة الخلّ، وكما يقال: "الصيف أحرّ من الشتاء" فله استعمالات، ثلاثة في اللفظ، وثلاثة في المعنى، (**فَإِذَا أُضِيْفَ**) أي: استعمل اسم التفضيل مضافاً (**فَلَهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا وَهُوَ الأَكْثَرُ**) أي: هذا المعنى هو أكثر استعمالاً من المعنى الثاني الآتي ذكره: (**أَنْ تُقْصَدَ بِهِ**) أي: باسم التفضيل (**الزِّيَادَةُ**)

---

(١)- **تخريج البيت** : "ديوان فرزدق": (١٥٥/٢)، "شرح المفصل": (٩٧/٦)، "لسان العرب": (١٢٧/٥) (كبر) (عزز)، "المقاصد النحوية": (٤٢/٤)، "خزانة الأدب": (٥٣٩/٦)، "شرح الأشموني": (٣٠٧/١) وغيرها .

(٢)- سورة بني إسرائيل : [الآية : ٢٥] .

(٣)- سورة الروم : [الآية : ٢٧] .

عَلَى مَنْ أُضِيْفَ إِلَيْه، فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَّكُوْنَ مِنْهُمْ، مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)، فَلاَ يَجُوْزُ: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِه) لِخُرُوْجِه

أي: زيادة موصوف اسم التفضيل (عَلَى مَنْ أُضِيْفَ إِلَيْه) اسم التفضيل فيكون المضاف إليه مفضَّلاً عليه، وموصوفه مُفضَّلاً، (فَيَشْتَرِطُ) فيه حينئذ بحسب الاستعمال (أَنْ يَكُوْنَ) موصوفه (مِنْهُمْ) أي: مِنْ جنس مَنْ أضيف إليه، وبعضاً منهم داخلاً فيهم، (مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)[1] فـ:(زيد) من جنس المضاف إليه داخل فيهم وممتاز عنهم بزيادة الفضل، فعلى هذا لا يقال: "الياقوت أفضل الخزف"، ولا يقال: "الملائكة أفضل البشر"، ولا يقال: "الخزّ[2] ألين الكتان"، لأنّ الياقوت ليس من جنس الخزف، ولا الملائكة من جنس البشر، ولا الخزّ من جنس الكتان، بل يقال: "الياقوت أفضل الحجارة، والملائكة أفضل من البشر، والخزّ ألين من الكتان"، (فَلاَ يَجُوْزُ) بناءً على هذه القاعدة أن يقال: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِه) لأنّ الشرط في هذا المعنى : أن يكون موصوفه بعضاً من المضاف إليه وداخلاً فيهم ولم يوجد فيه هذا الشرط، (لِخُرُوْجِه) أي: خروج (يوسف)

(١)- قيل: إذا دخل زيد في الناس فيلزم من تفضيل زيد على الناس تفضيلُ الشيء على نفسه؛ لأنّ زيداً فيهم، والجواب: أنّ زيداً داخل في الناس أفراداً، خارج عنهم تركيباً، أو نقول: هو داخل فيهم في الواقع خارج عنهم في الإرادة؛ لأنّ المراد بالناس ههنا سوى زيد، فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، كذا في بعض الشروح، (حاشية الأيوبي) .

(٢)- الخزّ : بفتح الخاء وتشديد الزاء في الأصل اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها، بالفارسية : أبريشم .

عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ، وَالْثَّانِيْ : أَنْ تُقْصَدَ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيْحِ

وداخلاً فيهم ولم يوجد فيه هذا الشرط (لِخُرُوْجِهِ) أي: خروج (يوسف) (عَنْهُمْ) أي: عن الإخوة (بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ) والمضاف لا بدّ أن يكون غير المضاف إليه، وإضافة أفعل التفضيل تقتضي أن يكون داخلاً فيهم فيحصل التناقض ولا يجوز .

واعلم : أنّ ههنا إضافتين، إضافة (أحسن) إلى الإخوة، وإضافة الإخوة إلى ضمير يوسف، وشرط (أفعل) هذا: أن يكون بعض ما يضاف إليه، وكونه بعض ما يضاف إليه يمنع من إضافته إلى ضميره؛ لأنّه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، فيلزم أن يكون يوسف غير إخوته مع أنّه من جملة الإخوة، لأنّك إذا سئلتَ عن أبناء يعقوب عليه السلام كم هم ؟ تقول: هم اثنا عشر، (وَالْثَّانِيْ) أي: المعنى الثاني الأقلّ استعمالاً: (أَنْ تُقْصَدَ) عند إضافته إلى المفضّل عليه (زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ) لا على ما يضاف إليه خاصةً، (وَيُضَافُ) إلى المفضّل عليه (لِـ) التعريف و(الْتَّوْضِيْحِ) كما يقال: "نبيّنا (صلى الله عليه وسلم) أفضل قريش" معناه: أفضل الناس من بين قريش، وليس المعنى: أنّه عليه الصلاة والسلام أفضل من قريش خاصةً بل هو أفضل الناس كافةً، وكما يقال: "الناقص والأشجّ [1] أعدَلا بني مروان" معناه أنهما موصوفان بزيادة العدل مطلقاً، وليس المراد الزيادة عليهم خاصةً، حتى يلزم أن يكون «بنو مروان» كلّهم متّصفين بالعدل مع أنهم كانوا مشهورين بخلاف ذلك ، فالإضافة ههنا لمجرّد التعريف والتوضيح كما يضاف

---

(١)- الناقص، والأشجّ : لقبان لبعض خلفاء بني مروان .

فَيَجُوْزُ: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) فَيَجُوْزُ فِيْ الأَوَّلِ الإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ

سائر الصفات التي لا تفضيل فيها إلى معمولها نحو: "مصارع مصر، وحسن القوم" (فَيَجُوْزُ) على هذا المعنى أن تقول: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) لأنّ الإضافة حينئذ للتوضيح فقط، أي: يوسف المشتهر بقصة إخوته أحسن منهم، ولا يلزم المحذور المذكور وهو إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّه لم يقصد تفضيله على ما أضيف إليه خاصةً حتى يلزم أن يكون من جملتهم وداخلاً فيهم، وهذا كما إذا سئلت عن إخوة يوسف كم هم ؟ فلا تعدّه فيهم حينئذ، وتقول في جوابه: أحد عشر، ولا يجوز أن تقول: اثنا عشر؛ لأنّ يوسف لا يكون أخاً لنفسه، [بل يدخل فيهم لو سئلت عن أبناء سيّدنا يعقوب عليه السلام لقلتَ : هو أحسن الإخوة، أو لأحسن بني يعقوب عليه السلام] (١) .

(وَيَجُوْزُ فِيْ الأَوَّلِ) أي: المضاف بالمعنى الأول وهو الذي قصد فيه الزيادة على المضاف إليه (الإِفْرَادُ) في صيغة اسم التفضيل دائماً سواءٌ كان موصوفه مثنىً أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً، فتقول: "زيدٌ أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهندٌ وهندان وهنداتٌ أفضل النساء" وذلك لكونه مشابهاً بـ:(أفعل) من حيث أنّه ذكر المفضَّل عليه في كلّ واحد منهما صريحاً، (وَ) يجوز أيضاً (الْمُطَابَقَةُ) أي: مطابقة صيغة اسم التفضيل تثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، (لِمَنْ هُوَ) أي: اسم التفضيل صفة (لَهُ) فتقول: "زيد أفضل القوم،

---

(١)- ما بين معكوفتين زيادة من هامش المخطوطة .

وَأَمَّا الْثَّانِيْ، وَالْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ فَلاَ بُدَّ مِنْ الْمُطَابَقَةِ، وَالَّذِيْ بِـ: (مِنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لاَ غَيْرُ

الزيدان أفضلا القوم، الزيدون أفضلوا القوم، وهند فضلى القوم، وهندان فضليا القوم، والهندات فضليات القوم" لكونه مخالفاً لـ:(أفعل) من حيث وجود الإضافة فيه، وعدمها في (أفعل مِنْ)، (وَأَمَّا الْثَّانِيْ) أي: المضاف بالمعنى الثاني الذي تكون الإضافة فيه للتوضيح، (وَالْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ) أي: اسم التفضيل الذي استعمل بلام التعريف (فَلاَ بُدَّ) فيهما (مِنْ الْمُطَابَقَةِ) [1] بين اسم التفضيل وموصوفه إفراداً وتثنيةً وجَمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لكونهما مستحقين للمطابقة، وعدم المانع من المطابقة وهو مشابهة (أفعل مِنْ) لعدم ذكر المفضَّل عليه فيهما فتقول في المضاف بالمعنى الثاني: "نبيُّنا (صلى الله تعالى عليه وسلم) أفضل قريش، والشيخان أفضلا قريش، والخلفاء الأربعة أفضلو قريش، وفاطمة فضلى قريش، وعائشة وخديجة فضليا قريش، وهما وفاطمة فضليات قريش"، وتقول في المعرّف باللام: "زيدٌ الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات" بالمطابقة في الكلّ .

(وَالَّذِيْ بِـ: مِنْ) أي: اسم التفضيل الذي استعمل بـ: (مِنْ) (مُفْرَدٌ) وإن كان موصوفه تثنيةً أو جمعاً، (مُذَكَّرٌ) وإن كان موصوفه مؤنثاً، (لاَ غَيْرُ) أي: لا يكون غير المفرد والمذكر في الحالات والكيفيات كلّها تقول: "زيدٌ أو الزيدان

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (من المطابقة فيهما) .

.....

أو الزيدون أو هندٌ أو الهندان أو الهندات أفضل من فلان" وذلك لأنّ كلمة (مِنْ) صارت جزءاً من اسم التفضيل؛ لأنها فارقةٌ بين أفعل التفضيل، وأفعل الصفة، فكانت من تمام الكلمة، ولا يمكن تثنية اسم التفضيل، ولا جمعه، ولا تأنيثه قبل (مِنْ)، وإلاّ لزم إلحاق علامة التثنية، والجمع، والتأنيث في وسط الكلمة قبل تمامها، ولا بعد (مِنْ)، وإلاّ لزم الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته، وجمعه، وتأنيثه .

ولمّا فرغ عن أقسام اسم التفضيل وكيفية استعماله شرع في بيان عمله في المعمول، وذكر شرائطه، ومثله بمثال فصيح، وعبارة بليغة يستعملها الفصحاء في كلامهم وهو قولهم: "ما رأيتُ رجلاً ... إلى آخره" .

ولمّا كانت هذه المسألة من أدقّ مسائل الكتاب يعسر فهمه على الطلاب أردنا أن نبيّنها أولاً بتمهيد المقدّمات ثم نرجع إلى شرح المتن فنقول :

المقدّمة الأولى : أنّ اسم التفضيل من الأسماء الصفاتية يدلّ على صفة مشتركة بين الاثنين بزيادة أحدهما على الآخر فلا بدّ أن يكون المفضَّل غير المفضَّل عليه، وإلاّ لزم تفضيل الشيء على نفسه فيقال: "زيدٌ أفضل من عمرو" ولا يقال: "زيد أفضل من زيد" .

المقدّمة الثانية : أنّ الشيء الواحد باعتبار حالاته المختلفة يجوز أن يكون مفضَّلاً باعتبار حالة، ومفضَّلاً عليه باعتبار حالة أخرى فتقول : "زيد قائماً

.....

أفضل منه قاعداً" يعني حالة قيامه أفضل من حالة قعوده، ونظيره قولهم: "هذا بسراً أطيب منه رطباً" .

المقدّمة الثالثة : أنّ اسم التفضيل قد يكون صفةً لموصوفه لفظاً ومحمولاً عليه لكنّه في المعنى صفة لغيره كما تقول : "زيد أفضل أبوه من عمرو" ففي اللفظ أُسند الأفضليةُ إلى زيد وحملَ عليه لكن في المعنى: الأفضليةُ ثابتةٌ لأبيه لا لزيد، ونظيره : الوصف بحال المتعلّق كما يقال: "جاءني زيدٌ العالم أبوه" فالعالم في اللفظ صفة (زيد)، وفي المعنى لمتعلّقه وهو (الأب) .

المقدّمة الرابعة : أنّ تكرار حرف الجرّ من غير إعادة الحرف العاطف لا يجوز، فلا يقال: "زيد في الدار في البيت" إلاّ إذا كان الاسم ذا حدثين فيجوز كما يقال: "زيد في الدار مثلُه في السوق"؛ لأنّ التشبيه ذو حدثين، حدث المشبَّه، وحدث المشبَّه به، وكذلك اسم التفضيل ذو حدثين، حدث يتعلق بالمفضَّل، وحدث بالمفضّل عليه فيجوز أن يتعلق به متعلقان بتكرار الحرف الجارّ من غير عطف .

المقدّمة الخامسة : أنّ الجملة إذا كانت مقيّدةً بقيدٍ مّا، فالنفي يتوجه إلى ذلك القيد فقط، مثلاً إذا قلت: "ليس زيد قائماً في البيت" معناه نفي قيامه في البيت، ويجوز أن يكون قائماً في السوق .

وَلاَ يَعْمَلُ فِيْ مُظْهَرٍ إِلاَّ إِذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ وَهُوَ فِيْ الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى ما قال «المصنّف» : (وَلاَ يَعْمَلُ) أي: اسم التفضيل (فِيْ) فاعل (مُظْهَرٍ) لأنّ اسم التفضيل عامل ضعيف إنما يعمل بمشابهة ضعيفة له بالفعل، وليست مشابهته قوية كمشابهة اسمي الفاعل والمفعول به في اللفظ والمعنى، والفاعل الظاهر من المعمولات القويّة، فلا يعمل فيه إلاّ بالشرائط المذكورة فيما يأتي، وإنما قال: (في مظهر)؛ لأنّ الفاعل المضمر يعمل فيه بغير هذه الشرائط؛ لأنّ الضمير من المبنيات لا يظهر أثر العمل فيه فلا يحتاج إلى قوّة العامل، ولأجل ضعفه لايعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف الجرّ أصلاً سواءٌ كان مظهراً أو مضمراً، وأمّا غيره من الفضلات كسائر المفاعيل، والظروف، والحال، والتمييز، فيعمل فيها بغير هذه الشروط؛ لأنّ رائحة الفعل كافية للعمل فيها كما تقول في الحال .

ثم أشار إلى تلك الشرائط بقوله: (إلاَّ) أي: لا يعمل في فاعل مظهر إلاّ بشرائط ثلاثة، أحدها: (إِذَا كَانَ) اسم التفضيل (صِفَةً لِشَيْءٍ) مذكور قبله حتى يعتمد عليه ويصير قوياً كاسمي الفاعل والمفعول لا يعملان إلاّ إذا اعتمدا على صاحبهما .

والشرط الثاني : أن يكون اسم التفضيل جارياً على الشيء في اللفظ كلفظ (رجلاً) في مثالنا (وَهُوَ فِيْ الْمَعْنَى) صفة (لِمُسَبَّبٍ) أي: لمتعلق ذلك الشيء وهو (الكحل) في مثالنا؛ لأنّ المقصود أحسنية الكحل من الكحل ، لا أحسنية

مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ عَلَى نَفْسِه، بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيًّا، مِثْلُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِيْ عَيْنِ زَيْدٍ

ذات رجل على رجل آخر، وهذا مبني على المقدمة الأولى، والثالثة (**مُفَضَّلٍ**) صفة لقوله: (مُسبَّب)، (**بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ**) أي: باعتبار تعلّقه بالموصوف المتقدّم لفظاً وهو (رجلاً) في مثالنا، (**عَلَى نَفْسِه**) متعلّق بقوله: (مفضَّل)، أي: وهذا الكحل بعينه مفضَّل على نفسه لكن (**بِاعْتِبَارِ غَيْرِه**) أي: باعتبار غير الرجل وهو كونه في عين زيد، فلا يكون تفضيل الشيء على نفسه باعتبار واحد، وهذه الجملة ناظرة إلى المقدمة الثانية، ودفعٌ لما يتوهم من تفضيل الشيء على نفسه .

والحاصل : أنّ الكحل له اعتباران، فباعتبار كونه في عين رجل مفضّلٌ عليه، وباعتبار كونه في عين زيدٍ مفضَّلٌ .

(**مَنْفِيًّا**) [1] حال من قوله: (مفضَّل)، أي: شرطه الثالث: أن يكون ذلك التفضيل منفياً بأن يكون أفعل التفضيل واقعاً بعد النفي، وهذا ناظر إلى المقدمة الخامسة، وهي أنّ النفي في الكلام يتوجّه إلى القيد، والقيد في هذه الجملة هو الزيادة في الحسن فانتفى الزيادة وبقي الحسن فقط، (**مِثْلُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِيْ عَيْنِ زَيْدٍ**) تركيبه: (ما) نافية، و(رأيت) فعل الماضي مع الفاعل المتكلم ، و(رجلاً) مفعوله موصوفٌ ، و(أحسن) اسمُ تفضيلٍ

---

(١)- إنما اشترط أن يكون التفضيل منفياً؛ إذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله لتجرّد معنى الزيادة، وأمّا إذا لم يكن منفياً فلا يكون له فعل بمعناه لكون الزيادة باقيةً، (جامي) .

لأَنَّهُ بِمَعْنَى: (حَسُنَ)

منصوبٌ لفظاً صفةٌ له، و(في عينه) ظرف متعلّق بـ:(أحسن)، والضمير المجرور راجع إلى (رجلاً)، و(الكحل) مرفوعٌ فاعلُ (أحسن)، و(منه) متعلّق بـ: (أحسن)، والضمير المجرور راجع إلى (الكحل)، و(في عين زيد) الجار والمجرور متعلّق أيضاً بـ: (أحسن) من غير إعادة العاطف بناءً على المقدّمة الرابعة، ومعناه بالفارسية كما قال [1]:

من نه ديدم هيچ مردى خوبتر در چشمِ او
كحل ازان كحلى كه دارد نرگسِ شهلائ او

يعني: (سرمه چشمِ زيد بهتر وزيبا تر است از همان سرمه، حاليكه در چشمِ ديگر مردمان است) چراكه گفته اند بزبان (سندهي) :

سُرمُون هر كو پائي اَك اَك جو فير آهي

ونظير هذا التركيب قولك: "لم ألق إنساناً أسرع في يده القلمُ منه في يد علي" والمقصود من التمثيل: أنّ (أحسن) اسم التفضيل عمل في فاعله الظاهر وهو (الكحل) لاستجماعه الشرائط، و(لأَنَّهُ) أي: أسم التفضيل حينئذ صار (بِمَعْنَى حَسُنَ) وزال عنه معنى التفضيل المانع من العمل؛ لأنّ الفعل لا يدلّ على التفضيل فلا يعمل اسم التفضيل إذا كان باقياً على معنى التفضيل، أمّا إذا زال

(١)- لم أعثر على من نسبه إلى قائل معين .

مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوْا لَفَصَّلُوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُوْلِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ (الْكَحْلُ)

عنه هذا المعنى صار كالفعل فيعمل في الفاعل الظاهر، وهذا المعنى مبني على المقدّمة الخامسة كما عرفت .

فإن قيل: إذاً يفوت غرض المتكلم، لأنّ غرضه إثبات زيادة الحسن على غيره لا إثبات نفس الحسن ؟

قلنا: لا يفوت هذا الغرض بل يدلّ عليه الكلام بدلالة الالتزام؛ لأنّ الكلام مسوق لبيان المدح، وإذا انتفى الزيادة بقي غيره مساوياً له أو دونه، لا سبيل إلى المساواة؛ لأنّ مقام المدح يأباه، فيكون غيره دونه في الحسن، ويلزم منه الأفضلية بطريق الكناية، والكناية أبلغ من التصريح .

(**مَعَ أَنَّهُمْ**) تأييدٌ لهذا التركيب المذكور بعد بيان جوازه، ودفعٌ لما يقال: ما الضرورة في جعلِ (الكحل) فاعلاً لـ: (أحسن)، وارتكابِ هذه التكلفات، لم لا يجوز أن يكون (أحسن) مرفوعاً خبراً مقدَّماً، و(الكحل) مبتدأً مؤخراً ؟ فقال: مع جواز الوجه الذي ذكرنا لعمل اسم التفضيل لا يجوز الوجه الذي ذكرتم، ويرد النقض عليكم؛ لأنهم (**لَوْ رَفَعُوْا**) (أحسن) على أنّه خبرٌ، و(الكحل) مبتدأ كما قلتم (**لَفَصَّلُوْا بَيْنَهُ**) [1] أي: بين (أحسن) (**وَبَيْنَ مَعْمُوْلِهِ**) الذي هو كالجزء منه، وهو (منْه)، (**بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ الْكَحْلُ**) لأنّ المبتدأ ليس بداخل في الخبر، ولا معمول له، فيلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي، وهذا

(١)- في بعض نسخ المتن : (لفصّلوا بين أحسن، ومعموله) .

وَلَكَ أَنْ تَقُوْلَ: أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِه الْكَحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيْهَا الْكَحْلُ

لا يجوز في العامل الضعيف، وأمّا إذا كان (الكحل) فاعلاً لـ:(أحسن) فيكون كالجزء له ومعمولاً له، ولا يكون الفصل بينه وبين معموله بالأجنبي .

(وَلَكَ أَنْ تَقُوْلَ) بعبارة أخرى تؤدّي هذا المعنى مع كونها أخصر: "ما رأيت رجلاً (أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِه الْكَحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ)[1] بحذف الجار والمجرور أي: لا تأتي بلفظ (منْه) بل تحذفه، ونظير هذه العبارة ما جاء في الحديث من قوله عليه أفضل الصلاة وأحسن التسليم : « ولا أحدٌ أحبُّ إليه المدحُ من الله »[2] (الحديث) .

وتصحّ في تأدية هذا المعنى عبارةٌ أخرى مع كون معناهما واحداً وهي ما قال: (فَإِنْ قَدَّمْتَ) في هذه العبارة (ذِكْرَ الْعَيْنِ) على اسم التفضيل و(قُلْتَ) بعبارة ثالثة (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيْهَا الْكَحْلُ) من غير ذكر (مِنْ) معها أصلاً لجاز أيضاً؛ لأنّ حذف (مِنْ) من اسم التفضيل شائع في كلامهم ، ونظير هذه العبارة

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه ....إلخ) .

(٢)- أخرجه "البخاري": كتاب التفسير: باب: « إنما حرّم ربّي الفواحش » (الحديث: ٤٦٣٧)، و"مسلم": كتاب التوبة: باب: « غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش » (الحديث: ٣٢ - ٣٤)، و"أحمد": (٣٨١/١)، و"الدارمي": (١٤٩/٢) كتاب النكاح: باب: الغيرة، و"الترمذي": (الحديث: ٣٥٣٠) .

مِثْلُ: (وَلاَ أَرَى) فِيْ قِطْعَةٍ [١]:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي الْسِّبَاعِ وَلاَأَرَى كَوَادِيْ الْسِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِياً
أَقَلُّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَأَيُّةً وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِياً

الثالثة (مِثْلُ)[٢] ما ذكره «سيبويه»[٣] دليلاً على دليلاً على جوازه قول الشاعر[٤]:

مررت على وادي السباع ولاأرى كوادي السباع حين يُظْلِمُ واديا
أقلّ بهِ ركبٌ أتوه تأيّةً وأخوفَ إلاّ ما وقى اللهُ ساريا [٥]

والمقصود من التمثيل قوله: (أقلّ) حيث عمل الفاعل المظهر وهو قوله: (ركب) لوجود الشرائط .

تشريح الأبيات: (وادي السباع) عَلَم وادٍ نسب إلى السباع لكثرتها فيه

---

(١)- سقط من أكثر النسخ لفظ: (قطعة) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو قول الشاعر) بدل (مثل) .

(٣)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

(٤)- هو سحيم بن وثيل الرياحي التميمي، شاعر مخضرم، عدّه ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية في الإسلام، توفي سنة (نحو: ٦٠هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (٥٣٨/٢)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٥٧١)، "الأعلام": (٧٩/٣)، "خزانة الأدب": (٢٦٥/١ - ٢٦٦)، شرح الأشموني": (٦٥/١) .

(٥)- تخريج البيت : "كتاب سيبويه": (٢٣٣/١)، "شرح الوافية": (٤٩٦/٢)، "شرح الرضي": (٢١٩/٢)، "لباب الإعراب": (صـ: ٦٢٧)، "شواهد العيني": (٤٨/٤)، "خزانة الأدب": (٥٢١/٣)، "الأزهار الصافية": (٥٨٤/١) وغيرها .

(**الشاهد فيه**): قوله: (أقلّ به ركب) حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

.....

وفيه حكاية غريبة مذكورة في "القاموس" [1]، و(حين يظلم) ظرفٌ لقولـــه: (ولا أرى) أي وقت ظلام الليل، (وادياً) مفعول لـــ:(أرى) موصوفٌ، و(أقلّ) صفة، وكرّر لفظ (وادي السباع) ثانياً ولم يضمره مع تقدّم ذكره؛ لأنّ الكاف الجارّة لا تدخل على المضمر؛ ولأنّ الظاهر أدخل في التخويف، والتهويل مـــن المضمر، وقوله: (به) متعلّق بـــ:(أقلّ) بمعنى (فيه)، و(الركب) اسم جمع بمعـــنى الركبان على الجمال، و(أتوه) جمع المذكر من الماضي فاعله ضمير مستتر فيـــه راجع إلى (الركب)، والضمير البارز إلى الوادي مفعوله، و(تأيّةً) مصدر من: أيّا كـــ: حيّا يحيّ تحيةً بمعنى اللبث والتوقف، و(أخوف) عطـــف علـــى (أقـــلّ)، و(سارياً) هو من يسير بالليل .

والحاصل : أنّ «الشاعر» يصف شجاعته حال سفره ومروره ليلاً منفرداً بوادي السباع الذي يخاف فيه جماعة الراكبين على الجمال من التوقف، والتلبث فيه ولا ينجو من مهالكه ومخاوفه أحدٌ إلاّ من وقاه الله سبحانه وتعالى فكيـــف بالراجل المنفرد الساري ليلاً .

---

(١)- انظر: "القاموس": (مادة: السباع) باب العين فصل السين: (٥١/٣).

قال: وادي السباع بطريق الرَّقَّة مرّ به وائل بن قاسط على أسماء بنت دريم فهَمَّ بها حين رآها منفردةً في الخباء فقالت له: والله لئن همستَ بي لدعوتُ أسْبُعي، فقال ما أرى في الوادي غيرك فصاحتْ بنيها يا كلبُ يا ذئبُ يا فهدُ يا دبُّ يا سرحانُ يا سيدُ يا ضبعُ يا نمرُ فجاؤوا يتعادون بالسيوف، فقال ما أرى هذا إلاّ واديَ السباع، (انتهى)

[الفعل]

الْفِعْلُ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِيْ نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الْثَّلاَثَةِ، وَمِنْ خَوَّاصِهِ:

[الفعل]

ولمّا فرغ عن بيان الاسم الذي هو أشرف أنواع الكلمة؛ لأنّه يصحّ أن يصير مسنداً ومسنداً إليه، ويتمّ الكلام به من غير احتياج إلى الفعل والحرف، شرع في بيان الفعل لكونه أشرف من الحرف؛ لأنّه يصير مسنداً، ويقع شطراً من الكلام بخلاف الحرف؛ لأنّه لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه فقال: (**الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً**) كائن (**فِيْ نَفْسِهِ**) وذاته، لا على معنى كائن في غيره، ومتعلّقه كالحرف، والمراد من الدلالة : الدلالة الأوّلية لئلا يرد النقض بأسماء الأفعال نحو: "صه" فإنّه يدلّ على السكوت في الزمان المستقبل إلاّ أنّ دلالته عليه ليست بدلالة أوّلية، لأنّه يدلّ أولاً على صيغة (اسكت) وبواسطته يدلّ على السكوت المقترن بالاستقبال، (**مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الْثَّلاَثَةِ**) والمراد من الاقتران: الاقترانُ بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسم الفاعل واسم المفعول في قولنا: "زيد ضارب عمراً، أو مضروب الآن أو غداً أو أمس"؛ لأنّ اقترانه بالزمان ليس بحسب الوضع بل بعارض الاستعمال .

(**وَمِنْ خَوَّاصِهِ**) [1] أشار بـ: (مِنْ) التبعيضية إلى أنّ المذكور ههنا بعضها

---

(١)- الخواص : جمع خاصة، وهي ما يختص بشيء ولا يوجد في غيره، (**جامي**) .

الفرق بين الحدّ والخاصة : أنّ الحدّ لا بدّ أن يكون في جميع آحاد المحدود، والخاصة هي =

دُخُـوْلُ (قَـدْ)، وَ(الْسِّيْنِ)، وَ(سَوْفَ)، وَالْجَـوَازِمِ

التي هي أشهر وأكثر استعمالاً ولها غيرها من الخـواص كاتـصـال نـوني التأكيد الثقيلة، والخفيفة، وكونه ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو نهياً، والمـذكور ههنا ستٌّ، الأربع الأولى منها تلحق بأوّل الفعل، والأخيرتان بآخره، فـالأربع الأُول :

أحدها: (دُخُوْلُ قَدْ) في أوّله؛ لأنها وضعت لتقريب الماضي إلى الحال نحو: "قد ركب الأمير"، أو لتقليل الفعل في المضارع نحو: "إنّ الكذوب قد يصدق"، وهذا المعنى لا يوجد إلاّ في الفعل .

(وَ) ثانيها: دخول (الْسِّيْنِ) ولما كانت أقسام السين كثيرةً كـ: سـين الاستفعال ، و"سين الكسكسة، عرّفها باللام إشارةً إلى المعهود في الـذهن أي المراد من السين : سين الاستقبال نحو: "سأخرج" لا غيرها من السينات .

(وَ) ثالثها : دخول (سَـوْفَ) نحو: "سوف أخـرج"، وإنمـا اخـتص (السين، وسوف) بالفعل؛ لأنهما وضعتا لتخصيص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالزمان المستقبل، فالسين للمستقبل القريب، وسـوف للمـستقبل البعيد .

(وَ) رابعها: دخول (الْجَوَازِمِ) عليه نحو: "لم يـضرب، ولمـا يـضرب، وليضرب، و لا يضرب، وإن تضرب أضرب"، وإنما اختص الجوازم بالفعل؛ لأنّ

= التي تكون في بعض آحاده خاصةً، (شرح المفصل) .

وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً، وَنَحْوُ تَاءِ (فَعَلْتُ) .

أثرها وهو الجزم يختص بالفعل كالجرّ بالاسم فكذا المؤثر وإلاّ لزم تخلف الأثر عن المؤثر، وإنما اختص الجزم بالفعل؛ لأنّ الفعل ثقيل، والجزم خفيف، فاقتضى التخفيف، والاسم خفيف، والجرّ ثقيل، فأعطيناه الجرّ ليتعادل ميزان الاعتدال فيهما .

(وَ) الاثنتان الأخيرتان منهما: (لُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً) نحو: "ضربتْ" بصيغة الماضي للمؤنث الغائبة فهي مختصة بالفعل؛ لأنها وضعت لتدلّ على تأنيث الفاعل فلا تلحق إلاّ بما له فاعل وهو الفعل، واحترز بقوله: (ساكنةً) عن المتحرك؛ لأنها تلحق الأسماء نحو: "قائمة"، ولا يختص بالفعل، ولم يعكس الأمر بأن يجعل المتحركة للفعل، والساكنة للاسم، لخفّة الاسم، وثقل الفعل، فلا يثقل مرةً أخرى .

(وَ) لحوق (نَحْوُ: تَاءِ فَعَلْتُ) بضم التاء، وفتحها، وكسرها، والمراد منه : التاءُ التي من الضمائر المرفوعة البارزة، وإنما اختصت بالفعل لامتناع لحوق الضمير المرفوع المتصل البارز في الأسماء والحروف، كما علمت قبل هذا في باب الضمائر [1] .

---

(١)- انظر: (صـ: ٤٠٦) .

[الماضي]

الْمَاضِيْ : مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ

[الماضي]

ثم الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام، الماضي، والمضارع، وأمر الحاضر، فشرع بذكر الماضي لتقدّمه زماناً، ولأنه أصل للمضارع، والامر، وهما يتفرعان منه، وقال: (**الْمَاضِيْ** [1] : **مَا**) أي فعلٌ (**دَلَّ عَلَى زَمَانٍ**) لكن لا على مطلق الزمان بل على زمان (**قَبْلَ زَمَانِكَ**) أي: الزمان الحاضر الذي أنت فيه وقت التكلّم، وهو المسمّى بالحال الواقع بين الماضي، والاستقبال .

فقوله: (ما دلّ على زمان) شامل لجميع الأفعال .

وقوله: (قبل زمانك) يخرج ما عداه، والمراد من الدلالة : الدلالةُ بحسب الوضع لئلا ينتقض بمثل: "ما ضرب" حيث دلّ على نفي الفعل في الزمان الماضي لا على وجوده فيه، و"إن ضربتَ ضربتُ" يدلّ على الاستقبال، وبالأفعال التي وضعت للإنشاء نحو: "بعتُ، واشتريتُ" فإنها تدلّ على الزمان الحاضر لا على زمان قبل زمانك، لأنّ هذه التغيرات حدثتْ فيها بعد الوضع عند الاستعمال، (**مَبْنِيٌّ**) خبر بعد خبر لقوله: (الماضي)، (**عَلَى الْفَتْحِ**) لفظاً كـ: "ضربَ"، أو تقديراً كـ: "رمى" ، وإنما بني الماضي لفقد المعاني الموجبة للإعراب فيه ، وعلى

---

(١) إنما قدّمه على المضارع؛ لأنه أصله، لأنّ الماضي في المعنى متقدم على الحال والاستقبال .

مَـعَ غَيْـرِ الْضَّمِيْـرِ الْمَرْفُـوْعِ الْمُتَحَـرِّكِ، وَالْـوَاوِ .

الحركة مع أنّ الأصل في البناء السكون، لوقوعه موقع الاسم في نحو: "مـررتُ برجلٍ ضاربٍ، وضربَ" بخلاف الأمر، واختاروا من الحركات الفتحةَ لخفتها ومشابهتها بالسكون الذي هو الأصل في البناء، (مَـعَ غَيْـرِ الْـضَّمِيْرِ الْمَرْفُـوْعِ الْمُتَحَرِّكِ) نحو: "ضربتُ، وضربتَ، وضربتِ" فإنّه مبني على السكون تحرزاً عن توالي أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدّة اتصال الفعل بالفاعل، بخلاف الضمير المنصوب نحو: "ضربك" فإنّه ليس كالكلمة الواحدة، وإنما قيّد بقوله: (المتحرّك) احترازاً عن مثل: "ضَرَبَا"، (وَالْوَاوِ) عطف على قوله: (الضمير المرفوع) أي: الماضي مبني على الفتح مع غير الواو كما في: "ضـربوا" فإنّه مبني على الضم حينئذ لمجانسة الواو .

* * * * *

[المضارع]

الْمُضَارِعُ : مَا أَشْبَهَ الاِسْمَ بِأَحَدِ حُرُوْفِ (نَأَيْتُ) لِوُقُوْعِهِ مُشْتَرِكاً، وَتَخْصِيْصِهِ بِالسِّيْنِ، أَوْ سَوْفَ

[المضارع]

(الْمُضَارِعُ [1]: مَا أَشْبَهَ الاِسْمَ بِأَحَدِ حُرُوْفِ نَأَيْتُ) فقوله : (ما أشبه الاسم) شامل للماضي أيضاً لكونه مشابهاً به لوقوعه موقعه، وقوله: (بأحد حروف نأيت) للمصاحبة، والمراد من حروف نأيت : النون في المتكلم مع الغير، والألف في المتكلم بنفسه، والياء في الغائب، والتاء في الحاضر، والمشهور عندهم التعبير بلفظ (أتين) وهو المناسب لفظاً ومعنىً كما لا يخفى، وإنما عدل عنه إلى (نأيت) ليوافق التركيب اللفظي لترتيب المقالي؛ لأنّ الكلام يبتدأ من المتكلم وينتهي إلى المخاطب ويتوسط الغائب بينهما، (لِوُقُوْعِهِ) علّة لقوله: (ما أشبه) أي شابه المضارعُ الاسمَ لوقوع المضارع (مُشْتَرِكاً) بين معنى الحال والاستقبال كما أنّ الاسم النكرة يقع مشتركاً بين الأفراد نحو: "رجل" ، أو مشتركاً بين المعاني نحو: "عين" للجارية، والجارحة، (وَتَخْصِيْصِهِ) بالجرّ عطف على قوله: (وقوعه) أي: لتخصيص المضارع (بِالسِّيْنِ أَوْ سَوْفَ) [2] أو لن أو إنْ أو أنْ بمعنى الاستقبال

---

(١)- إنما قدّمه على فعل الأمر؛ لأنه أصله، ولأنّ فعل المضارع يصحّ للحال، وفعل الأمر لا يكون إلاّ للاستقبال .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (أو سوف) .

فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَداً، وَالنُّوْنُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ غَيْبَةً، وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرَهُمَا

كتخصيص الاسم النكرة بدخول لام العهد بالفرد المعين، وتخصيص المشترك بأحد المعاني بالقرينة، ويحصل تخصيصه بمعنى الحال إذا دخل عليه لام التأكيد أو (ما) النافية (فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَداً [1]) مذكراً كان أو مؤنثاً ليوافق لفظ (أنا) نحو: "أفعل"، (وَالنُّوْنُ لَهُ) أي: للمتكلم (مَعَ غَيْرِهِ) واحداً كان ذلك الغير أو اثنين أو ما فوقهما، مذكراً كان أو مؤنثاً، فإذا كان معه واحد فهو لتثنية المتكلم، وإذا كان معه اثنان وما فوقهما فهو لجمع المتكلم بلا فرق بينهما نحو: "نفعل"، واختاروا له النون ليوافق لفظ (نحن)، (وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ) ليوافق لفظ (أنت) (مُطْلَقاً [2]) أي: سواءٌ كان واحداً أو مثنىً أو جمعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، فتقول: "أنت تضرب، وأنتما تضربان، وأنتم تضربون، وأنتِ تضربين، وأنتما تضربان، وأنتن تضربن".

(وَ) كذلك تجيء التاء (لِلْمُؤَنَّثِ) الواحد (وَالْمُؤَنَّثَيْنِ) في الاثنين (غَيْبَةً) أي: حال كونهما غائبتين نحو: "هي تضرب، وهما تضربان" فصارت الصيغ المستعملة بالتاء ثمانياً، (وَ) تجيء (الْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرَهُمَا) أي: غير المؤنث، والمؤنثين من الغائبات في البواقي الأربع، وهي المفرد المذكر الغائب، وتثنيته، وجمعه،

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (المفرد) بدل (مفرداً).

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (مطلقاً).

وَحُرُوْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُوْمَةٌ فِيْ الرُّبَاعِيْ وَمَفْتُوْحَةٌ فِيْمَا سِوَاهُ

وجمع المؤنث الغائبة نحو: "هو يضرب، وهما يضربان، وهم يضربون، وهن يضربن" فهذه اثنتا عشرة صيغةً مع اثنتين للمتكلم صارت أربع عشرة صيغةً وهو المطلوب.

(وَحُرُوْفُ [1] الْمُضَارَعَةِ) أي: الزوائد المذكورة من حروف (أتين) (مَضْمُوْمَةٌ فِيْ الرُّبَاعِيْ) المراد من الرباعي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف سواءٌ كان ثلاثياً مزيداً كـ: أكرم، وقاتل، وصرّف، أو رباعياً مجرّداً كـ: دحرج، لا الرباعي التصريفي، وإنما ضمّت هذه الحروف في الرباعي مع أنّ الأصل فيها الفتحة لئلا يلتبس الثلاثي بالرباعي في بعض المواد، ألا ترى أنّك لو قلتَ من صيغتي أَضْرَبَ وضَرَبَ: أَضْرِبُ بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس، ثم اطّرد ذلك في كلّ رباعي التبس أو لم يلتبس.

(وَمَفْتُوْحَةٌ) حروف المضارعة (فِيْمَا سِوَاهُ) أي: ما سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرّد، والثلاثي المزيد الذي كان ماضيه زائداً على أربعة أحرف كـ: "اكتسب، واستخرج"، أو رباعياً مزيداً كـ: "تدحرج"، وذلك لأنّ الثلاثي كثير الاستعمال، وما فوق الرابعة كثير الحروف، والكثرة تقتضي الخفة، والفتحة أخفّ من غيرها فخصّت الفتحة بما فيه الكثرة.

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (حرف) بدل (حروف).

وَلاَ يُعْرَبُ مِنْ الْفِعْلِ غَيْرُهُ، إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُوْنُ تَأْكِيْدٍ، وَلاَ نُوْنُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ

(وَلاَ يُعْرَبُ مِنْ) أقسام (الْفِعْلِ غَيْرُهُ) أي: غير الفعل المضارع، وهو الماضي والأمر، وإنما أعرب هذا الفعل لمشابهته بالاسم مشابهةً تامةً من حيث اللفظ، والمعنى، والاستعمال، أمّا في اللفظ فلموافقته باسم الفاعل في الحركات، والسكنات، والحروف، نحو: "ضارب، ويضرب"، وأمّا في المعنى فكما مرّ من التعميم والتخصيص آنفاً، وأمّا في الاستعمال فلوقوع كلٍ منهما صفةً للنكرة نحو: "مررتُ برجلٍ ضاربٍ، ويضربُ"، لكن يكون معرباً بشرطين:

أحدهما: (إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُوْنُ تَأْكِيْدٍ) أمّا إذا اتصل به نون تأكيد نحو: "لا يضربنَّ" صار مبنياً على الفتح في المفرد المذكر، وعلى الضم في جمع المذكر، وعلى الكسرة في المفرد المؤنث، ولا يختلف آخره باختلاف العوامل؛ لئلا يلزم الالتباس بينها، نحو: قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوْناً مِّنَ الصَّغِرِيْنَ ﴾ [1]؛ ولأنهما لشدّة امتزاجهما بالكلمة صارتا كالجزء من الكلمة، فلو أعرب على آخر الفعل كان الإعراب واقعاً على وسط الكلمة، وإن أعرب على النون كان الإعراب واقعاً على كلمة أخرى حقيقةً.

(وَ) الشرط الثاني: أن (لاَ) يكون فيه (نُوْنُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ) فإذا لحق به نون جمع المؤنث سواءٌ كان الجمع غائباً كـ: "يضربْنَ"، أو حاضراً كـ: "تضربْنَ"،

(١)- سورة يوسف: [الآية: ٣٢].

وَإِعْرَابُهُ : رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَزْمٌ، فَالصَّحِيْحُ: الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيْرٍ بَارِزٍ مَرْفُوْعٍ لِلتَّثْنِيَـــةِ، وَالْجَمْـــعِ

صار مبنياً على السكون كما في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَنْ يَعْفُوْنَ ﴾ [1] بإثبات النون حالة النصب؛ لأنّ هذه نون ضمير أوجبتْ تسكين ما قبلها قياساً على (فعلتْ، وفعلْن)، وعند لزوم السكون يتعذّر الإعراب .

(وَإِعْرَابُهُ) أي: المضارع ثلاثةٌ، (رَفْعٌ) عند خلوّه من العوامـــل اللفظيـــة، وحينئذ رفعه بالعامل المعنوي كما في المبتدأ، والخبر، (وَنَصْبٌ) إن كان العامـــل ناصباً كـــ: (لَنْ)، (وَجَزْمٌ) إن كان العامل جازماً كـــ: (لَمْ)، وكَلِم المجـــازاة، والجزم في الفعل قائم مقام الجرّ في الاسم، ولا يدخل الجرّ عليه لئلا يلزم مزيـــة إعرابه على إعراب الاسم مع كونه فرعاً له في الإعراب .

ثم شرع في بيان أصناف المضارع من حيث كونه صحيحاً أو معتلاً أو تثنيةً أو جمعاً ليعطى كلُّ صنف ما يستحقه من الإعراب فقال: (فَالصَّحِيْحُ) أي: الفعل المضارع الصحيح الذي لا يكون في آخره حرف علّة (الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيْرٍ بَارِزٍ مَرْفُوْعٍ) الذي يلحق بالفعل المضارع علامةً، (لِلتَّثْنِيَـــةِ) أي: تثنيـــة المـــذكر الغائب نحو: "يضربان"، وتثنية المذكر المخاطب، وتثنية المؤنث الغائبة، وتثنيـــة المؤنث المخاطبة نحو: "تضربان"، المشترك بين هذه الثلاثة .

(وَالْجَمْعِ) أي: المجـــرّد عن الضمير البارز للجمع، وهي أيضاً أربع، جمع

---

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٢٣٧] .

وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ بِالضَّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالسُّكُوْنِ، مِثْلُ: يَضْرِبُ وَلَنْ يَّضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ

المذكر الغائب نحو: "يضربون"، وجمع المذكر المخاطب نحو: "تضربون"، وجمع المؤنث الغائبة نحو: "يضربن"، وجمع المؤنث المخاطبة نحو: "تضربن"، (وَالْمُخَاطَبْ الْمُؤَنَّثِ) أي: المجرّد عن الضمير البارز للمؤنث المخاطبة نحو: "تضربين"، فذوات النون جملتها تسعٌ، وبقيت للمجرد عن النونات خمساً، وهي المذكر الغائب نحو: "يضرب"، والمؤنث الغائبة نحو: "تضرب"، والمذكر المخاطب نحو ذلك، والمتكلم بالنفس نحو: "أضرب"، والمتكلم مع الغير نحو: "نضرب"، فحكم هذه الخمس أن تكون (بِالْضَّمَّةِ)[1] أي: يعرب بالضمة حال الرفع، (وَالْفَتْحَةِ) حال النصب، (وَالْسُّكُوْنِ) حال الجزم على حسب العوامل، لأنّه معرب فهو كالاسم المفرد الصحيح حينئذ (مِثْلُ) هو (يَضْرِبُ) برفع الباء للعامل الرافع المعنوي، (وَلَنْ يَّضْرِبَ) بفتح الباء للعامل الناصب اللفظي ، (وَلَمْ يَضْرِبْ) بسكون الباء للعامل الجازم اللفظي ، ولا يدخل الجارّ على الفعل المضارع كما عرفت فلم يذكرها، وإنما قال: الصحيح، احترازاً عن نحو: "يدعو، ويرمي ويرضى"، لأنّ إعرابه سيجيء، وإنما قال: مجرّداً عن الضمائر البارزة الملحقة به، لأنّ حكم ما فيه الضمائر سيجيء، وإنما قيّد الضمير بالبارز؛ لأنّ ما كان الضمير مستتراً فيه نحو: "زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب

---

(١) في بعض نسخ المتن : (بالضمة والفتحة لفظاً) .

وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّوْنِ، وَحَذْفِهَا، مِثْلُ: (يَضْرِبَانِ)، وَ(يَضْرِبُوْنَ) وَ(تَضْرِبِيْنَ)

وأنا أضرب، ونحن نضرب" إعرابه كالمجرّد عن الضمير، وقيّد البارز بالمرفوع؛ لأنّ الضمير البارز المنصوب نحو: "يضربك" لا يتغير حكمه، بل إعرابه مثل المجرّد عن الضمائر المذكورة .

(وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ) أي: المضارع الذي اتصل به الضمائر وهي تسع صيغٍ، تثنية المذكر، والمؤنث، وجمع المذكر، والمؤنث، كلّ منها إمّا غائب، أو مخاطب، والمخاطب المؤنث الواحدة (بِالنُّوْنِ) خبر لقوله: (والمتصل به ذلك)، أي: إعرابه بثبوت النون حالة الرفع فتقول: هما (يَضْرِبَانِ)، وأنتما تضربان، وهم (يَضْرِبُوْنَ)، وأنتم تضربون، وأنت (تَضْرِبِيْنَ)، (وَحَذْفِهَا) أي: بحذف النون حالة الجزم، والنصب إلاّ نون جمعي المؤنث فإنها مبنيّة لا تتغير بالعوامل كما ذكره أوّلاً، فتقول: "لم يضربا، لم يضربوا، لم تضربا، لم تضربوا، لم تضربي"، كما تقول: "لن يضربا، لن يضربوا، لن تضربا، لن تضربوا، لن تضربي"، وإنما سقط النونات حالة الجزم؛ لأنها بمنْزلة الحركة في المفرد، واسقطت حالة النصب لكون الجزم في الأفعال بمنْزلة الجرّ في الأسماء فكما يتبع النصبُ الجرَّ في الأسماء يتبع الجزمُ النصبَ في الأفعال .

فائدة : يجوز حذف نون (يكون) وإن كانت أصليةً من المضارع المجزوم إذا لم يلحقها ساكن نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [1]، أمّا إذا لحقها ساكن

---

(١)- سورة مريم : [الآية : ٢٠] .

وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيْرًا، وَالْفَتْحَةَ لَفْظًا، وَالْحَذْفِ، وَالْمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيْراً، وَالْحَذْفِ

فلا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا ﴾ (١).

(**وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ**) أي: إعراب المضارع المعتل بالواو، أو الياء ثلاثة أنواع، (**بِالضَّمَّةِ تَقْدِيْراً**) لاستثقالهم الضمة على الواو والياء، فتحذف الضمة وتسكن الواو والياء، وتقول: "هو يدعو، ويرمي"، (**وَالْفَتْحَةِ لَفْظاً**) لخفّة الفتحة فتلفظ وتقول: "لن يدعوَ، ولن يرميَ"، (**وَالْحَذْفِ**) أي: يعرب المضارع المعتل بحذف الواو والياء حال الجزم فتقول: "لم يدع، ولم يرم"، وذلك لأنّه إذا لم يجد الجازم الحركة في آخر الفعل المضارع حذف الحرف المتولّد من الحركة؛ لأنّ الواو متولّد من إشباع الضمة، والياء من إشباع الكسرة، والألف من إشباع الفتحة.

(**وَالْمُعْتَلُّ**) عطف على (المعتل) السابق (**بِالأَلِفِ**) نحو: "يرضى ويخشى"، إعرابه نوعان: (**بِالضَّمَّةِ**) تقديراً، (**وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيْراً**) أي: في كلا الحالين يكون إعرابه تقديرياً نحو: "هو يخشى، ولن يخشى" فهو كالاسم المقصور إعرابه تقديريٌ؛ لأنّ الألف لا تقبل الحركة أصلاً، (**وَالْحَذْفِ**) أي: يحذف الألف في حال الجزم لفقدان الحركة فيحذف حرف العلّة المتولّد من الحركة فتقول: "لم يخش، ولم يرض".

---

(١)- سورة البينة: [الآية: ١].

وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، وَيَنْتَصِبُ بِـ:(أَنْ) وَ(لَنْ) وَ(إِذَنْ) وَ(كَيْ)، وَبِـ:(أَنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ (حَتَّى)، وَلَامِ (كَيْ)

(وَيَرْتَفِعُ) [١] المضارع (إِذَا تَجَرَّدَ) عن العامل (النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ نَحْوُ [٢]: يَقُومُ زَيْدٌ) إشارة إلى أنّ عامل المضارع حال الرفع معنويٌ، وهو تجرّده عن العوامل اللفظية فيكون مرفوعاً لفظاً نحو: "هو يقوم" ، أو تقديراً نحو: "يغزو، ويرمي، ويسعى" .

(وَيَنْتَصِبُ) أي: الفعل المضارع بأربعة أحرف: (بِـ: أَنْ) المصدرية نحو: "أريد أن تحسنَ إليّ"، (وَلَنْ) نحو: "أنا لن أضربَك"، (وَإِذَنْ) [٣] نحو: "إذن يغفرَ الله لك"، (وَكَيْ) نحو: "أسلمت كي أدخلَ الجنة" إذا كانت هذه الحروف الأربعة ملفوظةً، (وَ) ينصب أيضاً (بِـ: أَنْ) إذا كانت (مُقَدَّرَةً)، وتقدّر (أَنْ) (بَعْدَ) ستة أحرف، وهي: (حَتَّى) نحو: "أسلمت حتى أدخلَ الجنة"، (وَلَامِ كَيْ)

---

(١)- واعلم: أنّ النحاة بعد اتفاقهم على الرفع حين التجرد اختلفوا فقال الكوفيون: العامل فيه هو هذا التجرّد كما في المبتدأ والخبر وهو المتبادر من عبارة «المصنّف» رحمه الله تعالى، وقال البصريون: العامل فيه وقوعه موقع الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور نحو: "زيد يضرب" أي: ضاربٌ، و"رأيت رجلاً يضرب" أي: ضارباً، و"مررت برجل يضرب"، وأمّا خصوصيّة الرفع فلأنّه أسبق إعراب الاسم وأقواه فاعطى للمضارع القائم مقامه، فتدبّر، (حاشية الأيوبي) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (مثل) بدل (نحو) .

(٣)- اختلفوا في (إذن)، فقال سيبويه: هو حرف برأسه لا أصل له، وقال بعضهم: أصله (إذ أن) فخففت، (غاية التحقيق) .

وَلاَمِ الْجُحُــوْدِ، وَالْفَــاءِ، وَالْــوَاوِ، وَأَوْ

أي: اللام التي تكون بمعنى (كي) وتفيد السببية نحو: "قام زيد ليــذهبَ"، (**وَلاَمِ الْجُحُوْدِ**) وهي اللام الجارّة الزائدة في خبر (كان) المنفي نحــو قولــه تعــالى: ﴿ مَاكَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [١]، فلا بدّ لها من كون منفي سابق نحو: "ما كنــتُ لأحلفَ الوعد، ولا تكنْ لتنقضَ العهد"، ولهذا سمّيت بلام الجحود للزومها له، (**وَالْفَاءِ**) نحو: "زرني فأكرمك"، (**وَالْــوَاوِ**) [٢] نحو: "لا تأكل السمك وتــشربَ اللبن"، (**وَأَوْ**) التي تكون بمعنى (إلى أن) أو (إلاّ أن) نحو: "لألزمنّك أو تعطــيَني حقّي" أي: إلى أن تعطيني حقّي، أو إلاّ أن تعطيني حقّي .

وإنما قدّر (أنْ) المصدرية بعد هذه الحروف؛ لأنّ حتى، ولام كي، ولام الجحود حروفٌ جارةٌ يمتنع دخولها على الفعل المضارع فلا بدّ من تقــدير (أنْ) المصدرية، و(أو) بمعنى الحرف الجارّة، أي: (إلى) فأخذ حكمها، والفاء، والواو للعطف وقعتا بعد الإنشاء ، وعطف الجملة الخبرية على الإنشائية لا يجوز فلا بدّ أن يجعل المضارع بتقدير (أنْ) في حكم المفرد، ويجعل الإنشاء أيضاً في حكــم المفرد فيصير من قبيل عطف المفرد على المفرد، ويكون معنى "زرني فأكرمَك": "ليكن منك زيارةٌ فيكون أكرام مني إياك"، ويكون معــنى "لا تأكــل السمك وتشربَ اللبن": "ولا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن" .

---

(١)- سورة الأنفال : [الآية : ٣٣] .

(٢)- وهي الواو العاطفة والمعنى الجمع .

فَـ:(أَنْ) مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ، وَ﴿ أَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾، وَالَّتِيْ تَقَعُ بَعْـدَ الْعِلْمِ هِيَ الْمُخَفَّفَـةُ مِنْ الْمُثَقَّلَـةِ

ثم شرع في شرح كلّ واحد من النواصب وقال: (فَـ: أَنْ) الناصبة للفعل المضارع (مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ) هذا مثال نصب المضارع بالفتحة الملفوظة، (وَ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[1] هذا مثال نصبه بحذف النون .

واعلم: أنّ كلمة (أَنْ) لها أحوال ثلاث .

إمّا أن تقع بعد الأفعال التي تفيد معنى العلم واليقين فهي ليست بناصبة للمضارع؛ لأنها مخفّفة من (أنّ) المشدّدة .

وإمّا أن تقع بعد الأفعال التي بمعنى الظنّ فهي تحتمل أن تكون ناصبةً، وتحتمل أن تكون مخفّفةً فيجوز فيه الوجهان .

وإما أن تقع بعد غيرهما من الأفعال فهي ناصبةٌ قطعاً . فقال: (وَالَّتِيْ[2] تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ) أي: صيغة العلم ومشتقّاته كـ: "عَلِمَ يعلَمُ"، وما في معنى العلم من الألفاظ الدالة على اليقين كـ: التحقق، والتيقن، والكشف، والشهادة، والظهور، ونحو ذلك، (هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنْ الْمُثَقَّلَةِ) التي هي من الحروف المشبَّهة بالفعل لإفادة التحقيق في الجملة الاسمية ، فتدخل بعد التخفيف بإزالة التشديد

(١)- سورة البقرة : [الآية : ١٨٤] .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (وأن) بدل (والتي) .

وَلَيْسَتْ هَـذِهِ نَحْـوُ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُـوْمُ، وَأَنْ لاَّ يَقُـوْمُ

على الأفعال، (وَلَيْسَتْ) هي أي: الواقعة بعد العلم، وما في معناه (هَذِهِ) الناصبة للفعل المضارع حتى ينصب الفعل بل يكون المضارع مرفوعاً بها كما كان، لكن يجب حينئذ أن يستعمل المضارع بالسين (نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُوْمُ) فـ:(سيقوم) مرفوع لفظاً؛ لأنّ (أنْ) الداخلة عليه ليست ناصبةً بل هي المخفّفة من المثقّلة، قال الله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضَى ﴾ (١)، أو بسوف نحو (٢):

واعلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سوفَ يَأْتِيْ كُلُّ مَا قُدِرَا (٣)

أو بحرف النفي نحو: (وَ) علمت (أَنْ لاَّ يَقُوْمُ) برفع يقوم؛ لأنّ (أنْ) هذه ليست بناصبةٍ بل هي المخفّفة من المثقّلة، وذلك لأنّ (أنْ) المصدرية تفيد الرجاء والطمع، وألفاظ العلم وأمثاله تدلّ على التحقّق واليقين فلا تقع بعدها للتنافي بين الشكّ، واليقين، بل المناسب لمعنى اليقين (أنّ) المثقلة التي تفيد التحقق والثبوت .

ويتفرع على هذا: أنّ (علمتُ) لو استعمل بمعنى (الظنّ) صحّ وقوع

---

(١)- سورة المزمل : [الآية : ٢٠] .

(٢)- لم أعثر على قائل معين .

(٣)- **تخريج البيت:** "الدرر": (٣٠/٤)، "شرح شواهد المغني": (٨٢٨/٢)، "معاهد التنصيص": (١/ ٣٧٧)، "مغني اللبيب": (٣٩٨/٢)، "المقاصد النحوية": (٣١٣/٢)، "همع الهوامع": (٢٤٨/١)، "شرح الأشموني": (٣٢٢/١) وغيرها .

وَالَّتِيْ تَقَعُ بَعْدَ الْظَّنِّ فَفِيْهَا الْوَجْهَانِ، وَ(لَنْ) مِثْلُ: ﴿ لَنْ أَبْرَحَ ﴾ وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلْ

المصدرية بعده فيجوز: "علمتُ أنْ يخرجَ زيدٌ" بالنصب إذا كان (علمتُ) بمعنى (ظننتُ)، وإنما وجب بعد (أنْ) المخفّفة من المثقّلة أن يكون المضارع مصدّراً بهذه الألفاظ لئلا تلتبس بـ(أنْ) الناصبة؛ إذ هي لا تفصل بينها وبين الفعل بشيء من هذه الحروف، (وَالَّتِيْ) أي: كلمة (أنْ) التي (تَقَعُ بَعْدَ) لفظ (الْظَّنِّ) وما بمعناه كالحسبان [1]، والعلم المستعمل في معنى (الظن)، (فَفِيْهَا الْوَجْهَانِ) نصب الفعل بأن تكون (أنْ) مصدريةً، ورفع الفعل بأن تكون مخفّفةً من المثقّلة، نحو: "ظننتُ أنْ يقومُ، وأنْ سيقومُ"، وإنما جاز فيه الوجهان؛ لأنّه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب (أنْ) المخفّفة الدالة على تحقّق الوقوع فيرفع الفعل، وباعتبار عدم اليقين يناسب (أنْ) المصدرية الدالة على التوقع فينصب الفعل، وكلّ ما وقعت (أنْ) بعد ما هو بمعنى الشكّ والتخمين نحو: "رجوت، وطمعت، وخشيت، ووهمت"، وجميع الأفعال التي ليست بمعنى العلم، والظنّ فهي ناصبة لا غير، (وَ) كلمة (لَنْ) تنصب الفعل المضارع (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ (لَنْ أَبْرَحَ) الأَرْضَ ﴾ [2]، (وَمَعْنَاهَا) أي: معنى (لنْ) (نَفْيُ الْمُسْتَقْبِلِ) نفياً مؤكّداً فمعنى "لنْ

(١)- ولذلك قرئ قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوْا أَنْ لاَّ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ ﴾ سورة المائدة : [الآية : ٧١] بالنصب والرفع على الوجهين المذكورين .

(٢)- سورة يوسف : [الآية : ٨٠] .

وَ(إِذَنْ) إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبِلاً

أضربَ": "هر گز نه خواهم زد" بخلاف (لا) نحو: "لا أضرب" فإنّ معناها النفي مطلقاً يعني: "نخواهم زد"، وهذا هو الفرق في معنى (لا) و(لنْ)، وإنما ينصب الفعل المضارع بـ:(لنْ)؛ لأنّ أصلها (لا أنْ) بتركيب (لا) مع (أنْ) الناصبة فحذفت الألف والهمزة تخفيفاً .

(وَ) كلمة (إِذَنْ) تنصب الفعل المضارع لكن بشرطين [1]، أحدهما: (إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا) [2] أي: لا يكون ما بعد (إذنْ) من تمام ما قبلها، بأنْ لا يكونَ ما بعدها خبراً أو جزاءً أو جواباً لما قبلها بل يكون جملةً مستقلةً غير متعلقة في التركيب بما قبلها .

(وَ) ثانيهما: إذا (كَانَ الْفِعْلُ) المضارع (مُسْتَقْبِلاً) أي: مستعملاً في معنى

= هذا معنى قول الزمخشري: "فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي ؟

قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل إلاّ أنّ في (لن) توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم" انظر: "الكشاف": (٢٤٨/١) .

(١)- أغفل المصنّف شرطاً ثالثاً وهو أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم، ينظر: "سيبويه": (٤١١/١)، "المقتضب": (١١/٢)، "شرح الرضي": (٢٣٧/٢)، "شرح ابن عقيل": (٣٤٤/٢)، "التوضيح": (١٦٨/٤) وغيرها .

(٢)- فإنّه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم ينصب؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنّه سبقها حكماً، (جامي) .

مِثْـــلُ: إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّـــةَ، وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَـــانِ

الاستقبال، ولا يكون محتملاً لمعنى الحال، (مِثْـــلُ) قولك لمن قال: أسلمتُ: (إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ) فـــ:(إذنْ) في هذا المثال دخلت على المضارع وليس ما بعدها وهو لفظ (تدخل) معمولاً لما قبلها، والفعل المضارع صريح في معـــنى الاســـتقبال فوجب نصب المضارع، وإذا فُقِدَ واحد من الـــشرطين كقولـــك: "أنـــا إذنْ أكرمك" لمن قال: "أنا آتيك" فإنّ (أكرمك) ههنا خبر للمبتدأ قبله، وليس جملةً مستقلةً، وقولك لمن يحدّثك: "إذنْ أظنّك كاذباً" فههنا فعل المـــضارع بمعـــنى الحال، أو فُقِدَ كلا الشرطين كقولك لمن يحدّثك: "أنا إذنْ أظنّك كاذباً" وجب الرفع .

وإنما شرط هذان الشرطان لعمل (إذنْ)؛ لأنها ضعيفة العمل بدليل صحّة دخولها على ما ليس بفعل نحو: "إنّك إذنْ لصادقٌ" فلا تعمـــل إلاّ إذا كـــان ما بعدها خالصاً لها غير تابع لما قبلها، وأن يكون المضارع خالصاً للاســـتقبال ليتأكّد مشابهته بـــ: (أنْ) المصدرية في معنى الاستقبال؛ لأنّ (إذنْ) إنما تعمـــل لمشابهتها بـــ:(أنْ) فإذا فات الشبه فات العمل .

(وَإِذَا وَقَعَتْ) إذنْ (بَعْدَ الْوَاوِ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوْنَ خِلاَفَـــكَ إِلاَّ قَلِيْلاً ﴾ [1]، (وَالْفَاءِ) نحو قولك: "فإذنْ أُكْرِمُك" مجيباً لمن قال: "أنا آتيـــك" (فَالْوَجْهَانِ) أي : الرفع والنصب كلاهما جائزان ، أمّا الرفع فلاعتماد ما بعدهـــا

(١)- سورة الإسراء : [الآية : ٧٦] .

وَ(كَيْ) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا: الْسَّبَبِيَّةُ، وَ(حَتَّى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبِلاً بِالْنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا

على ما قبلها بالعطف على الجملة السابقة، وأمّا النصب فلعدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنّ الفعل مع الفاعل كان مفيداً مستقلاً من غير النظر إلى حرف العطف، فكأنّه غير معتمد على ما قبلها .

(وَ) كلمة (كَيْ) ناصبة للفعل المضارع (مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا) أي: معنى (كي) (الْسَّبَبِيَّةُ) أي: يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، فإنّ الإسلام سبب لدخول الجنة .

(وَحَتَّى) [1] تنصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) (إِذَا كَانَ) الفعل المضارع (مُسْتَقْبِلاً) أي: مستعملاً بمعنى الاستقبال (بِالْنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل حتى، سواءٌ كان مستقبلاً عند التكلّم والإخبار، أو لم يكن، وهو بأنْ يقصد المتكلّم أنّ ما بعد (حتى) حصل بعد زمان وقوع الفعل السابق، ولا يلزم أن يكون الفعل المترقّب مستقبلاً بالنظر إلى وقت التكلم، بل يصحّ النصب وإن كان الفعل المترقّب قد وقع ومضى، كما تقول اليوم: "سرتُ أمسِ حتى أدخلَ البلدَ" بنصب (أدخل) فإنّ دخول البلد وإن وقع بالأمس ومضى زمانه لكنّه مستقبل بالنظر إلى السير، وأمّا إذا كان الفعل المضارع مستعملاً بمعنى الحال حقيقةً فلا

(١)- إنما يضمرون (أنْ) بعدها لكون (حتى) حرف جرّ يمتنع دخولها على الفعل فأضمر أن يكون في تقدير الاسم، (**غاية التحقيق**) .

بِمَعْنَى (كَيْ)، أَوْ (إِلَى) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَ: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ، وَ: أَسِيْرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ

تنصب الفعلَ المضارعَ (حتى) كما سيجيء، فهي أي: كلمة (حتى) حينئذ (**بِمَعْنَى كَيْ**)[1] أي: للغرض والسببية، (أَوْ) بمعنى (إِلَى) أنْ، أي: للغاية.

(**مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ**) هذا مثال (حتى) بمعنى (كي) للسببية؛ لأنّ الإسلام سبب لدخول الجنة، وهو مستقبل قطعاً بالنظر إلى ما قبلها، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً، (**وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ**) هذا مثال (حتى) بمعنى (إلى) لانتهاء الغاية، ويمكن أن تكون بمعنى (كي) للسببية، وما بعدها على كلا التقديرين مستقبلٌ بالنظر إلى ما قبلها، وأمّا بالنظر إلى وقت التكلم، فيمكن أن يكون ماضياً، ويمكن أن يكون مستقبلاً، فهذا المثال محتمل الوجهين.

(**وَأَسِيْرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ**) هذا مثال (حتى) بمعنى الغاية، ولا يمكن أن تكون بمعنى (كي) للسببية؛ لأنّ السير ليس سبباً لغيبوبة الشمس، وما بعدها مستقبل بالنظر إلى ما قبلها تحقيقاً، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً، ففي كلّ من هذه الأمثلة يجب نصب الفعل المضارع بـ:(أنْ) المقدّرة؛ لأنّ (حتى) حينئذ جارّة، ولا تدخل حرف الجرّ على المضارع فيقدّر (أنْ) ليكون في تقدير الاسم،

---

(١) وضابطه: أنّ كل موضع كان الفعل الأول فيه سبباً للثاني فـ:(حتى) فيه بمعنى (كي)، وكل موضع كان الثاني فيه غايةً للأوّل فـ:(حتى) فيه بمعنى (إلى أنْ)، (حاشية مصباح الراغب).

فَـإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيْقاً أَوْ حِكَايَةً، كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، فَتَرْفَـعُ

(فَإِنْ أَرَدْتَ) [1] من المضارع زمان (الْحَالِ تَحْقِيْقاً) أي: كان الحال المخبر عنها موجوداً وقت التكلم حقيقةً كما إذا أخبرت أحداً عن سيرك وقت دخول البلد وقلت: "سرتُ اليوم حتى أدخلَ البلد"، (أَوْ حِكَايَةً) أي: كان الحال المخبر عنها مضت قبل هذا لكن أنت تجعل تلك الحال نصب عينك كأنها حاضرةٌ عند التكلّم فتقول: "سرتُ حتى أدخلَ البلد أمس" وأنتَ سرتَ ودخلتَ أمس، وقصدتَ الإخبار عن تلك الحالِ اليومَ، كما تقول حكايةً عن السنة الماضية: "رأيت عالماً فاضلاً في الحرم يدرّس والناس حوله مجتمعون وأنا جالسٌ ومستمعٌ لكلامه" مع أنّ الأحوال قد مضت وأنت تحكيها اليوم بلفظ الحال، (كَانَتْ) (حتى) حينئذ (حَرْفَ ابْتِدَاءٍ) لا حرف جرّ، ويسمّى ابتدائيةً واستينافيةً، فلا يقدّر (أنْ) بعدها؛ لأنّ تقديرها إنما كان لضرورة حرف الجرّ، وإذ ليس فليس، (فَتَرْفَعُ) المضارع بعدها؛ لأنّ الناصب وهي (أنْ) المصدرية مفقودةٌ ههنا، وامتنع تقدير (أنْ) حينئذٍ؛ لأنها للطمعِ، والرجاءِ الدالَين على الاستقبال، وإذا تعين المضارع للحال استحال تقدير (أنْ) للمنافاة بين الحال والاستقبال .

---

(١)- وإنما وجب الرفع عند إرادة الحال لما ذكر «المصنِّف» في "شرح المفصل": من أنهم إنما نصبوا في مواضع النصب المذكور؛ لأنّه أمكن من تقدير الناصب ألا ترى أنّ الفعل مستقبل، وأنّ تقدير (أنْ) فيه متحقق؛ لأنها للاستقبال فصحّ تقديرها، بخلاف موضع الرفع فإنها للحال، وتقدير (أنْ) في الحال مناقض؛ لأنها للاستقبال فلا يجامع الحال فلذلك جاز النصب في مواضع الاستقبال ووقات في مواضع الحال، (سعيدي)

وَتَجِبُ الْسَّبَبِيَّةُ مِثْلُ: مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُوْنَهُ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الْرَّفْعُ فِيْ: كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا فِيْ الْنَّاقِصَةِ، وَ: أَ سِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟

(وَتَجِبُ) حينئذٍ (الْسَّبَبِيَّةُ) بأن يكون ما قبل (حتى) سبباً لما بعدها؛ لأنّ الربط اللفظي بين ما قبل (حتى)، وما بعدها لمّا زال بسبب صيرورتها حرفَ ابتداء وجبَ المصير إلى الربط المعنوي ليتحقق فيها معنى الغاية التي هي مدلولها (مِثْلُ: مَرِضَ) فلانٌ (حَتَّى لاَ يَرْجُوْنَهُ) أي: حتى أنّ أقاربه وأحبابه لا يرجون حياته الآن، فقوله: (حتى لا يرجونه) بيان لحال المريض الموجود الآن فترفع الفعل المضارع، والمرض هو سبب عدم الرجاء .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنّ (حتى) عند إرادة معنى الحال من المضارع حرفُ ابتداء لا حرفُ جرٍّ (امْتَنَعَ الْرَّفْعُ) أي: رفع المضارع (فِيْ) مثل: (كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا) بالرفع (فِيْ الْنَّاقِصَةِ) أي: إذا كانت (كان) ناقصةً؛ لأنها تقتضي خبراً، وإذا رفعنا الفعل المضارع وجعلنا (حتى) ابتدائيةً بقي كان الناقصة بلا خبر؛ لأنّ الجملة صارت مستقلةً لا تعلُّق لها بما قبلها، وإذا نصبنا الفعل المضارع وجعلنا (حتى) جارةً صحّ التركيب ويصير الجارّ مع الجزاء خبر (كان) الناقصة، (وَأَ سِرْتَ) بهمزة الاستفهام وصيغة المخاطب (حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟) بالرفع أي: ومن أجل انتفاء الشرط الثاني في (حتى) الابتدائية وهو كون ما قبلها سبباً لما بعدها امتنع أن يقال: "أ سرتَ حتى تدخلُها ؟" برفع الفعل المضارع؛ لأنّ ما قبلها في هذا المثال ليس سبباً لما بعدها ؛ لأنّ ما قبلها بوقوع حرف الاستفهام مشكوك

وَجَازَ فِيْ الْتَّامَّة: كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا، وَ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟،
وَلاَمِ (كَيْ) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الْجَنَّـــةَ، وَلاَمِ الْجُحُوْدِ: لاَمُ تَأْكِيْدٍ

فيه، ولا يجوز الحكم بوقوع المسبّب مع الشكّ في وقوع السبب .

(وَجَازَ فِيْ) كان (الْتَّامَّة) التي لا تقتضي خبراً أن تقول: (كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا) برفع الفعل المضارع لعدم لزوم المانع وهو بقاء (كان) الناقصة بلا خبر، فمعنى "كان سيري" حينئذٍ : "وجد سيري" .

(وَ) جاز أيضاً أن تقول: (أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا) برفع الفعل المضارع؛ لأنّ الاستفهام ههنا من تعيين السائر لا عن نفس السير فلا يلزم الإشكال، وهو الحكم بوقوع المسبّب مع الشكّ في وقوع السبب، لأنّ الشكّ إنما هو في تعيين السائر لا في نفس السير، وسبب الدخول هو السير لا السائر المعيّن وقد وجد بلا شكّ .

(وَلاَمِ كَيْ) عطف على قوله: (حتى) في قوله: (وبأنْ مقدرة بعد حتى) أي: تقدّر (أنْ) بعد اللام التي بمعنى (كي) (مِثْلُ: أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الْجَنَّـــةَ) فـــ:(أدخل) فعل مضارع منصوب بـــ: (أنْ) المقدّرة بعد اللام، وإنما تقدّر (أنْ) بعدها؛ لأنّ اللام حرف جرّ، والجارّة لا تدخل على الفعل .

(وَلاَمِ الْجُحُوْدِ) [1] أي: تقدّر (أنْ) الناصبة بعد اللام التي بمعنى الجحود، أي: الإنكار، وسمّيت بذلك لاستعمالها في مقام الإنكار، وهـــي: (لاَمُ تَأْكِيْـــدٍ)

---

(١)- ليس معنى الجحود عدم الإمكان بل عدم الوقوع .

بَعْدَ النَّفْيِ لِـ: (كَانَ) مِثْلُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ وَالْفَاءِ بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ

زيدت في خبر (كان) (بَعْدَ النَّفْيِ لِـ: كَانَ) فيجب أن يكون قبلها (كوناً) منفياً، (مِثْلُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [١]) .

والفرق بين لام كي، ولام الجحود: أنّ لام كي لإفادة معنى التعليل بخلاف هذه، ويلزم اختلال المعنى بحذف لام (كي) بخلاف هذه؛ لكونه زائدةً، وإنما يجب تقدير (أنْ) بعدها لما ذكرنا في لام (كي) .

واعلم : أنّ الواو، والفاء موضوعتان للعطف، ويكون ما بعدهما تابعاً لإعراب ما قبلهما، فلا تنصبان الفعل المضارع، وقد لا يصحّ العطف إلاّ بتأويلٍ، فتنصبان الفعل المضارع بتقدير (أنْ)، ولذلك قال: (وَالْفَاءِ) [٢] أي: تقدّر (أنْ) بعد الفاء الداخلة على المضارع (بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ) بأن يكون، قبلها سبباً لما بعدها، ولا تكون مستعملةً للعطف فقط من غير إفادة معنى السّببية، فيدلّ تغير الإعراب من الرّفع إلى النّصب على التّغير في المعنى، وحيث لا يكون السّببية لا يحتاج إلى تغير اللفظ والعدول من الرفع إلى النصب بلا سبب، ويحتاج

---

(١)- سورة الأنفال : [الآية : ٣٣] .

(٢)- اعلم: أنّ هذا الاشتراط إنما هو لصحّة الانتصاب لا لتعيينه ووجوبه؛ لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُوْنَ ﴾ سورة المرسلات : [الآية : ٣٦] وكذا شرائط الواو، و أو، (حاشية السيالكوتي) .

وَالثَّانِيْ: أَنْ يَّكُوْنَ قَبْلَهَا أَمْرٌ، أَوْ نَهْيٌ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ، أَوْ نَفْيٌ، أَوْ تَمَنٍّـــيٌ أَوْ عَـــرْضٌ

هذا التغير في المعنى إلى القرينة اللفظية أيضاً، وهي ما ذكره في الشرط الثاني:

فقال: (وَالثَّانِيْ) أي: الشرط الثاني: (أَنْ يَّكُوْنَ) ما (قَبْلَهَا) أي: ما قبـــل الفاء أحد الأشياء الستة، وهي: (أَمْرٌ) نحو: "زرني فأكرمَكَ"، (أَوْ نَهْيٌ) نحو: "لا تشتمني فأضربَكَ"، (أَوْ اسْتِفْهَامٌ) نحو: "هل عندك ماء فأشربَه"، (أَوْ نَفْيٌ) نحـــو: "ما تأتينا فتحدّثنا"، (أَوْ تَمَنٍّيٌ)[1] نحو: "ليت لي مـــال فأُنْفِقَـــه"، (أَوْ عَـــرْضٌ) بسكون الراء، مِنْ: عرضت الشيء عرضاً إذا أظهرته وأبرزته يقال: "عرضـــتُ المتاع للبيع" إذا أظهرته ترغيباً للشراء نحو: "ألا تنْزل بنا فتصيب خيراً".

فالمضارع في جميع هذه الأمثلة منصوب بـــ: (أنْ) المقدّرة بعد الفـــاء، وإنما شرط أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة ليبعد بتقدّم الأشياء عن قـــولهم: كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة، وزاد بعضهم ثلاثـــة أخـــر، التحضيض، والدعاء، والترجي.

وجمع هذه التسعة في قوله:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرُضْ لحضِّهم تَمَنَّ وَارْجُ كذلك النفي قد كملا[2]

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (تمنٌّ) بدل (تمنٍّ).

(٢)- لم أهتد إلى قائله وتخريجه.

وَالْوَاوِ بِشَرْطَيْنِ، الْجَمْعِيَّةِ، وَأَنْ يَكُوْنَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذَلِكَ

وأدرج «المصنّف» التحضيضَ في العرضِ، والدعاءَ في الأمرِ، والترجيَ في التمني، (وَالْوَاوِ) أي: تقدّر (أنْ) الناصبة بعد الواو الداخلة على المضارع (بِشَرْطَيْنِ) أحدهما: أن يكون الواو بمعنى (الْجَمْعِيَّةِ)[1] أي: مصاحبة ما بعد الواو بما قبلها لأنّ الواو وإن كانت موضوعةً للجمع مطلقاً لكن لا تفيد معنى المصاحبة والاقتران مع المعطوف إلاّ في بعض استعمالاتها، فلا يرد ما يتوهّم أنّ الواو موضوعةٌ للجمعية فلا حاجة إلى بذل القيد .

(وَ) الشرط الثاني: (أَنْ يَكُوْنَ قَبْلَهَا) أي: قبل الواو (مِثْلُ ذَلِكَ) أي: مثل ما ذكر قبل الفاء من الأشياء الستة، وهي الأمر نحو: "زرني وأزورَك" أي: ليجتمع الزيارتان، والنهي نحو: "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن" أي: لا تجمع بينهما، والاستفهام نحو: "هل تعينني وأكرمَك" أي: تجمع بين الإعانة والإكرام، والنفي نحو: "لا تأتي وتحدّثَ" أي: لا تجمع بين الإتيان والتحديث، و تمني نحو: "ليتك تأتيني وتحدثَني" أي: ليتك تجمع بينهما، وعرض نحو: "ألا تنْزل بنا وتصيبَ خيراً" أي : لِمَ لا تجمع بينهما ، فهذه المضارعات كلّها منصوبات

---

(١)-أي: يجتمع مضمون ما بعدها ومضمون ما قبلها؛ لأنهم لما قصدوا في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدلّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى وإن لم يقصد الجمعية لا يحتاج إلى الدلالة على الجمعية، وإنما اشترط تقديم أحد الأمور الستة بعد تقديم هذه الأشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة. (نجم الدين، حاشية مصباح الراغب) .

وَ(أَوْ) بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) أَوْ (إِلاَّ أَنْ)، وَالْعَاطِفَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوْفُ عَلَيْهِ اسْماً

بـ:(أنْ) المقدّرة بعد الواو، وإنما شرط تقدّم أحد الأشياء الستة ليمنع تقدّمُ الأشياء المذكورة عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فيدلّ نصب المضارع على التغير في المعنى .

(وَأَوْ) أي: يقدّر (أنْ) الناصبة بعد (أو) الداخلة على الفعل المضارع (بِشَرْطِ مَعْنَى إِلَى أَنْ أَوْ إِلاَّ أَنْ)[1] على حسب اختلاف الأقوال فيه نحو: "لألزمنّك أو تعطيَني حقّي" أي: إلى أن تعطيني حقّي كما قال بعضهم، أو إلاّ أن تعطيني حقّي كما قال آخرون، وإنما يلزم تقدير (أنْ) ههنا لاختصاص الجارّ أو الاستثناء بالأسماء فلا بدّ من تقدير (أنْ) ليجعل الفعل بمعنى المصدر .

(وَالْعَاطِفَةِ) عطف على (حتى) في قوله: (وبـ: أنْ مقدّرةً بعد حتى) أي: تقدّر (أنْ) الناصبة للفعل المضارع بعد الحروف العاطفة كلّها (إِذَا كَانَ الْمَعْطُوْفُ عَلَيْهِ اسْماً) والمعطوف فعلاً مضارعاً فيقدّر (أنْ) على الفعل المضارع لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، وينصب به الفعلُ المضارعُ كقوله[2]:

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (إلاّ أنْ) .

(٢)- ينسب هذا البيت لميمون بنت بحدل من بني حارثة ابن جناب الكلبي شاعرة بدوية، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها إلى الحاضرة، وكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشتدّ بها الوجد إلى حالتها الأولى، ماتت نحو: (٨٠هـ)، انظر: "الأعلام": (٢٢٥/٣) (٣٣٩/٧)، -

وَيَجُـوْزُ إِظْهَـارُ (أَنْ) مَـعَ لاَمِ (كَيْ)، وَالْعَاطِفَـةِ

لَلُبْـسُ عَبَـاءَةٍ وَتَـقِـرَّ عَـيْنِـيْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِـنْ لُبْـسِ الشُّفُـوْفِ (١)

فـ:(تقرَّ) فعل مضارع منصوب بـ:(أنْ) المقدّر بعد واو العطف، وهو معطوف على الاسم وهو (عباءة)، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم إلاّ بتقدير (أنْ) .

ولما فرغ عن مواضع تقدير (أنْ) شرع في مواضع يجوز فيها إظهار (أنْ) أو يجب فيها إظهارها فقال: (وَيَجُوْزُ إِظْهَارُ أَنْ مَعَ لاَمِ كَيْ) كما يجوز إضمارها فتقول: "جئت لتكرمَني، ولأنْ تكرمَني"، وكذا فيما هو ملحق بـ: لام (كي) وهي اللام الزائدة نحو: "أردت لأنْ تقوم"، وفيه احتراز عن لام الجحود فإنّه لا يجوز معها إظهار (أنْ)؛ لأنها لا تدخل على الاسم الصريح بخلاف لام (كي) فإنها تدخل على الاسم الصريح، وتقول: "جئت لإكرامك أيّاي" فجاز إظهار (أنْ) معها، (وَ) مع (الْعَاطِفَـةِ) أي: وكذا يجوز إظهار (أنْ) مع الحروف العاطفة للمضارع على الاسم نحو: "أعجبني قيامك وأنْ تذهبَ" ، وذلك لكراهتهم

= "خزانة الأدب": (٥٠٥/٨) وغيرها .

(١)- وقد روي (لبس) بدل (للبس) .

تخريج البيت: "لسان العرب": (٤٠٨/١٣) (مسن)، "أوضح المسالك": (١٩٢/٤)، "مغني اللبيب": (٢٦٧/١)، "خزانة الأدب": (٥٢٣/٨)، "شرح المفصل": (٢٥/٧)، "المقتضب": (٢٧/٢)، "شرح الأشموني": (٢٢٥/٣)، "شرح شواهد المغني": (٦٥٣/٢)، وغيرها .

وَيَجِبُ مَعَ (لاَ) فِيْ اللاَّمِ عَلَيْهَا .

عطف الفعل على الاسم ظاهراً .

(وَيَجِبُ) إظهار (أنْ) (مَعَ لاَ) النافية (فِيْ اللاَّمِ عَلَيْهَا) [١] أي: في صورة دخول اللام على (لا) النافية تحرّزاً عن توالي اللامات نحو: قوله تعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [٢] .

فالحاصل: أنّ الحروف التي يضمر بعدها (أنْ) ثلاثة أقسام، قسمٌ يمتنع إظهار (أنْ) بعده وهو ما ذكره أوّلاً، وقسمٌ يجوز وهو ما ذكره ثانياً، وقسمٌ يجب وهو المذكور ثالثاً .

* * * * *

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (عليها) .

(٢)- سورة الحديد : [الآية : ٢٩] .

[جزم المضارع]

وَيَنْجَزِمُ بِـ: (لَمْ)، وَلَمَا، وَلاَمِ الأَمْرِ، وَلاَ فِيْ النَّهْيِ، وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ وَهِيَ: إِنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَإِذَامَا، وَحَيْثُمَا، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَمَا، وَمَنْ، وَأَيٌّ، وَأَنَّى

[جزم المضارع]

(وَيَنْجَزِمُ) الفعل المضارع بالحروف الجازمة وهي على نوعين، نوع يجزم الفعل المضارع فقط، ونوع ينجزم به الفعلان، فينجزم الفعل المضارع وحده (بِـ: لَمْ) نحو: "لم يضربْ"، (وَلَمَا) نحو: "لما يضربْ"، (وَلاَمِ الأَمْرِ) نحو: "ليضربْ"، (وَلاَ [1] فِيْ النَّهْيِ) نحو: "لا تضربْ"، فهذه الحروف الأربعة تدخل على المضارع ويصير مجزوماً بها، (وَ) التي ينجزم به الفعلان (كَلِمُ الْمُجَازَاتِ) أي: كلمات الشرط والجزاء، تدخل على الفعلين، ويكون الأول شرطاً، والثاني جزاءً (وَهِيَ: إِنْ) نحو: "إنْ تكرمْني أكرمْك"، (وَمَهْمَا) نحو: "مهما تأتني آتك"، (وَإِذْمَا) نحو: "إذما تأتني آتك"، (وَإِذَا مَا) نحو: "إذا ما تخرجْ أخرجْ"، (وَحَيْثُمَا) نحو: "حيثما تجلسْ أجلسْ"، (وَأَيْنَ) نحو: "أين تذهبْ أذهبْ"، (وَمَتَى) نحو: "متى تخرجْ أخرجْ"، (وَمَا) نحو: "ما تصنعْ أصنعْ"، (وَمَنْ) نحو: "منْ يكرمْني أكرمْه"، (وَأَيٌّ) نحو: "أيّاً تضربْ أضربْ"، (وَأَنَّى) نحو: "أنى تكنْ أكنْ".

---

(١)- والفرق بين لام النهي ولام النفي: من حيث اللفظ: اختصاص الناهية بالمضارع وجزمه بخلاف النافية، ومن حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية طلبيٌّ، ومع النافية خبريٌّ.

وَأَمَّـا مَـعَ (كَيْفَمَـا) وَ(إِذَا) فَشَـاذٌّ

(وَأَمّا) أي: جزم المضارع (مَعَ) لفظ (كَيْفَمَا) نحو: "كيفما تقرأْ أقـرأْ"، (وَإِذَا) بدون (ما) كما في قول الشاعر [١]:

..... وإذا تصبْك خصاصـةٌ فتجمَّـل [٢]

(فَشَاذٌّ) [٣] أي: قليل في الاستعمال لم يجئ في كلامهـم علـى وجـه الاطّراد، وإلاّ فهو موافق للقياس، وواقع في استعمال الفصحاء؛ لأنهما ظـرفان

---

(١)- هو عبد قيس بن خفاف أبو جبيل البرجمي من شعراء المفضليات شاعر جاهلي، وذكر السيوطي أنه إسلامي، انظر: "سمط اللآلي": (صـ: ٩٣٧)، "شرح الأشموني": (٢٥٣/٣)، "الأعلام": (٤٩/٤)، "شرح اختيارات المفضل": (صـ: ١٥٥٥) وغيرها.

(٢)- **صدر البيت:** استغْـن مـا أغنـاك ربُّـك بالْغِنَـى .....

تخريج البيت: "لسان العرب": (٧١٢/١) (كرب)، "المقاصد النحوية": (٢٠٣/٢)، "الأشباه والنظائر": (٣٣٥/١)، "همع الهوامع": (٢٠٦/١)، "الدرر": (١٠٢/٣)، "شرح عمدة الحفاظ": (صـ: ٣٧٤)، "شرح الأشموني": (٢٥٣/٣) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (وإذا تصبك خصاصة فتجمل) حيث جزم فعل الشرط وجوابه بـ: (إذا) غير الجازمة إلاّ في ضرورة الشعر.

(٣)- عند البصريين، فلا تقول في مذهبهم: "كيفما تصنعْ أصنعْ" إلاّ برفع الفعلين فيهما، وجه الشذوذ مع (كيفما): فلأنّ معناه عموم الأحوال فإذا قلت: "كيفما تقرأ أقرأ" كان معناه: على أيّ حالٍ وكيفية تقرأ أنت أقرأ أنا أيضاً عليها، ومن المتعذر: استواء قرأة قارئين في جميع الأحوال؛ لأنّ الصوت الخارج من فم زيد غير الصوت الخارج من فم عمرو، فلا يصحّ التركيب على العموم، وأمّا مع (إذا) فلأنّ كلمات الشرط إنما تنجزم لتضمنها معنى (إنْ) التي هي موضوعة للأمر المبهم، أي: المحتمل وجوده وعدمه، و(إذا) موضوعة للأمر المقطوع به، (**شرح الجامي وحواشيه**).

وَبِـ:(إِنْ) مُقَدَّرَةً، فَـ:(لَمْ) لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً ونَفْيِهِ، وَ(لَمَا) مِثْلُهَا
وَتَخْتَصُّ بِالاسْتِغْرَاقِ

تضمَّنا معنى الشرط، (وَبِـ: إِنْ) أي: وينجزم الفعل المضارع بـ:(إِنْ) الشرطية (مُقَدَّرَةً) حال كونها مقدرةً كما أنّ (أنْ) تنصب المضارع إذا كانت مقدّرةً، وسيجيء مواضع تقديرها .

ثم شرع في تفصيل أحكام كلّ واحد من الحروف الجازمة على الترتيب وقال: (فَـ: لَمْ) موضوعةٌ (لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً وَنَفْيِهِ) نحو: "لم يضربْ" فجعل المضارع بمعنى الماضي المنفي، أي: ما حصل منه الضرب في الزمان الماضي .

(وَ) لفظ (لَمَا مِثْلُهَا) أي: مثل (لَمْ) في قلب المضارع ماضياً ونفيه، ولا يتوهّم من المماثلة عدم الفرق بينهما، بل بينهما فرقٌ في اللفظ والمعنى، وليست (لما) هذه التي بمعنى الحين في مثل قولك: "لمّا جاءني زيد قمت إليه وأكرمته" .

أمّا في المعنى فكما قال: (وَتَخْتَصُّ) لما (بِالاسْتِغْرَاقِ) أي: باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي إلى زمان الحال نفياً مستمراً؛ لأنّ زيادة اللفظ يدلّ على زيادة المعنى، فـ:(لَمْ) لنفي "فَعَلَ"، و(لما) لنفي "قَدْ فَعَلَ"، تقول: "ندمَ زيدٌ ولم ينفعه الندم" أي: بعد ما فعل، و"لم" يلزم الاستمرار إلى وقت الإخبار، وتقول: "ندم زيدٌ ولما ينفعه الندم" أي: إذا لزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الحال .

وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ، وَلاَمُ الأَمْرِ الْمَطْلُوْبُ بِهَا الْفِعْلُ، وَهِيَ مَكْسُوْرَةٌ أَبَداً، وَلاَ النَّهْيِ الْمَطْلُوْبُ بِهَا التَّرْكُ

وأمّا في اللفظ فهو ما قال: (وَجَوَازِ حَذْفِ [١] الْفِعْلِ) أي: حذف الفعل المضارع بعد (لما) فتقول: "ندم زيدٌ ولما" أي: ولما ينفعه، ولا تقول: "ندم زيدٌ ولم"؛ لأنّ (ما) الزائدة في (لما) تقوم مقام الفعل، وليس في (لم) (ما) يقوم مقامه.

(وَلاَمُ الأَمْرِ) [٢] هي اللام (الْمَطْلُوْبُ بِهَا الْفِعْلُ) وهي لازمة للأمر المبني للمفعول مطلقاً نحو: "لِيُضرَب، لتُضرَب، لأُضرَب"، وإن كان الأمر مبنياً للفاعل لزمته اللام في الغائب، والمتكلم نحو: "لِيَضرِب، لأَضرِب"، ولا تدخل على أمر الحاضر نحو: "اضربْ" أصلاً، (وَهِيَ مَكْسُوْرَةٌ أَبَداً) [٣].

(وَلاَ النَّهْيِ الْمَطْلُوْبُ بِهَا التَّرْكُ) [٤] وهي تدخل على جميع أنواع المضارع، سواءٌ كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول، مخاطباً كان أو غائباً أو متلكماً،

---

(١)- وتختصّ (لما) أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول: "إنْ لما تضرب"، و"مَنْ لما تضرب" كما تقول: "إنْ لم تضرب"، و"مَنْ لم تضرب" وكان ذلك لكونها فاصلةً قويةً بين العامل أو شبهه ومعموله، (شرح الرضي).

(٢)- كان على «المصنِّف» أن يقول لام الطلب ليدخل فيها مثل قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرْ لَنَا﴾ سورة طه: [الآية: ٧٣].

(٣)- (المطلوب بها الفعل وهي: مكسورة أبداً).

(٤)- سقط من بعض نسخ المتن: (المطلوب بها الترك).

وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطاً وَجَزَاءاً، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوْ الأَوَّلُ فَالْجَزْمُ

(وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ) أي: كلمات الشرط والجزاء، ولم يقل: حروف المجازاة، أو أسماءها؛ لأنّ بعضها حرف كـ:(إنْ)، وبعضها اسم كـ:(أين، ومتى)، فهي (تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ) بل على الجملتين، والجملةُ الشرطيةُ لا تكون إلا فعليةً خبريةً، والجزائيةُ تكون على جميع أقسام الجملة (لِسَبَبِيَّةِ الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي) فالأول سببٌ والثاني مسبّبٌ نحو: "إنْ تضربْني أضربْك، وإن جئتني أكرمْك"، (وَيُسَمَّيَانِ) الفعلان الواقعان بعد كلم المجازاة (شَرْطاً وَجَزَاءاً) فيسمّى الأول شرطاً من حيث أنّه مشروط لتحقيق الثاني، ويسمّى الثاني جزاءاً من حيث أنّه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل، ويسمّيان ملزوماً ولازماً أيضاً لوجود التلازم بينهما، (فَإِنْ كَانَا) أي: الفعلان كلاهما الشرط والجزاء (مُضَارِعَيْنِ) نحو: "إنْ تزرْني أزرْك"، (أَوْ الأَوَّلُ) أي: الشرط فقط يكون مضارعاً نحو: "إن تضربْني ضربْتُك" (فَالْجَزْمُ) [1] واجب في المضارع لكونه معرباً، والجازم موجود ، والمانع

---

(١)- اختلف في العامل في الشرط والجزاء، فقال السيرافي: إنّ العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاءاً واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى . وذهب «الخليل» و«المبرد» إلى أنّ كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً يعملان في الجزاء . وقال «الأخفش»: إنّ الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده، وقال «الكوفيون»: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار، وقال «المازني»: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، انظر: "شرح الرضي": (٢/٢٥٤)، "سيبويه": (١/٤٣٥)، "المقتضب": (٢/٤٨)، "الإنصاف": (٢/٦٠٢)، "الخصائص": (٢/٣٨٨)، =

وَإِنْ كَانَ الثَّانِيْ فَالْوَجْهَانِ، وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ (قَدْ) لَفْظاً أَوْ مَعْنًى

مفقود، (وَإِنْ كَانَ الثَّانِيْ) أي :الجزاء مضارعاً والأول ماضياً (فَالْوَجْهَانِ) جزم المضارع ورفعُه كلاهما جائزان نحو: "إن أتاني زيدٌ آته، أو آتيه"، أمّا الجزم فلتعلّقه بالجازم مع قابلية المحل للجزم، وأمّا الرفع فلوجود المانع وهو بُعْدُ المتعلّق عن المتعلّق به، فإذا لم يعمل في الشرط مع كونه متصلاً به كان الجزاء أولى به، وإن كان الشرط والجزاء كلاهما ماضيين نحو: "إن ضربتَ ضربتُ" فلا جزم فيهما لفظاً لكون الماضي مبنياً وإن كانا في محل الجزم، ولم يذكر هذه الصورة لظهور حكمه .

ثم شرع في مواضع دخول الفاء في الجزاء وعدمه فربما يكون دخول الفاء على الجزاء واجباً، وربما يكون ممتنعاً، وربما يكون جائزاً، والضابطة فيه: أنّه إذا أثّر حرف الشرط في الجزاء معنىً قطعاً لم يجز دخول الفاء على الجزاء لعدم الاحتياج إليها، وإن احتمل تأثيره وعدم تأثيره فيه جاز الأمران، وإذا لم يؤثّر قطعاً يجب دخول الفاء عليه ليدلّ على أنّه جواب الشرط فقال: (**وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ قَدْ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى**) فقوله: (لفظاً أو معنىً) تعميم للماضي أي: إذا كان الجزاء ماضياً لفظاً نحو: "إن خرجتَ خرجتُ" أو كان ماضياً معنىً ومضارعاً في اللفظ نحو: "إن خرجتَ لم أخرجْ" بعد تعميم لـ:(قَدْ) على سبيل التنازع، أي : سواءٌ كانت (قَدْ) مذكورةً لفظاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ

= "إيضاح الزجاجي": (صـ: ١٤٠) .

لَمْ يَجُزْ الْفَاءُ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِيّاً بِـــ:(لاَ) فَالْوَجْهَانِ، وَإِلاَّ فَالْفَاءُ

فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (١)، أو معنىً نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِـــنْ قُبُـــلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ (٢) أي: فقد صدقتْ، (**لَمْ يَجُزْ**) دخول (**الْفَاءِ**) على الجزاء لتحقّـــق تأثير حرف الشرط فيه بأنْ جعل الماضي بمعنى الاستقبال فلا حاجة إلى الفاء .

(**وَإِنْ كَانَ**) الجزاء (**مُضَارِعاً مُثْبَتاً**) بغير السين أو سوف نحو: "إنْ تضربْني أضربْك" (**أَوْ مَنْفِيّاً بِـــ: لاَ**) نحو: "إنْ تخدمْني لا أضربْك" (**فَالْوَجْهَانِ**) جـــائزان، الإتيان بالفاء نحو: "إنْ تضربْني فأضربْك، وإنْ تخدمْني فلا أضربْك"، وتركهـــا، أمّا الإتيان بالفاء فلأنّ أداة الشرط لم تؤثّر في تغيير معناه كما في الماضي حيث جعله مستقبلاً فتأتي بالفاء، وأمّا تركها فلأنهما أثّرت في المعـــنى شـــيئاً حيـــث خصصّها بمعنى الاستقبال فتترك الفاء لوجود التأثير ولو ضعيفاً .

(**وَإِلاَّ**) أي: وإنْ لم يكن كذلك أي: لم يكن الجزاء ماضياً بغير (قَدْ)، ولا مضارعاً مثبتاً، ولا منفياً بـــ:(لا)، (**فَالْفَاءُ**) واجبةٌ في المواضع كلّها، وهي ما إذا كان ماضياً مع (قَدْ) لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِـــنْ قَبْلُ ﴾ (٣)، أو معنىً لقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَـــذَبَتْ ﴾ (٤)

---

(١)- سورة المائدة : [الآية : ١١٦] .

(٢)- سورة يوسف : [الآية : ٢٦] .

(٣)- سورة يوسف: [الآية : ٧٧] .

(٤)- سورة يوسف : [الآية : ٢٧] .

.....

أي: فقد كذبت، أو كان ماضياً منفياً مع (ما) أو (لا) نحو: "إنْ زرتني فما أهنتُك، أو فلا ضربتُك ولا شتمتُك"، أو كان مضارعاً مثبتاً مع السين نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ (١)، ومع سوف نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِه ﴾ (٢)، أو منفياً بـ:(لنْ) أو (ما) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَّبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيْناً فَلَنْ يُّقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (٣)، أو كان جملةً اسميةً نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَإِنْ مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُوْنَ ﴾ (٤)، أو كان جملةً فعليةً أمراً أو نهياً نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّوْنَ اللهَ فَاتَّبِعُوْنِيْ يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوْهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (٦)، أو دعائيةً كقولك: "إنْ أكرمتَنا فيرحمك الله"، أو استفهاميةً مصدّرةً بهمزة الاستفهام لا بـ:(هَلْ) وغيرها من أدوات الاستفهام فإنّه يجوز فيه الوجهان كقولك: "إن تركتَنا فمَنْ يرحمنا" إلى غير ذلك، ففي جميعها إتيان الفاء في الجزاء لازمٌ .

---

(١)- سورة الطلاق : [الآية : ٦] .

(٢)- سورة التوبة : [الآية : ٢٨] .

(٣)- سورة آل عمران : [الآية : ٨٥] .

(٤)- سورة الأنبياء : [الآية : ٣٤] .

(٥)- سورة آل عمران : [الآية : ٣١] .

(٦)- سورة الممتحنة : [الآية : ١٠] .

وَيَجِيْءُ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ، وَ(إِنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالاِسْتِفْهَامِ، وَالتَّمَنِّيْ، وَالْعَرْضِ، إِذَا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ

(وَيَجِيْءُ) لفظ (إِذَا) للمفاجأة (مَعَ الْجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ) الواقعة جزاءاً (مَوْضِعَ الْفَاءِ) ويقوم مقامها فحينئذ لا يؤتى بالفاء في الجزاء بل يكتفى بلفظ (إذا) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ ﴾[1]؛ لأنّ (إذا) يفيد معنى التعقيب كما أنّ الفاء تفيد معنى التعقيب فأقيمت هي مقامها، وإنما قال: (مع الجملة الإسمية) إشارةً إلى أنّ إذا لا تدخل إلاّ على الجملة الاسمية إلاّ نادراً، (وَإِنْ) أي: وينجزم الفعل المضارع بـ:(إنْ) إذا كانت (مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَمْرِ) نحو: "أسلمْ تدخلْ الجنة" أي: إنْ تُسلمْ تدخل الجنة، ومنه قول الفقهاء: "بيّنوا تؤجَروا" أصله: تؤجَرون فحذفت النون؛ لأنّه وقع مجزوماً جزاءًا للشرط المحذوف، أي: (إنْ) بيّنتم تؤجَروا على ذلك، (وَالنَّهْيِ) نحو: "لا تكفرْ تدخلْ الجنة" أي: إنْ لا تكفرْ تدخلْ الجنة، (وَالاِسْتِفْهَامِ) نحو: "أين بيتك أزرْك" أي: إنْ تُعرِفْني بيتك أزرْك، (وَالتَّمَنِّيْ) نحو: "ليت عندنا يحدّثنا" أي: إنْ كان عندنا يحدّثنا، (وَالْعَرْضِ) نحو: "ألا تنْزلْ بنا تصبْ خيراً" أي: إن تنْزل تصب خيراً، فهذه المضارعات كلّها مجزومات بـ: (إنْ) المقدّرة، والمعنى في الجميع: إنْ وقع الأول وقع الثاني، (إِذَا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ) أي: إذا قصد سببية الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض لمضمون هذا المضارع فيحصل معنى الشرط

---

(١)- سورة الروم: [الآية: ٣٦].

نَحْـوُ: أَسْلِمْ تَدْخُـلْ الْجَنَّـةَ، وَ: لاَ تَكْفُـرْ تَدْخُـلْ الْجَنَّـةَ

ويصحّ تقدير (إنْ)؛ لأنّ في هذه الأشياء معنى الطلب والطلب لا يكون إلاّ لغرض، ويتحقق السببية والمسببية، بخلاف الجملة الخبرية فإنها لا تصلح للسببية فلا يجزم الفعل المضارع في النفي .

وإنما قال: (إذا قصد السببية)؛ لأنّه إذا لم يقصد سببية هذه الأشياء لما بعدها لم ينجزم الفعل المضارع كما إذا قصد الاستيناف نحو: "قُمْ يدعوك فلان"، أو وقع المضارع وصفاً لما قبله نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيّاً يَّرِثُنِيْ ﴾[1]، أو وقع حالاً نحو قوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[3] .

(نَحْوُ: أَسْلِمْ تَدْخُلْ الْجَنَّةَ) هذا مثال الأمر المطلوب منه الإسلام وهو سبب لدخول الجنة، وقد قصد منه السببية فقدّرتْ (إنْ) مع الفعل المأخوذ مِنْ: (أَسلمْ) وجعل (تدخلْ الجنة) جزاءًا له مجزوماً، تقديره: وإنْ تسلمْ تدخلْ الجنة، (وَلاَ تَكْفُرْ تَدْخُلْ الْجَنَّةَ) هذا مثال النهي المطلوب منه ترك الكفر وهو سبب لدخول الجنّة وقصد منه السببية فقدّرت (إنْ) مع الفعل، تقديره: إنْ لا تكفرْ تدخلْ الجنة .

(١)- سورة مريم : [الآية : ٥ - ٦] .

(٢)- سورة الأنعام : [الآية : ٩١] .

(٣)- سورة المدثر : [الآية : ٦] .

وَامْتَنَعَ: لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلْ النَّارَ، خِلاَفاً لِّلْكِسَائِيْ؛ لأَنَّ تَقْدِيْرُهُ: إِنْ لاَ تَكْفُرْ .

(وَامْتَنَعَ) عند الجمهور هذا القول: (لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلْ النَّارَ) لاستلزامه المحال؛ لأنّ عدم الكفر ليس سبباً لدخول النار بل الكفر سبب لدخول النار، (خِلاَفاً لِّلْكِسَائِيْ) [1] حيث أنّه أجاز هذا القول، وقال : إنّ الفعل المقدّر يقدّر بحسب القرينة الدالة على المراد فيجوز أن يقدّر بعد المنفي المثبتُ وبعد المثبت المنفيُ، فمعنى قول القائل: "لا تكفرْ تدخلْ النار": إنّك إنْ تكفرْ تدخلْ النار، ومعنى قول القائل: "أسلمْ تدخلْ النار": إنْ لا تسلمْ تدخلْ النار، (لأَنَّ تَقْدِيْرُهُ) [2] توجيه لقول الجمهور أي: إنما امتنع: "لا تكفرْ تدخلِ النار"؛ لأنّ تقديره: (إِنْ لاَ تَكْفُرْ) وذلك لأنّ الفعل المقدّر يجب عندهم أن يكون من جنس المظهر، إن كان منفياً فمنفيٌ، وإن كان مثبتاً فمثبتٌ، وبتقدير المنفي بناءً على هذا يستلزم المحال المذكور .

* * * * *

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ:١٢٢) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (التقدير) بدل (تقديره) .

وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ قَائماً، وَهنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ، فَلَكَ الْخِيَارُ فِيْ الثَّانِيْ نَحْـوُ: أَعْطَيْتُكَـهُ

حذف العامل إذ أصله: اتق نفسك والشر، فلما حذف الفعل أبدل الكاف المتصل بـ: (إياك) المنفصل، (وَأَنَا زَيْدٌ) هذا مثال كون العامل معنوياً؛ لأنّ (أنا) مبتدأ والعامل فيه معنوي، (وَمَا أَنْتَ قَائماً) هذا مثال كون العامل حرفاً وهي (ما)، والضمير مرفوع اسم (ما) (وقائماً) خبره، (وَهنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ) هذا مثال الضمير الذي أسند إليه الصيغة الصفتية في المعنى وهي في اللفظ جارية على غير من هي له في الواقع وهو زيد.

وإنما اختار «المصنِّف» في التمثيل صورة عدم الالتباس ولم يمثّل بصورة الالتباس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو" ليعلم حكم الالتباس بالطريق الأول.

(وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ) في كلام (وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً) لأنّه لو كان أحدهما ضميراً مرفوعاً وجب اتصاله بالفعل؛ لأنّه كالجزء من الفعل نحو: "أكرمتك"، (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد الضميرين (أَعْرَفَ) من الآخر (وَقَدَّمْتَهُ) أي: قدَّمتَ الأعرف (فَلَكَ الْخِيَارُ فِيْ) الضمير (الْثَّانِيْ) اتصالاً وانفصالاً إن شئت جئت بالمتصل [1] (نَحْوُ) [2]: الدرهم

---

(١)- لأنّ المتصل أخفّ.

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو).

وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُوْمِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ مَضْمُوْمَـةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّـةٌ، وَمَكْسُوْرَةً فِيْمَا سِـوَاهُ

في اصطلاحهم .

(وَحُكْمُ آخِرِهِ) هذا مبتدأ، وقوله: (**حُكْمُ الْمَجْزُوْمِ**) خبر، فيسكن آخره إنْ كان صحيحاً نحو: "اضربْ، وأكرمْ"، ويسقط نون الإعراب في التثنيّة والجمع والمؤنث نحو: "اضربا، واضربوا، واضربي"، ويحذف حرف العلّة نحو: "ادع، اخش، ارم"، وإنما قال: حكم آخره حكم المجزوم، ولم يقل: وآخره مبنيٌّ، لكون الأمر مبنياً، والجزم علامة الإعراب .

(**فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ**) أي: بعد حذف حرف المضارع حرفٌ ساكنٌ نحو: "تضْربُ"، وإن لم يكن بعد حرف المضارع ساكناً بل كان متحركاً لم تحتج إتيان الهمزة أصلاً فتقول في (تَعِدُ): "عِدْ"، وفي (تُضَارِبُ): "ضَارِبْ"، ولم يذكر «المصنّف» هذا النوع لظهوره، (**وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ**) أي: ذات أربعة حروف وليس المراد من الرباعي: الرباعي الاصطلاحي، (**زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ**) لأنّ الابتداء بالساكن محالٌ (**مَضْمُوْمَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ**) أي: بعد الساكن (**ضَمَّةٌ**) على عين الكلمة كما في باب: "قتل يقتل"، (**وَمَكْسُوْرَةً**) أي: وتجيء بالهمزة مكسورةً (**فِيْمَا سِوَاهُ**) أي: ما سوى المضموم، وهو ما إذا كان عين الكلمة مكسورةً كما في: "ضرب يضرب"، أو مفتوحةً كما في: "علم يعلم"، وذلك لأنّ الهمزة حرف وصل، والحروف سواكن، والساكن إذا حرّك حرّك بالكسر ، ولم يجعل في مضموم

مِثْلُ: اقْتُلْ، وَ: اضْرِبْ، وَ: اعْلَمْ، وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًا فَمَفْتُوْحَةٌ مَقْطُوْعَةٌ .

العين مكسورةً؛ لأنّ الخروج من الكسرة إلى الضمة ثقيل في ابتداء الكلمة، (مِثْلُ: اقْتُلْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمةٌ والهمزة مضمومة، (وَاضْرِبْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرةٌ والهمزة مفتوحة، (وَاعْلَمْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحةٌ والهمزة مكسورة، فلا تكون همزة الوصل مفتوحةً في الأمر أبداً لما قلنا .

(وَإِنْ كَانَ) الفعل المضارع (رُبَاعِيًّا) أي: ذات أربعة أحرف (فَمَفْتُوْحَةٌ) أي: فهمزة الوصل مفتوحةٌ (مَقْطُوْعَةٌ) أي: قطعيةٌ لا وصليةٌ فلا تحذف عند الاتصال بما قبله نحو: "أكرم"؛ لأنّ هذه الهمزة هي همزة باب الإفعال أعيدت عند الحاجة إليه .

* * * * *

[فعل ما لم يسمَّ فاعله]

فِعْـلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُـهُ: هُـوَ مَـا حُـذِفَ فَاعِلُـهُ

[فعل ما لم يسمَّ فاعله]

ولمّا فرغ من بيان الفعل المعلوم شرع في بيان المجهول فقال: (فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) [1] إضافةُ الفعل إلى ما لا يسمَّ فاعله بيانيةٌ من إضافة العام إلى الخاص، وكلمة (ما) موصوفةٌ عبارةٌ عن المفعول أي: فعلُ مفعولٍ ما لم يسمَّ فاعله، وإذا قلت: مفعول ما لم يسمَّ فاعله كان (ما) عبارةٌ عن الفعل أي: مفعولُ فعلٍ لم يسمَّ فاعله، و(يسمَّ) بتشديد الميم صيغة المضارع المجهول حذفتْ الياء من آخره للجازم، و(فاعلُه) نائب فاعلِه، ولا يخفى ما في هذه التسمية من مناسبة اللفظ لمدلوله، ويسمّى الفعل المجهول أيضاً .

واعلم : أنّ بعض الأفعال يختص ببناء المجهول ولا يستعمل بصيغة المعلوم نحو: "جُنّ فلان، وحُمَّ زيد، وأُغمي عليه" وغيرذلك .

(هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ) وأقيم المفعول مقامه للاختصار، أو للابهام، أو للجهل بالفاعل، أو غير ذلك من الأغراض فتقول في "ضرب زيد عمراً":

---

(١)- واعلم: أنّ البحث عن كيفية بناء اسم ما لم يسمّ فاعله، ومثال الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول خارجة عن علم النحو؛ لأنّ هذه الأمور عن الأحوال الغير الإعرابية، وإنما هي أحوال لأبنية الكلم فالبحث عن كيفية بنائها من علم التصريف، (سعيدي) .

فَإِنْ كَانَ مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَالثَّانِيْ مَعَ التَّاءِ

"ضُرِبَ عمروٌ" وقد سبق أحكامه في المرفوعات، والغرض ههنا كيفية بناء الفعل المجهول من المعلوم فقال : (فَإِنْ كَانَ) الفعل الذي أريد بناؤه للمفعول (مَاضِياً) لا مضارعاً (ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) نحو: "ضُرِبَ، وأُكْرِمَ" وغيرهما .

وإنما غيرت الصيغة للفرق بين المعلوم والمجهول، وإنما لم يقتصر على ضمّ الأول لئلا يلتبس الماضي من باب الإفعال بالمضارع المجهول نحو: "أُعْلَمُ"، ولا على كسر ما قبل آخره لئلا يلتبس المضارع المجهول بالمعلوم في باب علم، (وَيُضَمُّ) الحرف (الثَّالِثُ [1] مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ) في الأبواب التي فيها همزة الوصل نحو: "انطلق، واكتسب، واستخرج" فتقول في الماضي المجهول: "انْطُلِقَ، واكْتُسِبَ واسْتُخْرِجَ" بضمّ الهمزة، والحرف الثالث، وهو الطاء، والتاء في هذه الألفاظ، وكسر ما قبل الآخر، وإنما ضمَّ الحرف الثالث مع ضمِّ الهمزة، ولم يكتف بضمها؛ لأنّ الهمزة تسقط عند الوصل فيلزم التباس الماضي المجهول بأمر الحاضر عند الدرج والوقف نحو: "فانْطُلِق، واكْتُسِب، واسْتُخْرِج"، (وَالثَّانِيْ مَعَ التَّاءِ) أي: ويضمُّ الحرف الثاني من الماضي المعلوم في الأبواب التي في أولها التاء نحو: باب تفاعل، وتفعّل، فتقول في "تَعَلَّمَ، وتَجَاهَلَ": "تُعُلِّمَ، وتُجُوْهِلَ" بضمّ

(١)- ولم يضمّ الثاني لكونه ساكناً لا يقبل حركة في أصل بنيته، (سعيدي) .

خَوْفَ اللَّبْسِ، وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الأَفْصَحُ: قِيْلَ، وَبِيْعَ، وَجَاءَ الإِشْمَامُ، وَالْوَاوُ

التاء، والحرف الثاني، أي: العين، والجيم، لئلا يلتبس الماضي المجهول بمضارع (عَلَّمَ، وجَاهَلَ) إذا قلت: "تُعَلّم وتُجَاهل" بفتح الحرف الثاني، والتبس "تُدَحرج" بالمضارع المعلوم من باب دحرج، (**خَوْفَ اللَّبْسِ**) علّة لضمّ الحرف الثالث والثاني مع ضمّ الأوّل بل علّة للجميع على سبيل التنازع كما قلنا، (**وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ**) من الماضي المجهول نحو: "قيل، وبيع" جاء فيه ثلاث لغات، أحدها وهو (**الأَفْصَحُ**) فيها: (**قِيْلَ، وَبِيْعَ**) أصلهما: "قُوِل، وبُيِع" نقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها فصار "قِيْل، وبِيْع" بالياء المكسورة ما قبلها صريحاً وإشباع الكسرة .

(**وَجَاءَ الإِشْمَامُ**) [1] أي: اللغة الثانية في "قيل وبيع" جاء بالإشمام، وهو تهيّؤ الشفتين للتلفّظ بالضّم من غير التلفّظ صريحاً بل بحيث يحدث فيه رائحة الضمّ، وتميل الياء إلى الواو قليلاً، ولا يعلم ذلك إلاّ القاريء البصير بالقراءة، وذلك ليدلّ الإشمام على أنّ ما قبلها مضموم في الأصل، وهذه اللغة فصيحة .

(**وَ**) اللغة الثالثة: أن يتلفظ (**الْوَاوُ**) صريحاً نحو: "قُوْلَ، بُوْعَ" بضمّ الأول وسكون الواو، وقلب الياء واواً في (بوع) لسكونها وضمّ ما قبلها، وهذه اللغة ضعيفةٌ قال قائلهم [2]:

---

(١)- الغرض من الإشمام الإيذان بأنّ الأصل الضمّ في أوائل هذه الحروف .

(٢)- القائل هو رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي من الفصحاء المشهورين توفي سنة -

وَمِثْلُـــهُ بَابُ (اخْتِيْـــرَ) وَ(انْقِيْـــدَ) دُوْنَ (اسْتُخِيْـــرَ) وَ(أُقِيْـــمَ)

..... لَيْتَ شَبَـــابـــاً بُـــوْعَ فَاشْتَرِيـــتُ [١]

(وَمِثْلُهُ) أي: مثل باب "قيل وبيع"، في الوجوه الثلاثة (**بَابُ اخْتِيْرَ، وَانْقِيْدَ**) [٢]؛ لأنّ أصلهما: اختُيِرَ، وانْقُيِدَ، فـ: "خُيِرَ، وقُوِدَ" مثل: "بُيِـــعَ، وقُـــولَ" في وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء، فجاز فيه مـــا جاز في "بُيِعَ، وقِيْلَ" فيقال في الأفصح: "اخْتِيْرَ، وانْقِيْدَ" بغير الإشمام، ويجوز فيه الإشمام، ويجوز الواو فتقول: "اخْتُوْرَ، وانْقُوْدَ".

(**دُوْنَ اسْتُخِيْرَ، وَأُقِيْمَ**) [٣] أي: ليس مثل "بُيِعَ، وقِيْلَ": "اسْتُخِيْرَ، وأُقِيْمَ" في جواز الأوجه الثلاثة لفقد فُعِلَ فيهما؛ لأنّ "استخير، وأقيم" أصله: "اسْتُخْيِرَ، وأُقْوِمَ" فما قبل حرف العلّة فيهما ساكن ليس بمضموم فلا يجوز فيهما إلاّ الكسرة الخالصة دون الإشمام، والضمّة.

- (١٤٥ هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٩٨)، "المؤتلف والمختلف": (صـ: ١٢١)، "الأعلام": (٣٤/٣)، "وفيات الأعيان": (٣٠٣/٢) وغيرها.

(١)- صدر هذا البيت: لَيْـــتَ وَهَـــلْ يَنْفَـــعُ شَيْئـــاً لَيْـــتُ .....

تخريج البيت: "مغني اللبيب": (٦٣٢/٢)، "همع الهوامع": (٢٤٨/١)، "أسرار العربية": (صـ: ٩٢)، "الدرر": (٢٦/٤)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ٢٥٦)، "المقاصد النحوية": (٥٢٤/٢)، "تلخيص الشواهد": (صـ: ٤٩٥)، "شرح الأشموني": (٤١٥/١)، "شرح التصريح": (٢٩٥/١) وغيرها.

(٢)- والمراد به: باب "افْتُعِلَ، وانْفُعِلَ".

(٣)- والمراد به: "أُفْعِلَ، واسْتُفْعِلَ".

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلُ آخِرِهِ

(وَإِنْ كَانَ) أي : الفعل الذي أريد بناؤه للمفعول فعلاً (مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ) وهو حرف المضارعة كما فعلَ في الماضي للفرق بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول (وَفُتِحَ مَا قَبْلُ آخِرِهِ) نحو : "يُضْرَبُ، ويُكْرَمُ، ويُسْتَخْرَجُ" وغيرها .

وإنما جعل في المضارع ما قبل الآخر مفتوحاً لا مكسوراً كما في الماضي لثقل المضارع بزيادة الحروف، والفتحةُ أخفُّ الحركات، وإنما لم يقتصر على إحدى العلامتين؛ لأنّ الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لا يكفي ولا يفيد في مثل باب (يَعْلَمُ) بفتح اللام، وضمُّ الأول لا يفيد في مثل باب (يُخْرِجُ) .

(وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ) أي: إذا كان المضارع الذي يبنى منه المبني للمفعول معتلّ العين كـ:"يقول، ويبيع" (يَنْقَلِبُ فِيهِ الْعَيْنُ)[1] أي: حرف العلّة الواقعة موقع العين (أَلِفاً) فيقال: "يُبَاعُ، ويُقَالُ" أصله: "يُبْيَعُ ويُقْوَلُ"، نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفاً كما علم في علم التصريف، ولا يختصّ هذا بالمجرّدات بل المزيدات كـ: "يُخْتَارُ، ويُنْقَادُ" وغيرهما كذلك .

* * * * *

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (فيه العين) .

[المتعدّي وغير المتعدّي]

فَالْمُتَعَدِّيْ: مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَـ: (ضَرَبَ)، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيْ بِخِلَافِهِ كَـ: (قَعَدَ)

[المتعدّي وغير المتعدّي]

ولمّا فرغ عن بيان الفعل باعتبار ذاته شرع في بيانه باعتبار متعلقه فقال: (**الْمُتَعَدِّيْ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيْ**) التعدّي في اللغة: التجاوز عن الحدّ، وفي الاصطلاح: تجاوز الفعل من الفاعل إلى المفعول، (**فَالْمُتَعَدِّيْ مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ**) مخصوص (**كَـ: ضَرَبَ**) زيدٌ عمراً، فإنّ الضّرب يتوقف فهمه على متعلّقه؛ لأنّ الضّرب لا يتمّ بدون المضروب .

ومن خواصه: أن يصحّ لحوق الضمير العائد إلى غيره به فتقول: "رأيته، وضربته"، ولا تقول : "قمته، وقعدته" إلاّ إذا كان الضمير عائداً إلى مصدره فيصح في اللازم أيضاً نحو: "قمته" أي: القيام، ويصلح لأنْ يصاغ منه صيغة المجهول للماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، ولا يجيء صيغة المجهول من الفعل اللازم ولا صيغة اسم المفعول منه إلاّ باستعانة حرف الجرّ فيقال: "شُرِف به، وغَضِبتُ على عمرٍو فهو مغضوبٌ عليه" .

(**وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيْ بِخِلَافِهِ**) وهو ما لا يتوقّف فهمه على متعلقٍ (**كَـ: قَعَدَ**) زيدٌ، فإنّ القعود لا يتعلق فهمه على شيء يتعلّق به قعود القاعد .

وَالْمُتَعَدِّيْ يَكُوْنُ إِلَى وَاحِدٍ كَـ: ضَرَبَ، وَإِلَى اثْنَيْنِ كَـ: أَعْطَى، وَعَلِمَ

فائدة: اعلم : أنّ كلّ ما يدلّ على أفعال الطبايع كـ: "كَرُمَ، وشَرُفَ"والأعراض اللاحقة كـ: "مَرِضَ، وبَرِيءَ، وخَرَجَ، وطَهُرَ، ونَجَسَ"، وجميع أبواب شرف يشرف، واقشعر يقشعرّ، واحرنجم يحرنجم، وتدحرج يتدحرج من أقسام غير المتعدي .

فائدة : الفعل الواحد قد يكون مشتركاً بين المعنيين ويستعمل لازماً ومتعدياً نحو: "جاء زيد، وجئته، ووقف، ووقفته، ونقص، ونقصته، وزاد، وزدته" .

وفائدة أخرى: إذا أردت أن تجعل غير المتعدّي متعدّياً فله وجوه ثلاثة، بإتيان الهمزة في أوّله أي: تجعل الفعل اللازم من باب الإفعال نحو: "أذهبت زيداً"، أو بتضعيفه أي: بجعله من باب التفعيل نحو: "فرح زيد، فرّحتُ زيداً" أو بحرف الجرّ نحو: "ذهبت بزيد"، وهذا الفعل لا يسمّى متعدّياً مطلقاً بل متعدّياً بواسطة حرف الجرّ، وإذا أردت أن تجعل الفعل المتعدي لازماً فتحوّله إلى باب التفعل والانفعال يصير لازماً فتقول في "قَطَعْتُ الشيءَ": "تَقَطَّعَ وانْقَطَعَ" .

(وَالْمُتَعَدِّيْ يَكُوْنُ) متعدّياً (إِلَى) مفعول (وَاحِدٍ كَـ: ضَرَبَ) زيد عمراً، (وَإِلَى) مفعولين (اثْنَيْنِ كَـ: أَعْطَى، وَعَلِمَ) نحو: "أعطيت زيداً درهماً، وعلمت زيداً قائماً" .

وَإِلَى ثَلاثَةٍ كَـ: (أَعْلَمَ) وَ(أَرَى) وَ(أَنْبَأَ) وَ(نَبَّأَ) وَ(أَخْبَرَ) وَ(خَبَّرَ) وَ(حَدَّثَ)

وأورد مثالين للمتعدّي إلى مفعولين إشارةً إلى نوعيه :

أحدهما: أن لا يكون المفعول الثاني عين الأول فيجوز الاقتصار على أحدهما كما في: "أعطيت زيداً درهماً، وكسوت زيداً جبّةً" يجوز أن تقول: "أعطيت زيداً، وكسوت زيداً" بغير ذكر ما اعطيتَ، ويجوز أن تقول: "أعطيت درهماً، وكسوت جبّةً" بغير ذكر مَنْ أعطيتَ .

وثانيهما: أن يكون المفعول الثاني عين الأوّل فيما صدقا عليه فلا يجوز الاقتصار على أحدهما نحو: "علمتُ (بالتخفيف) زيداً فاضلاً"؛ لأنّه في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ .

(وَ) قد يكون الفعل متعدّياً (إِلَى ثَلاثَةٍ) مفاعيل، وأَبْنِيَتُها قليلةٌ محصورةٌ فلذلك قال: (كَـ: أَعْلَمَ) نحو: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" أي: صيّرت زيداً ذا علمٍ بأنّ عمراً فاضل، (وَأَرَى) نحو: "أريت عمراً خالداً عالماً" بمعنى: أعلمت، وهذان اللفظان أصلان في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما كانا من أفعال القلوب متعدّيين إلى مفعولين، وبدخول الهمزة صارتا متعديين إلى ثلاثة مفاعيل، (وَأَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ) وهذه الأفعال الخمسة ليست أصلاً في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، ولا صارت بسبب الهمزة والتضعيف متعدّياً إليها بعد ما كانت متعدّيةً إلى اثنين، بل بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام أُلحقتْ في بعض استعمالاتها به، فيقال: "أنبأت، ونبّأت، وأخبرت، و خبّرت، وحدّثت زيداً عمراً

وَهَذِهِ مَفْعُوْلُهَا الأَوَّلُ كَمَفْعُــوْلِ (أَعْطَيْتُ)، وَالْثَّانِــيْ، وَالْثَّــالِثُ كَمَفْعُــوْلَــيْ (عَلِــمْتُ).

فاضلاً".

(وَهَذِهِ) الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل حكمُ (مَفْعُوْلِهَا الأَوَّلِ كَمَفْعُوْلِ) باب (أَعْطَيْــتُ) فيجوز حذف مفعولها الأول كما يجوز حذف كلّ واحد مــن مفعولي باب (أعطيت)، (وَالْثَّانِيْ) أي: المفعول الثاني (وَالْثَّالِــثُ) أي: المفعــول الثالث من هذه الأفعال (كَمَفْعُوْلَيْ) باب (عَلِمْتُ) حيث لا يجوز الاقتصار علــى أحدهما كما لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (علمت)، ويجوز ترك كليهما معاً كما يجوز ترك مفعولي (علمت)؛ لأنّ المفعول الثاني، والثالث مــن هــذه الأفعال هما مفعولا باب (علمت) في الحقيقة فحكمهما حكمهمــا، فتقــول: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" بإثبات المفاعيل الثلاثة، ولك أن تقول: "أعلمــت زيداً" فقط بحذف المفعولين معاً، وتقول: "أعلمت عمراً فاضلاً" بحذف المفعول الأوّل، ولا تقول: "أعلمت زيداً فاضلاً" بحذف المفعول الثاني، ولا: "أعلمــت زيداً عمراً" بحذف المفعول الثالث مقتصراً على أحدهما كما هو الحكم في باب علمت.

* * * * *

[أفعال القلوب]

أَفْعَالُ الْقُلُوْبِ: (ظَنَنْتُ) وَ(حَسِبْتُ) وَ(خِلْتُ) وَ(زَعَمْتُ) وَ(عَلِمْتُ) وَ(رَأَيْتُ) وَ(وَجَدْتُ)

[أفعال القلوب]

(أَفْعَالُ الْقُلُوْبِ) [1] وإنما سمّيت بـ:(أفعال القلوب)؛ لأنّ القلب محل هذه الأفعال، ولا يحتاج في صدورها إلى فعل الأعضاء، والجوارح، ويسمّى أفعال الشكّ [2]، واليقين أيضاً؛ لأنّ معانيها كذلك وهي سبعة [3]، (ظَنَنْتُ) من الظنّ بمعنى: الحسبان، (وَحَسِبْتُ) بمعنى: اعتقدت، (وَخِلْتُ) من خال يخال بمعنى: ظنّ، (وَزَعَمْتُ) بمعنى: ظننت، فهذه الأربعة لمعنى الشكّ، (وَعَلِمْتُ) بمعنى: تيقنت، (وَرَأَيْتُ) بمعنى: علمت، وظننت، لا بمعنى رؤية العين، (وَوَجَدْتُ) بمعنى: علمت، وهذه الثلاثة لإفادة معنى اليقين، وقدّم الشكّ على اليقين لتقدّمه وجوداً.

وغير هذه الأفعال السبعة وإن وجد فيه معنى الشكّ أو اليقين مثل: "عرفتُ، واعتقدت" لكن لا يجري فيهما أحكام أفعال القلوب، وخوّاصها، ولذا

---

(١)- وإنما قيل لها ذلك؛ لأنّ معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام، ما لا يتعدّى بنفسه نحو: "فكّر، وتفكّر"، وما يتعدّى إلى واحد نحو: "عرف وفهم"، وما يتعدّى إلى اثنين وهو المقصود.

(٢)- الشكّ: بالمعنى اللغوي لا المنطقي؛ لأنّه ليس فعل من هذه الأفعال للشكّ بالمعنى المنطقي.

(٣)- وانحصار أفعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقراء، وقدّم أفعال الشكّ على أفعال اليقين لقلّة الشكّ، وتقدُّمه وجوداً، (هندي).

تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ، فَتَنْصِبُ الْجُزْئَيْنِ، وَمِنْ خَصَائِصِهَا: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الآخَرُ بِخِلاَفِ بَابِ (أَعْطَيْتُ)، وَمِنْهَا: جَوَازُ الإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ

أفردها بالذكر، فهذه الأفعال السبعة (تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) أي: على المبتدأ والخبر (لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ) أي: لبيان ما تكون الجملة عبارةً عنه من ظنٍّ، أو علمٍ (فَتَنْصِبُ) هذه الأفعال (الْجُزْئَيْنِ) أي: جزئي الجملة الاسمية، وهما المبتدأ، والخبر فيصيران مفعولين لهذه الأفعال، لكن لما كان هذه الأفعال مختصةً ببعض الأحكام أفردها بالذكر فقال: (وَمِنْ خَصَائِصِهَا: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد المفعولين (ذُكِرَ) المفعول (الآخَرُ) حتماً، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك لأنّ ذكر المفعول الأوّل توطية ووسيلة إلى ذكر الثاني، فلو اقتصر على الأوّل لزم ذكر التوطية والوسيلة بدون ما هو المقصود، ولو اقتصر على الثاني لزم ذكر المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة إليه، (بِخِلاَفِ بَابِ أَعْطَيْتُ) فإنه يجوز أن يذكر أحدهما بدون الآخر لعدم الموجب للذكر فتقول: "أعطيت زيداً" ولا تذكر ما أعطيتَ، وتقول: "أعطيت درهماً" ولا تذكر مَن أعطيتَ .

(وَمِنْهَا) أي: من خصائصها: (جَوَازُ الإِلْغَاءِ) أي: إهمال هذه الأفعال فلا تنصب الجزئين على المفعولية، بل تكون الجملة باقيةً على حالها مرفوعة الجزئين كما كانت (إِذَا تَوَسَّطَتْ) هذه الأفعال بين جزئي الجملة نحو: "زيد ظننت قائم" (أَوْ تَأَخَّرَتْ) هذه الأفعال عن الجملة نحو: "زيد قائم ظننت" .

لِاسْتِقْلَالِ الْجُزْئَيْنِ كَلَامَاً، وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُعَلَّقُ

(لِاسْتِقْلَالِ الْجُزْئَيْنِ كَلَامَاً) علّةٌ لإلغاء عملها أي: لأنّ مفعوليها كلام مستقل بنفسه، أحدهما مبتدأٌ، والآخر خبرٌ، لا يحتاج إلى هذه الأفعال في إفادة معناه، فإذا تقدّم كلا المفعولين أو أحدهما على هذه الأفعال تحقّق استغناؤهما عنها مع أنّ العامل صار ضعيفاً بتقدّم المعمول عليه، ويفهم من قوله: (جواز الإلغاء) جواز إعمالها أيضاً نظراً إلى وجود العامل وقوّته ذاتاً، وقالوا: الإعمال أولى إذا توسّطتْ، والإلغاء أولى إذا تأخّرتْ، ويعلم من قوله: (إذا توسّطت أو تأخرتْ) أنّه لا يجوز الإلغاء إذا تقدّمت عليها .

(وَمِنْهَا) أي: من خصائصها: (أَنَّهَا تُعَلَّقُ) بضمّ التاء، وفتح العين، وتشديد اللام المفتوحة أي: تجعل معلّقةً بأن تهمل عن العمل لفظاً وتعمل معنىً، فلا هي ذات عمل ولا ملغاة، فتكون كالمعلّقة، وهي المرأة التي يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا مطلّقة .

والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما في الحكم: وهو أنّ الإلغاء أمر جوازي يجوز فيه الإعمال والإهمال بخلاف التعليق فإنّه أمر ضروري يجب فيه إبطال العمل لفظاً .

وثانيهما: أنّ التعليق إبطال العمل في اللفظ فقط، وفي المعنى هو عامل ولذا يجوز العطف عليها منصوباً فيقال: "علمتُ لزيدٌ قائمٌ وبكراً قاعداً" بخلاف الإلغاء فإنّه إبطال العمل لفظاً ومعنىً، فلا يجوز العطف بالنصب عليها ، ولا يقال

قَبْلَ الاِسْتِفْهَامِ، وَالنَّفْيِ، وَاللاَّمِ، مِثْلُ: عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو

كما قلت في التعليق منصوباً بل يقال: "زيدٌ قائمٌ ظننتُ وبكرٌ قاعدٌ" بالرفع، وإنما تعلق هذه الأفعال إذا وقعت (قَبْلَ الاِسْتِفْهَامِ) كالهمزة، و(ما)، و(مَنْ)، وغير ذلك نحو: "علمت أ زيدٌ عندك أم عمرو"، (وَالنَّفْيِ) كـ: (ما، ولا) نحو: "علمت ما زيد منطلق، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو"، (وَاللاَّمِ) أي: لام الابتداء نحو: "علمت لزيد قائم، وظننت لزيد عندك"، (مِثْلُ: عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) فـ:(علمتُ) من أفعال القلب دخل على همزة الاستفهام فألغي عن العمل لفظاً.

وإنما تجعل معلّقةً عند هذه الأشياء؛ لأنّ هذه الأشياء تقع في صدر الجملة وضعاً وتقتضي بقاء صورة الجملة على حالها، وهذه الأفعال تقتضي تغييرها ونصبها بالمفعولية فوجب التوفيق بينهما، فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام، والنفي، ولام الابتداء، وأبقي الجملة على حالتها السابقة من الإعراب، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال فجعل مفعولاها في محل النصب، والمعطوف عليها منصوباً لفظاً؛ لأنّ هذه الأفعال في المعنى واقعة على الجملة لا على النفي، والاستفهام، ومعنى "علمت أ زيد عندك أم عمرو": "علمت أحدهما عندك"، وجوابه بالتعيين فلم يتغير الجملة عن وقوعه في محل النصب.

وَمِنْهَا: أَنَّهَا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُوْلُهَا ضَمِيْرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ: عَلِمْتُنِيْ مُنْطَلِقاً

(وَمِنْهَا) أي: من خصائص أفعال القلوب: (أَنَّهَا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُوْلُهَا ضَمِيْرَيْنِ) متصلين (لِشَيْءٍ وَاحِدٍ) ويكون المفعول الثاني مظهراً (مِثْلُ: عَلِمْتُنِيْ مُنْطَلِقاً) ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّيْ أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَمْراً ﴾[1]، فالضميران كلاهما لشيء واحد وهو المتكلم، ومثل: "علمتك منطلقاً" الضميران كلاهما للمخاطب، و"زيد علمه منطلقاً" الضميران كلاهما للغائب، والفعل من أفعال القلوب، بخلاف غيرها من الأفعال حيث لا يجوز أن تقول: "ضربتُني، وشتمتُني"، ولا: "ضربتَك، وشتمتَك"، ولا: "زيد ضربه، وشتمه" إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً راجعاً إلى زيد وضمير المفعول أيضاً راجعاً إليه، بل يجب أن تبدّل الضمير الثاني بلفظ النفس وتقول: "ضربتُ نفسي، وضربتَ نفسك، وزيد ضربَ نفسه"، وذلك لأنّ مفعول أفعال القلوب في الحقيقة هو الثاني، والأول توطيةٌ إلى ذكره فقط فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الأفعال.

مسألة: أفعال القلوب وغيرها من الأفعال لا يجوز أن يكون فاعلها ضمير يعود إلى المفعول المتقدّم فلا يقال: "زيداً ظنّ منطلقاً"، ولا: "زيداً ضرب" على أن يكون فاعل (ظَنَّ)، و(ضَرَبَ) ضمير عائد إلى (زيد)؛ لأنّ المفعول فضلةٌ

(١)- سورة يوسف: [الآية: ٣٦].

وَلِبَعْضِهَا مَعْنًى آخَرُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ، فَـ: (ظَنَنْتُ) بِمَعْنَى: (اتَّهَمْتُ) وَ(عَلِمْتُ) بِمَعْنَى: (عَرَفْتُ)، وَ(رَأَيْتُ) بِمَعْنَى: (أَبْصَرْتُ)، وَ(وَجَدْتُ) بِمَعْنَى: (أَصَبْتُ)

فلا يجوز أن يصير عُمدةً، وكذا لا يجوز: "غلام هند ضربتْ" على أن يكون فاعل (ضربتْ) ضمير (هند) لكون المجرور فضلةً .

(وَلِبَعْضِهَا) أي: بعض هذه الأفعال السبعة (مَعْنًى آخَرُ) غير معنى الشكّ واليقين، فحينئذٍ (يَتَعَدَّى بِهِ) أي: بسبب ذلك المعنى (إِلَى) مفعول (وَاحِدٍ) فقط، (فَـ: ظَنَنْتُ) تجيء (بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ) من الظنة بمعنى التهمة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[1]، أي: متّهم على قراءة الظاء، (وَعَلِمْتُ) تجيء (بِمَعْنَى عَرَفْتُ) فتقول: "علمت زيداً" أي: عرفت شخصه من غير أن تحكم عليه بشيء، (وَرَأَيْتُ) تجيء (بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ) من رؤية البصر تقول: "رأيت زيداً" أي: أبصرته، (وَوَجَدْتُ) تجيء (بِمَعْنَى أَصَبْتُ) من وجدان الضالة تقول: "وجدت ناقتي" أي: أصبتها، وكذلك جاء: (حسبتُ) بمعنى (صرتُ أحسبُ) وهو الذي في شعره شقرة، و(خلتُ) بمعنى (صرت ذا خال)، و(زعمتُ) بمعنى (كفلت به)، ولم يذكر «المصنِّف» هذه الألفاظ؛ لأنها حينئذٍ لازمةٌ لا تقتضي مفعولاً أصلاً .

---

(١)- سورة التكوير : [الآية : ٢٤] .

[الأفعال الناقصة]

الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ : مَا وُضِعَ لِتَقْرِيْرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ

[الأفعال الناقصة]

(**الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ**) [1] **اعلم**: أنّ الأفعال التامّة كـ:(ضرب) مثلاً تدلّ على ثلاثة معان، المعنى المصدري، ونسبة ذلك المعنى إلى الفاعل، وعلى زمان تلك النسبة، والأفعال الناقصة كـ:(كان) مثلاً تدلّ على المعنيين فقط، الزمان، والمعنى المصدري، ولا تدلّ على نسبة ذلك المعنى إلى الفاعل، فإذا قلت: "كان زيد قائماً" كان المراد منه نسبة القيام إلى زيد، لا نسبة الكون والوجود إلى زيد، وإلاّ كانت تامّةً حينئذ، فهذه الأفعال تحتاج إلى صفةٍ خارجةٍ عن معناها، منسوبةٍ إلى فاعلها وهي التي تسمّى خبرها، وما لم يذكر تلك الصفة كانت ناقصات في المعنى، ولا تتمّ معناها بذكر فاعلها ولهذا تسمّى أفعالاً ناقصةً، (**مَا وُضِعَ لِتَقْرِيْرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ**) أي: الأفعال الناقصة أفعالٌ وضعت لتقرير الفاعل على صفةٍ غير صفة مصدرها نحو: "كان زيد قائماً" فـ:(كان) قرّر زيداً على صفة كونه قائماً في الزمان الماضي .

فإن قيل: "ضرب زيدٌ عمراً" كذلك يقرّر زيداً على صفة الضاربية في الزمان الماضي فما الفرق بينهما ؟

---

(١)- فائدة: لما كانت الأفعال الناقصة محصورةً معدودةً ذكرها ليعلم أنّ ما سواها تامة. (غاية التحقيق) .

وَهِـــيَ كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَـــاتَ، وَآضَ

قلنا: المراد من تقرير الفاعل على الصفة غير صفة مصدره، فـــ:(كـــان) قـــرّر زيداً على صفة القائمية في الزمان الماضي، والقيام غير مصدره، بخـــلاف "ضرب زيد عمراً" فإنّ الضاربية صفة له من فعله المنسوب إليه بعينه .

(وَهِيَ) على ما ذكره «المصنِّف» تسعة عشر فعلاً، والتحقيق إنهـــا غـــير منحصرة فيما ذكر؛ لأنّ منها ما يرادف (صار) في المعنى، مثل: "آل، ورجـــع، وحال، ومال"، وغير ذلك، ومنها ما يرادف (ما فتئ) مثل: "ما وفى، وما رام"، ومنها الأفعال التامة التي تضمّنت معنى الأفعال الناقصة ولا تستغني عـــن الخـــبر كما تقول: "تم التسعة بهذا عشرةٌ"، و"كمل زيد عالماً" أي: صار عالماً كاملاً، ولذا لم يعدّ «سيبويه» [1] من الأفعال الناقصة سوى كان، وصـــار، ومـــا دام، وليس، وقال: كلّ ما يحتاج إلى الخبر بحيث لا يستغني عنه فهو مـــن الأفعـــال الناقصة، وإنّما قلنا: (بحيث لا يستغني عنه) احترازاً عن الأفعال المتعدّية فإنها قد تستغني عن المفعول ويجوز الاكتفاء بذكر الفاعل فقط، (كَانَ) نحو: "كان زيـــد قائماً"، (وَصَارَ) نحو: "صار زيد غنياً"، (وَأَصْبَحَ) نحو: "أصبح زيـــد صـــائماً"، (وَأَمْسَى) نحو: "أمسى زيد مسروراً"، (وَأَضْحَى) نحو: "أضحى زيـــد حزينـــاً"، (وَظَلَّ) نحو: "ظلّ زيد متفكراً"، (وَبَاتَ) نحو: "بات زيد نائماً"، (وَآضَ) نحـــو :

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـــ: ١٠٠) .

وَعَادَ، وَغَدَا، وَرَاحَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِيءَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ، وَقَدْ جَاءَ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ، وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حِرْبَةٌ

"آض زيد سالماً"، (وَعَادَ) نحو: "عاد عمرو غانماً"، (وَغَدَا) نحو: "غدا بكر مسافراً"، (وَرَاحَ) نحو: "راح زيد عاجلاً"، (وَمَا زَالَ) نحو: "وما زال زيد عاقلاً"، (وَمَا انْفَكَّ) نحو: "ما انفك بكر قارياً"، (وَمَا فَتِيءَ) نحو: "ما فتيء عمرو فاضلاً"، (وَمَا بَرِحَ) نحو: "ما برح بكر قائلاً"، (وَمَا دَامَ) نحو: "اجلس ما دام زيد جالساً"، (وَلَيْسَ) نحو: "ليس زيد قائماً".

(وَقَدْ جَاءَ) من الأفعال الناقصة لفظ (ما جاء) نحو: (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ) أي: أيّ شيء صارت حاجتك ؟ فـ:(ما) الاستفهامية مبتدأ، و(جاءت) ناقصة بمعنى (صارت)، وضميرها العائد إلى (ما) الاستفهامية اسمُها، و(حاجتك) خبرها، وإنما أنّث الضمير في (ما جاءت) مع أنها عائد إلى (ما) الاستفهامية، رعايةً للخبر كما في قولهم: "من كانت أمّك ؟"، (وَقَعَدَتْ) أي: وقد جاء من الأفعال الناقصة على سبيل القلّة (قعد) كما في قولهم: قعدتْ (كَأَنَّهَا حِرْبَةٌ) وهذا قول الأعرابي حين أرهف شفرتَه بالمبالغة فقال: قعدتْ كأنها حربةٌ، يعني صارت شفرته أي: سكينه الكبير كالحربة، وهي الرمح القصير من كثرة التحديد، لكن هذا الاصطلاح مخصوص بمحلّه، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: "قعد كاتباً" بمعنى: صار كاتباً، بل يقال: "قعد كأنّه كاتب" لكونه مثل: "قعدتْ كأنها حربة".

تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِيْ مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، فَـ:(كَانَ)

(تَدْخُلُ) هذه الأفعال (عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) أي: المبتدأ والخبر (لإِعْطَاءِ الْخَبَرِ) أي: خبر هذه الأفعال (حُكْمَ مَعْنَاهَا)[1] أي: معنى تلك الأفعال من مضيٍّ كما في: كان، أو انتقالٍ كما في: صار، ومرادفاتها، ودوامٍ كما في: ما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وتوقيتٍ كما في: ما دام، ونفيٍ كما في: ليس، فمعنى "كان زيد قائماً": زيد قام في الزمان الماضي، ومعنى "صار زيد غنياً": انتقل زيدٌ من الفقر إلى الغناء، وعلى ذلك فقس.

(فَتَرْفَعُ) هذه الأفعال الجزء (الأَوَّلَ) من الجملة الاسمية أعني المبتدأ ويسمّى اسمها، (وَتَنْصِبُ) الجزء (الثَّانِيْ) أي: الخبر ويسمّى خبرها تشبيهاً لهما بالفاعل والمفعول لهذه الأفعال، وإنما أفردوها بالذكر؛ لاختصاصها لبعض الأحكام كما سيجيء (مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً) فـ:(زيدٌ) مرفوع بأنّه اسمُ (كان)، و(قائماً) منصوب بأنّه خبرُ (كان)، و(كان) فعلٌ ناقصٌ أفاد معناه، وهو الزمان الماضي في: "زيد قائم".

ثم شرع في بيان معاني هذه الأفعال وخوّاصه فقال: (فَـ:كَانَ) أي: كلمة (كان) وما يشتقّ منها تجيء على ثلاثة أنواع: ناقصة، وتامة، وزائدة

---

(١)- المراد بالمعنى مصادرُها كالكون والصيرورة، والمراد بحكم المعنى هو اتّصاف الخبر؛ لأنّ مضمون الأفعال الناقصة صفة لمضمون خبرها، (فهم الدين).

تَكُوْنُ نَاقِصَةً لِثُبُوْتِ خَبَرِهَا مَاضِياً دَائِماً، أَوْ مُنْقَطِعاً، وَبِمَعْنَى (صَارَ)، وَيَكُوْنُ فِيْهَا ضَمِيْرُ الْشَّأْنِ

فالتي (تَكُوْنُ نَاقِصَةً) تجيء (لِثُبُوْتِ خَبَرِهَا) لفاعلها ثبوتاً (مَاضِياً دَائِماً) بطريق الدوام والاستمرار أي: من غير دلالة على عدم سابق، وانقطاع لاحق، نحو: "كان زيد جميلاً"، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُوْراً رَّحِيْماً ﴾ (١)، (أَوْ مُنْقَطِعاً) أي: ماضياً منقطعاً غير مستمرّ نحو: "كان زيد غنياً" فافتقر، (وَبِمَعْنَى صَارَ) أي: تكون ناقصةً بمعنى (صار) قليلاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ ﴾ (٢) أي: صار، (وَيَكُوْنُ فِيْهَا) أي: في (كان) التامة (ضَمِيْرُ الْشَّأْنِ) ويكون هو اسماً لها والجملة الواقعة بعد ضمير الشأن مفسِّراً للضمير خبراً لها كما في قول الشاعر (٣):

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ (٤)

---

(١)- سورة الأحزاب : [الآية : ٥] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٣٤] .

(٣)- هو العجير بن عبد الله السلولي من شعراء الدولة الأموية، كان جواداً كريماً، توفي سنة نحو (٩٠هـ)، انظر: "الأغاني": (٦٤/١٣)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٥٩٣)، "خزانة الأدب": (٣٥/٥)، "الأعلام": (٢١٧/٤) وغيرها .

(٤)- تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٧٢/٩)، "الدرر": (٢٢٣/١)، "المقاصد النحوية": (٨٥/٢)، "أسرار العربية": (صـ: ١٣٦)، "همع الهوامع": (٦٧/١، ١١١)، "شرح الأشموني": (٢٤١/١)، "شرح أبيات سيبويه": (١٤٤/١) وغيرها .

وَتَكُوْنُ تَامَّةً بِمَعْنَى: ثَبَتَ، وَزَائِدَةً

فـ:(كان) فعل ناقص، وفيه ضمير الشأن اسمه، و(الناس) مبتدأ، و(صنفان) خبره، والجملة مفسِّرة لضمير الشأن، ولو كان (الناس) اسمه لَكان (صنفان) وتوابعه منصوبات .

(وَ) التي (**تَكُوْنُ تَامَّةً**) فهي (**بِمَعْنَى ثَبَتَ**) أو وجد، أو حصل نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [1] أي: إن وجد أو ثبت ذو عسرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾ [2]، وإنما سمّيت هذه تامةً؛ لأنها تمّت بإسناد معناها المصدري إلى فاعلها ولا تحتاج إلى الخبر كالناقصة .

(وَ) النوع الثالث: أن تكون (**زَائِدَةً**) لا تختل المعنى بإسقاطها، وإنما زيدتْ تحسيناً للكلام وتأكيداً له نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِيْ الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾ [3]، إذ من المعلوم أنّ (كان) ههنا ليس للماضي وإلاّ لم يكن معجزةً، وهذا النوع خاصّ بلفظ (كان) المبني للفاعل بخلاف المعنيين الأولين فإنهما تجري في مشتقاتها أيضاً، وإنما ذكر هذين القسمين التامةَ والزائدةَ في أقسام الأفعال الناقصة لموافقتها لفظاً وإن لم يكن من الأفعال الناقصة .

واعلم: أنّه قد يحذف (كان) وحدها ، ويبقى في اللفظ اسمها وخبرها معاً

---

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٢٨٠] .

(٢)- سورة آل عمران : [الآية : ٤٧] .

(٣)- سورة مريم : [الآية : ٢٩] .

وَ(صَارَ) لِلانْتِقَالِ، وَ(أَصْبَحَ) وَ(أَمْسَى) وَ(أَضْحَى) لاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا

كما في نحو: "إمّا أنت جالساً جلست" تقديره: جلستُ إن كنتَ جالساً، وقد تحذف مع اسمها ويبقى خبرها منصوباً في اللفظ كما في قولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ" أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، وكذا شرّاً فشرّ، وقد تحذف مع خبرها ويبقى اسمها مرفوعاً كما إذا قيل في المثال المذكور: "إنْ خيرٌ فخيراً، وإنْ شرٌّ فشرّاً" أي: إذا كان في عملهم خيرٌ وقد مرّ بيانه في أول الكتاب [1]، وقد تحذف (كان) مع الاسم والخبر كليهما كما في قولهم: "افْعلْ هذا إمّا لا" أي: إن كنتَ لا تفعل غيره .

(وَصَارَ) ومشتقاتها (لِلانْتِقَالِ) من حال إلى حال، إمّا باعتبار الصفات نحو: "صار زيد غنياً، والجاهل عالماً"، وإمّا باعتبار الذات نحو: "صار الماء هواءً، والطين حجراً" .

(وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى) هذه الثلاثة مع ما يشتقّ منها تجيء لثلاثة معانٍ (لاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ) الواقعة بعدها (بِأَوْقَاتِهَا) أي: بأوقات تدلّ هذه الأفعال عليها، وهي الصّباح وهو أوّل النهار أي: من نصف الليل إلى الزّوال، والمساء ضد الصّباح أي: من الزّوال إلى نصف الليل ، والضّحى من ارتفاع

(١)- انظر: [الورقة : ٣١٤] .

وَبِمَعْنَى: صَارَ، وَتَكُوْنُ تَامَّةً، وَ(ظَلَّ) وَ(بَاتَ) لاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ بِـوَقْتَيْهِمَـا، وَبِمَعْنَـى: صَـارَ

الشمس إلى الزّوال نحو: "أصبح زيد صائماً، وأمسى زيدٌ مسروراً وأضحى زيد حزيناً" أي: كان زيد صائماً أو مسروراً أو حزيناً في وقت الصّبح أو المساء أو الضحى.

(وَ) تجيء هذه الأفعال الثلاثة (**بِمَعْنَى صَارَ**) من غير ملاحظة الأوقات نحو: "أصبح زيد غنياً" أي: صار غنياً بعد ما كان فقيراً، وليس المراد أنّه صار بهذه الصفة في وقت الصبح، (**وَتَكُوْنُ**) هذه الأفعال الثلاثة (**تَامَّةً**) فتفيد معنى الدّخول في الأوقات التي تدلّ عليها هذه الألفاظ نحو: "أصبح زيد" أي: دخل في الصباح، و"أمسى عمرو" أي: دخل في المساء، و"أضحى خالد" أي: دخل في الضحى كما يقال في الدعاء: "أصبحْنا، وأصبح الملكُ لله، وأمسينا، وأمسى الملك لله".

(**وَظَلَّ وَبَاتَ**) هاتين الكلمتين ومشتقاتهما تجيء لمعنيين، (**لاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ**) الواقعة بعدها (**بِوَقْتَيْهِمَا**) فـ:(ظلّ) لاقتران مضمون الجملة بالنهار، و(بات) لاقترانه بالليل نحو: "ظلّ زيد متفكراً، وبات زيد مغموماً" يعني كان في جميع النهار وجميع الليل كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُوْنَ ﴾ [1]، (**وَبِمَعْنَى صَارَ**) من دون ملاحظة الأوقات كقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً

---

(١)- سورة الواقعة : [الآية : ٦٥] .

وَ(مَا زَالَ) وَ(مَا بَرِحَ) وَ(مَا فَتِيءَ) وَ(مَا انْفَكَّ) لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ

وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [1] فإنّه لا يختصّ بزمان دون زمان، وقد تكونان تامّتين نحو: "ظللت بمكان نظيف، وبتُّ مبيتاً طيباً" على سبيل القلّة، ولذا لم يذكر مجيئهما تامتين .

• (وَمَا زَالَ) مِنْ: "زال يزال" كـ: "خاف يخاف"، لا مِنْ: "زال يزول" فإنّه تامّة كـ: "زالتْ الشمس، أو ما زالت"، (وَمَا بَرِحَ) مِنْ: "برح يبرح" كـ: "علم يعلم" أي: زال، ومنه "البارحة" لليلة الماضية، والعرب تقول قبل الزّوال: "فعلنا الليلة كذا" لقربها من وقت الكلام، وتقول بعد الزوال: "فعلنا البارحة"، (وَمَا فَتِيءَ) بفتح الفاء وكسر التاء والهمزة، مثل: "ما برح" وزناً ومعنىً، وقيل: فتئ كـ: "رمى"، (وَمَا انْفَكَّ) أي: ما انفصل، فهذه الأفعال الأربعة (لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا) أي: خبر هذه الأفعال (لِفَاعِلِهَا) أي: اسمها (مُذْ قَبِلَهُ) قَبِلَ فعل الماضي المعلوم من القبول، والضمير المستتر فيه راجع إلى الفاعل، والضمير البارز إلى خبرها أي: يفيد دوام الخبر لاسمها في زمان يمكن قبوله عادةً لا محيطاً بجميع الأزمان حقيقةً نحو: "ما زال زيد أميراً" أي: مذ كان قابلاً للأمارة، لا حال كونه طفلاً فإنّه لا يقبله عادةً، وإنما تفيد معنى الاستمرار؛ لأنّ هذه الأفعال بمعنى النفي، وإذا دخلت عليها أداة النفي وهي ما أفادت نفيُ النفي

---

(١)- سورة النحل : [الآية : ٥٨] .

وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ، وَ(مَا دَامَ) لِتَوْقِيْتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوْتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا، وَمِنْ ثَمَّ: احْتَاجَ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ، وَ(لَيْسَ)

ونفي النفي يوجب الاستمرار والاستغراق، (**وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ**) أي: يلزم هذه الأفعال أدوات النفي ليفيد الاستمرار، فإن كانت الأفعال المذكورة ماضياً يلزمها (مَا) أو (لاَ)، وإن كان مضارعاً يلزمها (لَمْ) أو (لَنْ) أو (لاَ) أو (مَا)، وقد يحذف حرف النفي في القسم لفظاً ويكون مراداً في المعنى كما في قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[1] أي: لا تفتؤا .

(**وَمَا دَامَ**) وفروعها من الماضي ولا يستعمل منها غيره، فهي موضوعة (**لِتَوْقِيْتِ أَمْرٍ**) أي: فعلٍ (**بِمُدَّةِ ثُبُوْتِ خَبَرِهَا**) أي: خبر ما دام (**لِفَاعِلِهَا**) أي: اسم ما دام نحو: "اجلسْ ما دام زيد جالساً" فأنت توقّت جلوس المخاطب بمدّة ثبوت القيام لزيد، (**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّ (ما دام) لتوقيت المدّة (**احْتَاجَ**) لفظ ما دام (**إِلَى كَلَامٍ**) أي: جملة اسمية وفعلية قبله (**لِأَنَّهُ ظَرْفٌ**) أي: ظرف زمان، ولا بدّ للظرف من متعلّق يتعلّق به فتقول: "اجلسْ ما دام زيد جالساً"، ولا تقول: "ما دام جالساً" بغير (اجلسْ)، أو نحوه كما لا يصحّ أن تقول: "يوم الجمعة" فقط من غير ذكر "صلّيتُ، أو صمتُ" أو نحو ذلك .

(**وَلَيْسَ**) أصله: لَيِسَ بكسر الياء فحذفت الكسرة و لم تقلب الياء ألفاً كما هو القاعدة ليدلّ على عدم تصرّفه كسائر الأفعال؛ لأنّه فعل غير متصرف

---

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٨٥] .

لِنَفْـــيِ مَضْمُـــوْنِ الْجُمْلَـــةِ حَـــالاً، وَقِيْـــلَ: مُطْلَقـــاً

إلى المضارع والأمر والنهي، ولا يستعمل منه إلاّ الماضي، (**لِنَفْيِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَـةِ حَالاً**) أي: في زمان الحال فتقول: "ليس زيد قائماً"، وتريد أنّ قيامه منتف الآن، ولا يصحّ أن تقول: "ليس زيد قائماً غداً أو أمس"، (**وَقِيْلَ: مُطْلَقاً**) أي: لـيس مقيّداً بزمان الحال بل لنفي مضمون الجملة، سواءٌ كان حـالاً أو ماضـياً أو مستقبلاً كما تقول في معنى الماضي: "ليس خلق الله تعالى مثله" أي: في الزمان الماضي، ويجيء لنفي المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَـوْمَ يَـأْتِيهِمْ لَـيْسَ مَصْرُوْفاً عَنْهُمْ﴾ (١) أي: في يوم القيامة، ولم يذكر «المصنّف» في التفصيل آض، وعاد، وغدا، وراح، مع ذكرها في الإجمال، لكونها من الملحقات فهي أيـضاً تستعمل بمعنيين ناقصة، وتامة، أمّا الناقصة إذا كانت بمعنى (صار) فهو قليل جداً حتى قال بعضهم: إنّ (غدا) و(أصبح) لا يكونان إلاّ تامتين، وإن جـاء بعـد مرفوعهما منصوب فهو منصوب على الحالية لا على الخبرية، وأمّا تامة فكمـا تقول: "آض أو عاد زيد من سفره" إذا رجع، وآض يئيض أيضاً كـ: باع يبيع بيعاً، ومنه قولهم: "أيضاً" معناه: عوداً إلى ما تقدّم، فهو مفعول مطلـق لفعـل محذوف أي: رجع رجوعاً أو نعود عوداً، و"غدا زيد" إذا مشى في وقت الغداة، و"راح" إذا مشى في وقت الرّواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل لكن العـرب تستعمله في الذهاب مطلقاً من غير تقييده بوقت.

---

(١)- سورة هود: [الآية: ٨].

وَيَجُوْزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا وَهِيَ فِيْ تَقْدِيْمِهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ، قِسْمٌ يَجُوْزُ وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ) وَقِسْمٌ لاَ يَجُوْزُ وَهُوَ مَا فِيْ أَوَّلِهِ (مَا)

(وَيَجُوْزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا) أي: أخبار الأفعال النّاقصة (كُلِّهَا) أي: جميع الأفعال المذكورة (عَلَى أَسْمَائِهَا) فتقول: "كان قائماً زيد، وصار غنياً عمرو" ولأنها في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ، وتقديم الخبر على المبتدأ جائز، وبعد دخول الأفعال فاعلٌ، ومفعولٌ، فكذا يجوز تقديم المفعول على الفاعل.

وإنّما قال: (كلّها)؛ لأنّ هذا الحكم لا يختصُّ ببعض الأفعال دون بعض كما يختصّ الحكم الآتي ببعض دون بعض، وهو ما قال: (وَهِيَ) أي: الأفعال الناقصة (فِيْ تَقْدِيْمِهَا) أي: تقديم الأخبار (عَلَيْهَا) أي: على الأفعال الناقصة أنفسها (عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ، قِسْمٌ يَجُوْزُ) تقديم الأخبار على الأفعال النّاقصة بالاتّفاق (وَهُوَ مِنْ) لفظ (كَانَ) المذكور في أعداد الأفعال الناقصة أوّلاً (إِلَى) لفظ (رَاحَ) وهي أحد عشر فعلاً، كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، فتقول: "قائماً كان زيد، وغنيّاً صار زيد" كما يجوز تقديم المنصوبات على الأفعال وهي أفعال صريحة والمانع منتف.

(وَقِسْمٌ لاَ يَجُوْزُ) تقديم الأخبار على الأفعال لمانع (وَهُوَ مَا فِيْ أَوَّلِهِ) لفظ (مَا) وهي خمسة، ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتيء، ما دام، لأنّ (ما) فيها إمّا مصدرية كما في (ما دام)، أو نافية كما في غيرها، وعلى كلا التقديرين لا يجوز تقديم (ما) في حيزها عليها؛ لأنّ حرف النّفي والمصدرية يستحقّان الصّدارة.

خِـلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ فِيْ غَيْرِ (مَا دَامَ)، وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ وَهُوَ (لَيْسَ) .

(خِلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ) [1] فعنده تقديم الأخبار على ما في أوّله (ما) أيضاً جائز؛ لأنّ (ما) لما دخلت على هذه الأفعال صارت مثبتاً في المعنى، فمعنى "ما زال زيد عالماً": كان زيد عالماً دائماً، فزال المانع (فِيْ غَيْرِ مَا دَامَ) [2] أي: هذا الاختلاف لـ: «ابن كيسان» في غير لفظ (ما دام)، أمّا في (ما دام) فلا اختلاف له بل هو متفق مع «الجمهور» في عدم الجواز، لأنّ المانع فيه موجود على حاله وهي ما المصدرية .

(وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ) أي: في جواز تقديم خبره عليه وعدم جوازه، (وَهُوَ لَيْسَ) فذهب «سيبويه» [3] إلى عدم جوازه قياساً على ما كان في أوّله (ما) النافية، وذهب أكثر «البصريّين» إلى جوازه لعدم (ما) فيه صورةً .

---

(١)- هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان عالم بالعربية نحواً ولغةً من أهل بغداد، توفي سنة (٢٩٩هـ)، انظر: "الأعلام": (٣٠٨/٥)، "كشف الظنون": (صـ: ١٧٠٣)، "شذرات الذهب": (٢٣٢/٢) وغيرها .

(٢)- إنما أخرجه لأنّ ابن كيسان فيه موافق للجمهور في منع التقديم؛ لأنّ المانع وهو ما المصدرية موجود لفظاً ومعنىً ، (حاشية الأيوبي) .

(٣)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

[أفعال المقاربة]

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ: مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءً أَوْ حُصُوْلاً أَوْ أَخْذاً فِيْهِ، فَالأَوَّلُ: (عَسَى) وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ

[أفعال المقاربة]

ولمّا فرغ عن الأفعال النّاقصة شرع في الأفعال المشابهة بالأفعال الناقصة فقال: (**أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ**) وهي كالأفعال الناقصة لكونها لتقرير الفاعل على صفة غير صفة فعلية، وإنما أفردوها بالذكر لاختصاصها ببعض الأحكام ككون أخبارها فعلاً مضارعاً، وامتناع تقديم أخبارها عليها، وتسميتها بأفعال المقاربة بناءً على التغليب وإلاّ فبعضها للشروع في الأمر، وبعضها للرجاء فقط، (**مَا**) أي: أفعالٌ (**وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ**) أي: للدلالة على قرب حصول الخبر لفاعله، وذلك القرب إمّا أن يكون (**رَجَاءً**) أي: بحسب رجاء المتكلم وطمعه لا لجزمه به نحو: "عسى زيد أن يقوم"، (**أَوْ حُصُوْلاً**) أي: حصول الخبر لفاعله بحسب جزم المتكلم عن قريب نحو: "كاد زيد أن يخرج"، (**أَوْ أَخْذاً فِيْهِ**) أي: لدنوّ الخبر من الفاعل دنوّ أخذٍ وشروعٍ فيه نحو: "طفق زيد يكتب"، (**فَالأَوَّلُ**) أي: ما وضع لقرب حصول الخبر رجاءً لفظُ (**عَسَى**) نحو: "عسى زيد أن يروح" إذا كان القائل يرجو رواحه عن قريب، ولذا يستعمل (عسى) في الممكنات المرجوّة لا في المحالات فلا يقال:"عسى زيد أن يطير"، (**وَهُوَ**) أي: فعلُ (عسى) جامدٌ (**غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ**) إلى المضارع والأمر والنهي واسمي الفاعل والمفعول، ولا يستعمل منه

تَقُوْلُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَّقُوْمَ، وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَقَدْ يُحْذَفُ (أَنْ)

إلاّ الماضي المعلوم، وذلك لأنّه يشبه (لعلّ) من الحروف المشبَّهة بالفعل في تضمنهما معنى الإنشاء والرجاء فحمل عليه .

وهي تستعمل بوجهين، أن يكون فاعله اسماً محضاً وخبره فعلاً مضارعاً كما (تَقُوْلُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَّقُوْمَ) فـ:(عسى) فعل لرجاء حصول الخبر وهو قيام زيد، و(زيد) مرفوع فاعله، و(أن يقوم) الجملة الفعلية بتأويل المصدر في محل النصب خبره، فحينئذ (عسى) مثل (كان) الناقصة تقتضي اسماً وخبراً .

(وَ) أن يكون فاعله فعلاً مضارعاً مع (أنْ) نحو: (عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ) بإقامة الجملة الفعلية مقام الفاعل فيكون الفعل المضارع مع (أنْ) في محل الرفع بأنّه اسمه، ولا تحتاج إلى الخبر؛ لأنها حينئذ تامةٌ مثل (كان) التامة بمعنى قَرُبَ، فمعنى "عسى أن يخرج زيد": زيد قربَ خروجُه، وذلك لأنّ الجملة إذا اشتملت على معمولات الفعل وعلم منه المعنى أغنتْ عن ذكرها ثانياً كما استغنى في "علمت أن زيداً قائمٌ" عن المفعول الآخر، وكما يكتفي في (سمعتُ) على مفعوله الأول إن كان ممّا يسمع، وإن كان ممّا لا يسمع يتعدّي إلى المفعولين، (وَقَدْ يُحْذَفُ) لفظ (أَنْ) من خبر (عسى) نحو [1]:

(١)- ينسب هذا البيت لهدبة بن خشرم بن كرز من بني عامر بن ثعلبة، توفي سنة (نحو: ٥٠هـ)، انظر: "معجم الشعراء": (صـ: ٤٨٣)، "الأعلام": (٧٨/٨)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٦٩٥)، "الأغاني": (٢٥٧/٢١)، خزانة الأدب": (٣٣٤/٩) وغيرها .

وَالثَّانِـــيْ: (كَادَ) تَقُوْلُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيْءُ، وَقَدْ تَدْخُـــلُ (أَنْ)

عسى الهمّ[1] الـــذي أمسيت فيـــه يـــكـــون وراءه فَـــرَجٌ قـــريـــبٌ
فيشفـــي مبتلًـــى ويفـــك عـــانٍ ويأتي أهلـــه النـــائـــي الغـــريب[2]

والمقصود من التمثيل (يكون) حيث حذف منه (أنْ).

(وَالثَّانِيْ) أي: ما وضع لقرب حصول الخبر لاسمه على حسب اعتقـــاد المتكلم لفـــظُ (كَادَ) ومشتقاته، (تَقُوْلُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيْءُ) أي: قرب زمان مجيئـــه، و"لا يكاد زيد يجيء" أي: لم يقرب منه، وهو خبر محض ليس فيه معنى الإنشائية فلذلك يتصرف إلى المضارع وغيرها، وخبر (كاد) مضارع بغير (أنْ) غالباً؛ لأنّ (أنْ) تدلّ على الاستقبال، و(كاد) وأخواتها تدلّ على الحال الحاضرة والشروع في الأمر، (وَقَدْ تَدْخُلُ أَنْ) على خبره تشبيهاً له بـــ:(عسى) كما في قوله[3]:

---

(١)- قد روي (الكرب) بدل (الهمّ).

(٢)- تخريج البيت: "شرح المفصل": (١١٧/٧)، "مغني اللبيب": (صـــ: ١٥٢)، "المقتضب": (٧٠/٣)، "همع الهوامع": (١٣٠/١)، "المقرب": (٩٨/١)، "شرح ابن عقيل": (صـــ: ١٦٥)، "المقاصد النحوية": (١٨٤/٢)، "الدرر": (١٤٥/٢)، "شرح التصريح": (٢٠٦/١)، "اللمع": (صـــ: ٢٢٥)، "شرح الأشموني": (٢٧٦/١)، "شرح عمدة الحافظ": (صـــ: ٨١٦)، "أسرار العربية": (صـــ: ١٢٨)، "خزانة الأدب": (٣٥٤/٩) وغيرها.

(٣)- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج [تقدّمت ترجمته: (صـــ: ٦١٧)]

صدر البيت: رَبِعٌ عَفَا مِـــنْ بَعْـــدِ مَـــا قَـــدْ انْمَحَـــى .....

وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالأَفْعَالِ عَلَى الأَصَحِّ، وَقِيْلَ: يَكُوْنُ لِلإِثْبَـاتِ مُطْلَقـاً

..... قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا [١]

أي: قرب آثار دار الحبيبة أن تنمحي من طول زمان اندراسها، وأشـار بـ:(قدْ) التقليلية إلى أنّ استعمالها مع (أنْ) قليل، والأكثر استعمالها بغير (أنْ).

(وَإِذَا دَخَلَ) حرف (النَّفْيِ) كـ: لا، وما، ولم (عَلَى) لفظ (كَادَ، فَهُـوَ) على ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّه (كَالأَفْعَالِ) إذا دخلت عليهـا حـرف النفـي وكانت مثبتةً تفيد النفي، سواءٌ كان الفعل ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ ﴾ [٢]، أو مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [٣] أي: لم يقارب رؤيتها فضلاً عن أنْ يراها (عَلَى الأَصَحِّ) أي: هذا القول من إفادة معنى النفي، وعدم الفرق بين الماضي والمضارع هو أصحّ الأقوال؛ لأنّ من شأن حرف النفي أن تنفي ما تدخل عليه إيجاباً كان أو سـلباً، ماضـياً كـان أو مضارعاً، (وَقِيْلَ) إذا دخل حرف النفي على (كاد): (يَكُوْنُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً) أي:

---

(١)- تخريج البيت : "ديوان رؤبة": (صـ: ١٧٢)، "خزانة الأدب": (٩/٣٥٠)، "تاج العروس": (كود)، "الدرر": (٢/١٤٢)، "شرح شواهد الإيضاح": (صـ: ٩٩)، "لسان العرب": (كود)، "المقاصد النحوية": (٢/٢١٥)، "أسرار العربية": (صـ: ٥)، "تلخيص الشواهد": (صـ: ٣٢٩)، "همع الهوامع": (١/١٣٠) وغيرها .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٧١] .

(٣)- سورة النور : [الآية : ٤٠] .

وَقِيْلَ: يَكُوْنُ فِيْ الْمَاضِيْ لِلإِثْبَاتِ، وَفِيْ الْمُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ تَمَسُّكاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ ﴾

سواءٌ كان الفعل الداخل عليه حرف النفي ماضياً أو مستقبلاً فلا يفيد حرف النفي نفياً، لأنّ العرب تقول: "ما كاد زيد يسافر" إذا سافر بعد أن لم يكن يسافر، ولأنّ الشعراء اعترضوا على قول «ذي الرُّمَّة»: "إذا غير الهجر المحبين إلخ" حيث قالوا: نرى ذا الرُّمَّة قد برح من حبّها؛ لأنّه قال: (لم يكد) وهو يفيد الإثبات، وقيل: سلّم ذلك ذو الرّمّة وبدّل قوله: (لم يكد) بـ: (لم أجد).

(وَقِيْلَ) بالتفصيلِ والفرقِ بين الماضي والمضارع يعني: (يَكُوْنُ) النفي الداخل على (كاد) وسائر صيغه (فِيْ الْمَاضِيْ) مفيداً (لِلإِثْبَاتِ، وَفِيْ الْمُسْتَقْبَلِ) أي: إذا كان النفي داخلاً على فعله المستقبل كـ: (يكاد) وسائر صيغ المستقبل فهو (كَالأَفْعَالِ) أي: كسائر الأفعال إذا دخل عليها حرف النفي نفى مضمونها (تَمَسُّكاً) أي: تمسكوا واستدلوا لكونها في الماضي بمعنى الإثبات (بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ ﴾[1]) أي: وما كانوا يقربون فعل الذبح لغلاء ثمن البقرة أو لخوف الفضيحة، والمراد إثبات الذبح بعد إبطاء، لا نفيه مطلقاً بدليل قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوْهَا ﴾[2]، وقال اللغويون: "كدتُ أفعل" معناه عند العرب: "قاربت الفعل"، و"ما كدتُ أفعل" معناه: فعلت بعد إبطاءٍ، (وَ) تمسكوا لكونها

---

(١)- سورة البقرة: [الآية: ٧١].

(٢)- سورة البقرة: [الآية: ٧١].

وَبِقَوْلِ ذِيْ الرُّمَّةِ (شِعْرٌ):

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الْهَوَاءِ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

في المضارع بمعنى النفي كسائر الأفعال (بِقَوْلِ ذِيْ الرُّمَّةِ)[1] الشاعر الفصيح (شِعْرٌ) :

إذا غيَّر الْهَجرُ[2] الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[3]

لغاته: (غيَّر) من التغيير بمعنى التبديل والانتقال من حال إلى حال، و(الهجْر) بفتح الهاء ضدّ الوصل بمعنى البُعد والفراق، (لم يكدْ) منْ: كاد أي: لم يقرب، (والرسيس) الشيء الثابت الراسخ، (والهوى) مصدرُ: هويتُه إذا أحببتُه أي: المحبة، (مَيَّة) بفتح الميم والياء المشدّدة اسم محبوبته، و(يبرح) منْ: برح يبرح بمعنى : زال يزول .

تركيبه : (إذا) حرف شرط، و(غيَّر) فعل الماضي المعلوم، و(الهجر) فاعلُه و(المحبين) مفعوله بتقدير المضاف أي: محبة المحبّين، والجملة شرطية، و(لم يكد) فعل مضارع من أفعال المقاربة، و(رسيس الهوى) فاعلُه، والمراد منه الشاعر نفسه ، وإضافة الرسيس إلى الهوى من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها

---

(١)- تقدمت ترجمته : (صـ: ٣٣٩) .

(٢)- في بعض الشواهد: (النَّأْيُ) بدل (الْهَجْرُ) .

(٣)- تخريج البيت: "ديوان ذي الرمة": (صـ: ١١٩٢)، "خزانة الأدب": (٣٠٩/٩، ٣١٢)، "شرح المفصل": (١٢٤/٧)، "لسان العرب": (٩٧/٦) (رسس)، "شرح الأشموني": (٢٩٢/١) وغيرها .

وَالثَّـالِثُ: (طَفِقَ) وَ(كَرُبَ) وَ(جَعَلَ) وَ(أَخَذَ) وَهِـيَ مِثْـلُ كَـادَ

كـ: "جرد قطيفة"، (من حب مَيَّة) الجار والمجرور متعلّق بـ: يبرح، و(مَيَّـة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، والجملة الكبرى جزاء الشرط .

ومعناه : أنّ الشاعر يصف نفسه بثباته ورسوخه في حُبِّ «مَيَّة» حيث لا يتغير ولا يتبدل حبُّه مع البُعد والفراق مع أنّ البعد والفراق يغيّر حال المحبين وينطفي لواهج هواهم واشتياقهم .

وموضع الاستشهاد: قوله: (لم يكدْ) حيث أراد بالنفي الداخل على مضارع (كاد) انتفاءَ قرب رسيس الهوى عن الزوال، ولو كان المضارع بمعنى الإثبات فسد المعنى وأفاد أنّ محبّة الشاعر زال ببعده وفراقه وهو خلاف المقصود، وتخطية الشعراء قولَه الفصيح والاعتراض عليه غيرُ صحيح؛ لأنّ مقصوده نفي الزوال بالمبالغة، ولا شكّ أنّ نفي القرب من الزّوال آكد وأبلغ من نفي الزّوال كما صرّح به العلماء .

(وَالثَّالِثُ) أي: ما وضع لدنوّ الخبر لفاعله دنوَّ أخذٍ وشروعٍ في الخبر (طَفِقَ) من باب سمع يسمع طفقاً وطفوقاً، يقال: "طفق زيد في الفعل" إذا أخذ فيه، (وَكَرُبَ) كـ: قَرُبَ لفظاً ومعنىً، (وَجَعَلَ) بمعنى طفق، (وَأَخَذَ) بمعنى شرع في الفعل، (وَهِيَ) أي: هذه الأفعال الأربعة (مِثْلُ كَادَ) في الاستعمال بأن تكون أخبارها مضارعاً بغير (أنْ)، لقرب معنى هذه الأفعال منْ (كاد) فتستعمل مثلها، ولا تستعمل مثل (عسى)، لانتفاء معنى الإنشاء فيها ، فيقال : "طفق زيد يقول،

وَ(أَوْشَكَ) مِثْلُ (عَسَى) وَ(كَادَ) فِيْ الاِسْتِعْمَالِ .

وجعل زيد يفعل"، قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [١] ، (وَ) أمّا لفظ (أَوْشَكَ) بمعنى أسرع، يقال: "أوشك فلان في السير" أي: أسرع، يوشك إيشاكاً .

وفي الحديث: « كالراعيْ [يَرْعَى] حولَ الحمى يوشكُ أنْ يرتعَ فيه » [٢] فهو قد يكون (مِثْلَ عَسَى) في الاستعمال مع (أنْ) بالوجهين بأنْ تدخل (أنْ) على خبره نحو: "أوشك زيد أنْ يقوم"، أو تدخل على فاعله نحو: "أوشك أنْ يقوم زيد"، (وَ) قد تكون أوشك (مِثْلَ كَادَ فِيْ الاِسْتِعْمَالِ) [٣] بوجه واحد أي: بغير (أنْ) نحو: "أوشك زيد يقوم" .

---

(١)- سورة الأعراف : [الآية : ٢٢] .

(٢)- تخريج الحديث : إسناده صحيح على شرط الشيخين، هو قطعة من الحديث، أخرجه "البخاري": في البيوع: باب: الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشتبهات (حديث: ٢٠٥١)، و"مسلم": في المساقاة: باب: أخذ الحلال وترك الشبهات (حديث: ١٥٩٩)، و"أبو داؤد": (حديث: ٣٣٣٠)، و"ابن ماجة": (حديث: ٣٩٨٤)، و"الدارمي": (٢٤٥/٢)، وأبو نعيم: في "الحلية": (٣٣٦/٤)، والبغوي: في "شرح السنة": (حديث: ٢٠٣١)، و"الترمذي": (حديث: ١٢٠٥)، وانظر: "تحفة الأشراف": (١٢/٩) (حديث: ١١٦٢٤)، و"المسند الجامع": (٥٢٩/١٥) (حديث: ١١٨٩٨) .

(٣)- قوله : (في الاستعمال) وأمّا في المعنى فـ:(أوشك) بمعنى (كاد) أي: قرب ذكره، ومعنى أوشك في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل فيقال: "فلان أوشك في السير"، (لجم الدين) .

[فعل التعجب]

فِعْلُ التَّعَجُّبِ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ، وَلَهُ صِيْغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَهُ) (وأَفْعِلْ بِهِ)

[فعل التعجب]

(فِعْلُ التَّعَجُّبِ) وفي بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية، وفي البعض أفعال التعجب [1]، والإفراد أولى لمناسبته بقوله: (وله صيغتان)، والتعجب: هو كيفيةٌ تدركها النفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل التعجب، وبناءً على هذا لا يطلق التعجب عليه سبحانه وتعالى، إذ لا يخفى عليه سبحانه وتعالى شيءٌ، (مَا) أي: أفعالٌ (وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ) فخرج بقوله: (لإنشاء التعجب) نحو: "عجبت، وتعجبت"؛ لأنهما لإخبار التعجب لا لإنشائه، (وَلَهُ) أي: لما وضع للتعجب (صِيْغَتَانِ) مخصوصتان، أحدُهما: (مَا أَفْعَلَهُ، وَ) الثاني: (أَفْعِلْ بِهِ) فلا يطلق فعل التعجب على غيرهما اصطلاحاً وإن كان للتعجب عندهم كلمات عجيبة سواهما.

منها: الدعاء له نحو: "لله درُّه فارساً".

ومنها: الدعاء عليه نحو: "قاتله اللهُ منْ شاعر".

ومنها: التسبيح نحو: "سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس".

ومنها: الاستفهام وهو أكثر استعمالاً نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ

---

(١)- فإفراد الفعل بالنظر إلى أنّ التعريف للجنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته، وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس في ضمن التثنية والجمع أيضاً.

وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً، وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ، وَلاَ يُبْنَيَانِ إِلاَّ مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (١).

ومنها: (واهاً) نحو: قوله (٢):

واهاً للليلى ثم واهاً واهاً ..... (٣)

(وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ) فلا يجيء منهما مضارع، ولا أمر، ولا نهي، ولا تثنية، ولا جمع لمشابهتهما بالحروف في كونهما للإنشاء الذي أصله أن يكون من الحروف، (مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً) معناه: چه خوش ست آنكه صاحب حسن كرده ست زيد را، (وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ) چگونه حسين گردانيده زيد را، ومن العجائب: أنّ الأمر ههنا بمعنى الماضي، وسيجيء تركيبهما مفصّلاً في المتن، (وَلاَ يُبْنَيَانِ) صيغتا التعجب (إِلاَّ مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) (٤) أي: من ثلاثي مجرّد

---

(١)- سورة البقرة: [الآية: ٢٨].

(٢)- ينسب هذا البيت لرؤبة بن عبد الله العجاج | تقدّمت ترجمته: (صـ: ٦١٧)]، أو لأبي النجم.

(٣)- آخر البيت: ..... يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

تخريج البيت: "ملحق ديوان رؤبة": (صـ: ١٩٨)، "المقاصد النحوية": (١/١٢٣)، "شرح شواهد المغني": (١/١٢٩)، "شرح المفصل": (٣/٥٦٣) (ويه)، "شرح عمدة الحفاظ": (صـ: ٩٦٧)، "مغني اللبيب": (٢/٣٦٩)، "شرح الأشموني": (٢/٢٦٣) وغيرها.

وفي بعض الشواهد: (لسلمى) بدل (لليلى).

(٤)- ومن شرط فعل التعجب أيضاً: أن يقبل التفاضل أي: الزيادة والنقصان، ليصحّ أن يختصّ -

وَيُتَوَصَّلُ فِيْ الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ، وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيْهِمَا بِتَقْدِيْمٍ وَتَأْخِيْرٍ

ليس بلون ولا عيب، ويكون الفعل ممّا يقبل التفاوت زيادةً ونقصاناً فلا يقال: "ما أخرجه" من الإخراج، ولا يقال: "ما أحمره" من الحمرة، و"ما أعوره" من العور، و"ما أموت زيد"؛ لأنّ موت زيد لا يقبل زيادةً ونقصاناً من موت الآخر، وذلك أي: عدم بناء صيغتي التعجب إلاّ ممّا يبنى منه أفعل التفضيل لمشابهتهما أفعلَ التفضيل وزناً ومعنىً من حيث أنّ أوزانهما واحد، وأنّ كلاً منهما للمبالغة والزيادة في المعنى فحكمهما حكمه.

(**وَيُتَوَصَّلُ**) لغرض التعجب (**فِيْ الْمُمْتَنِعِ**) أي: في الأبواب التي يمتنع بناء (أفعل) منهما كما يتوصل في أفعل التفضيل، (**بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ**) أي: كلّ لفظ يناسب المقصود نحو: "ما أحسن استغفاره، وما أقبح عرجه، وما أكثر حمرته" في النوع الأول من صيغة التعجب، (**وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ**) و"أحسنْ باستغفاره، وأكثرْ بحمرته" في النوع الثاني من صيغة التعجب.

(**وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيْهِمَا**) أي: في صيغتي التعجب (**بِتَقْدِيْمٍ وَتَأْخِيْرٍ**)[1] أي: بتقديم المفعول وتأخير الفعل فلا يقال: "زيداً ما أحسنَ" في: "ما أحسنَ زيداً"،

- المتعجب منه بالزيادة فلا يبنى من نحو: "مات وفني": لتساوي الفاعلين فيه فلا يقال: "ما أموته وما أفناه" بل: "ما أفجع موته"، و"وما أسرع فناه"، (**شرح ملحة**).

(١)- في بعض نسخ المتن: (أو) بدل (و).

وَلاَ فَصْلٍ وَأَجَازَ الْمَازِنِيْ الْفَصْلَ بِالظُّرُوْفِ، وَ(مَا) ابْتِدَاءٌ نَكِرَةٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ، وَمَا بَعْدَهَا

ولا بتقديم الجار والمجرور وتأخير الفعل فلا يقال: "بزيد أحسن" في: "أحسن بزيد"، (**وَلاَ فَصْلٍ**) [1] أي: لا يفصل بين الفعل ومعموله، ولا بين لفظ (ما) والفعل، فلا يقال: "ما أحسنَ اليوم زيداً"، ولا: "أحسنْ أمس بزيد"، ولا يقال: "ما يوم الجمعة أحسنَ زيداً"؛ لأنهما بعد النقل إلى معنى التعجب جَرَيَا مجرى الأمثال فلا يغيّران كما لا يغيّر الأمثال، (**وَأَجَازَ الْمَازِنِيْ** [2] **الْفَصْلَ**) في أفعال التعجب بينها وبين معمولها (**بِالظُّرُوْفِ**) [3] لأنه يتّسع في الظرف ما لا يتّسع في غيره نحو: "ما يوم الجمعة أحسنَ زيداً، وما أحسنَ بالرجل أن يصدق، وأحسنْ اليوم بزيد"، وقالوا: لا يجوز ذلك لعدم ثبوته في النظم والنثر، وأجازه «المازني» لما سمع منهم: "ما أحسن بالرجل أن يصدق".

ثم شرع في بيان إعراب هاتين الصيغتين لخفائهما والاختلاف فيهما فقال: (**وَمَا**) أي: لفظ (ما) في قولنا: ما أفعله، نحو: "ما أحسن زيداً" (**ابْتِدَاءٌ**) أي: مبتدأ (**نَكِرَةٌ**) بمعنى: شيء (**عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ** [4]، **وَمَا بَعْدَهَا**) أي: بعد (ما) مِنْ

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (أو فصل) بدل (ولا فصل).

(٢)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢٩٢).

(٣)- أي: الظروف الحقيقية كالزمان، والحكمية كالجار والمجرور.

(٤)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠٠).

الْخَبَرُ، وَمَوْصُوْلَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوْفٌ، وَبِهِ فَاعِلٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ فَلاَ ضَمِيْرَ فِيْ (أَفْعِلْ)

الجملة الفعلية (الْخَبَرُ) أي: خبر المبتدأ، وإنما جاز وقوع النكرة مبتدأً ههنا لكونه من قبيل: "شرٌّ أهرَّ ذا ناب" أي: نكرة مخصوصة بصفة للدلالة على التفخيم والتعظيم، إذ معناه: "شيء عجيب من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً".

(وَ) ما (مَوْصُوْلَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ[1]) والجملة التي بعد (ما) صلتُها، والموصول مع الصلة مبتدأٌ، (وَالْخَبَرُ مَحْذُوْفٌ) وهو لفظ (شيءٌ) تقديره: "الذي أحسنَ زيداً شيءٌ"، وقال قوم: (ما) استفهاميةٌ مبتدأٌ، وما بعدها خبرها، تقديره: "أيُّ شيءٍ أحسنَ زيداً"، وهذه التقديرات كلّها باعتبار الأصل لا أنها الآن بهذا المعنى؛ لأنها بعد النقل إلى إنشاء التعجب انمحى عنه المعنى الأول، وخَلَصَ لمعنى التعجب بدليل جواز: "ما أقدر الله، وما أرحمه" مع تنزيهه سبحانه وتعالى من الجعل والتصيّر، (وَبِهِ) أي: لفظ (به) في قولنا: أفعل به، نحو: "أحسن بزيد" (فَاعِلٌ) أي: فاعل الأمر الحاضر (عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ[2] فَلاَ ضَمِيْرَ) أي: الضمير المستتر في (أَفْعِلْ) أي: فعل التعجب، والباءُ في (به) زائدة، والأمر ههنا بمعنى الماضي، ولذا لم يستتر فيه ضمير الفاعل، والهمزة للتصيير لا للتعدية كـ: "أغدا البعير" إذا صار ذا غدة، والمعنى: "صار زيد ذا حسن" فغيِّر عن لفظ الخبر إلى

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠١).

(٢)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠٠).

وَمَفْعُــوْلٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَّــةِ أَوْ زَائِــدَةٌ فَفِيْــهِ ضَمِيْرٌ .

لفظ الأمر، وليس بأمر، إذ لا معنى للأمر ههنا، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التكلفات وارتكاب المحذورات، (وَمَفْعُوْلٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ[1]) أي: لفظ (به) مفعول الفعل عند «الأخفش»؛ لأنّه المتعجب منه كما كان مفعولاً بعد ما أفعله .

(وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَّــةِ) أي: لجعل اللازم متعدياً إن قلنا: إنّ (أحسنْ) فعلٌ لازمٌ أي: "صار ذا حسن"، والهمزة فيه للصيرورة لا للتعدية فالمعنى: "صيّره ذا حسنٍ" أي: صفةً به، (أَوْ) الباء (زَائِدَةٌ) إذا قلنا: الهمزة في الفعل للتعدية ويكون الفعــل متعدّياً بنفسه، (فَفِيْهِ) أي: في الأمر (ضَمِيْرٌ) مستتر وهو (أنتَ) فاعــلُ الفعــل المخاطب به كلّ واحد من المخاطبين، وهذه وجوه التركيب باعتبار الأصــل، ثم أجري مجرى الأمثال فلا يغيّر عن لفظ الواحد وتقول: "يا رجل، ويا رجلان، ويا رجال أحسنْ بزيدٍ" .

* * * * *

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـــ: ١٠١) .

[أفعال المدح والذمّ]

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ: مَا وُضِعَ لإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، فَمِنْهَا: (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَشَرْطُهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ، أَوْ مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا

[أفعال المدح والذمّ]

(أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ: مَا وُضِعَ لإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ) نحو: "نعم الرجل زيد" لإنشاء المدح، و"بئس الرجل زيد" لإنشاء الذم فلا يكون مثل: "مدحتُه، وذممتُه، وشرف، وكرم، وقبح، وعور" من أفعال المدح والذمّ؛ لأنها أخبارٌ بالمدح والذمّ لا إنشاءٌ لهما، (فَمِنْهَا) أي: من أفعال المدح والذمّ: (نِعْمَ وَبِئْسَ) هما في الأصل فعلان ماضيان بفتح الفاء وكسر العين من باب عَلِمَ، فكسرتْ فاء الكلمة اتباعاً للعين، ثم أسكنتْ العين تخفيفاً، وفاعلهما يكون اسم الجنس لكن المقصود بالمدح أو الذمّ يكون فرداً منه ويذكر بعده وهو المسمّى بالمخصوص بالمدح والذمّ، (شَرْطُهُمَا) أي: شرط هذين الفعلين (أَنْ يَكُوْنَ الْفَاعِلُ) أي: فاعلهما أحد الأنواع الثلاثة، إمّا أن يكون (مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ) نحو: "نعم الرجل أبو بكر، وبئس الرجل أبو لهب"، وهذا اللام للعهد الذهني، (أَوْ) يكون فاعلهما (مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا) أي بلام التعريف بلا واسطة نحو: "نعم صاحب الفرس زيد"، أو بالواسطة نحو: "نعم غلام صاحب الفرس زيد".

وإنما اشترط أن يكون فاعلهما معرّفاً باللام، أو مضافاً إليها لتحصيل المبالغة في المدح بذكر الممدوح غيرِ معيّنٍ ابتداءً ثمّ ذكْرُه بالتخصيصِ والتعيينِ

أَوْ مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، أَوْ بِـ: (مَا) مِثْلُ: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾، وَبَعْدَ ذَلِكَ الْمَخْصُوْصُ

على وجه الإجمال والتفصيل ليكون أوقع في النفس، (أَوْ) يكون فاعلهما (مُضْمَراً) أي: ضميراً مبهماً ولا بدّ أن يكون هذا الضمير المبهم (مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ) لأنّ الإبهام يقتضي التمييز والتمييز يكون منصوباً نحو: "نعْم رجلاً زيد" ففاعل (نعْم) ضمير مستتر فيه مميز بـ:(رجلاً) نكرة منصوبة، (أَوْ) يكون مميزاً (بِـ) لفظ: (مَا) بمعنى شيء، وتكون (ما) منصوبةً على التمييز، وهي المميزة لفاعل (نعم)، (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ (فَنِعِمَّا هِيَ) ﴾ [1] أي: نِعْم شيءٌ أو خصلةٌ الصدقةُ إبداؤها، فـ:(نِعْم) فعل المدح فاعله ضمير مبهم فيه يميّزه لفظة (ما)، وهي في محل النصب لكونها تمييزاً، والصدقة مخصوصة بالمدح، والوجه في جعله ضميراً مبهماً مميّزاً بنكرةٍ هو ما قلنا: إنّ ذكر الشيء مبهماً ثم ذكرُه مفسّراً أوقع في النفس، وقد يستغني عن ذكر التمييز للعلم به لوجود القرينة نحو: « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » [2] أي: هذه الخصلة، (وَبَعْدَ ذَلِكَ) أي بعد ذكر الفاعل يذكر (الْمَخْصُوْصُ) بالمدح أو الذم وهو (زيدٌ) في المثال المذكور ويسمّى المخصوص بالمدح أو الذمّ، ثم ذكر وجهين في تركيب

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٢٧١] .

(٢)- إسناده صحيح، أخرجه "أحمد": (١٦/٥، ٢٢)، و"الدارمي": (٣٦٢/١)، و"أبو داؤد": (الحديث: ٣٥٤)، و"الترمذي": (الحديث: ٤٩٧)، و"النسائي": (٩٤/٣) .

وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ، مِثْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ،
وَشَرْطُـــهُ : مُطَابَقَـــةُ الْفَاعِـــلِ

المخصوص بالمدح أو الذم فقال: (وَهُوَ مُبْتَدَأٌ) أي: المخصوص بالمدح أو الـــذم مبتدأ في التركيب (وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ) [١] أي: الجملة التي قبله وهو الفعل مع الفاعل خبره المتقدّم عليه، ولم يحتج هذا الخبر إلى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه فعلى هذا الوجه يكون "نعم الرجل زيد" جملـــةً واحـــدةً، (أَوْ) يكـــون المخصوص بالمدح أو الذم (خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ) بقرينه السؤال المقدّر، فإذا قلت: "نعم الرجل" فكأنّك سئلتَ من هو ؟ فقلتَ: "زيدٌ" أي: هو زيد، وعلى هـــذا الوجه يكون جملتين، (مِثْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) [٢] فـــ:(نِعْم) فعل المدح، و(الرجل) المعرّف بلام العهد فاعلُه، و(زيدٌ) مخصوص بالمدح مبتدأٌ، والجملة الفعلية قبلـــه خبره بناءً على الوجه الأول، أو هو خبر مبتدأ محذوف وهو (هو) بناءً علـــى الوجه الثاني كما علمت .

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط المخصوص بالمدح أو الذم: (مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ) المذكور قبله؛ لأنّه عبارة عن الفاعل في المعنى فيجب مطابقته له في الجـــنس، والإفـــراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول: "نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، ونعمتْ المرأة هند، ونعمت المرأتـــان الهنـــدان

(١)- التزم تقديم الخبر لأنّه إنشاء له صدر الكلام .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (مثل: نعم الرجل زيد) .

وَ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا ﴾، وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوْصُ إِذَا عُلِمَ، مِثْلُ: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾

ونعمت النساء الهندات"، ولا يقال : "نعم الأسد زيد" لعدم مطابقة الجنس إلاّ أن يراد من الأسد الرجلُ الشجاع فيطابقان فيما صدقا عليه ويصحّ حينئذٍ .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنكم قلتم بوجوب مطابقة المخصوص مع الفاعل في الحالات كلّها مع أنّه ليس كذلك في هذه الآية الكريمة؛ لأنّ المخصوص بالذمّ وهو (الذين كذّبوا) جمعٌ، والفاعل وهو (مثل القوم) مفردٌ ؟

فأجاب بقوله: (وَ) نحو قوله تعالى: (﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا ﴾ [١]، . وَشِبْهُهُ) أي: كلّ ما لا يطابق الفاعل المخصوص (مُتَأَوَّلٌ) وتأويله: أنّ المخصوص بالذمّ محذوف ههنا، و(الذين كذبوا) صفة لـ:(القوم) لا مخصوص بالذم، تقديره: "بئس مثل القوم الذين كذّبوا بآيات الله هذا المثل الذي ذكر لهم" لا كما زعمتم أنّ (الذين كذّبوا) مخصوص بالذمّ وهو غير مطابق للفاعل الذي هو لفظ (مثل القوم) .

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوْصُ) بالمدح أو الذمّ (إِذَا عُلِمَ) ذلك بالقرينة (مِثْلُ) [٢] قوله تعالى: (﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [٣]) أي : أيوب، بقرينة أنّ الكلام مسوق في بيانه

---

(١)- سورة الجمعة : [الآية : ٥] .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- سورة ص : [الآية : ٣٠] .

وَ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ ﴾، وَ(سَاءَ) مِثْلُ (بِئْسَ)، وَمِنْهَا: (حَبَّذَا) وَفَاعِلُهُ (ذَا)

عليه السلام، (وَ) نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [١] أي: نحن، بقرينة قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ﴾ [٢].

(وَ) لفظ (سَاءَ) من أفعال الذمّ (مِثْلُ بِئْسَ) في إفادة الذم، وكون فاعله اسماً معرّفاً باللام، أو مضافاً إليها، أو مضمراً مميّزاً بنكرةٍ منصوبةٍ، نحو: "ساء الرجل زيد، وساء غلام الرجل زيد، وساء رجلاً زيد".

(وَمِنْهَا) أي: من أفعال المدح والذم (حَبَّذَا) للمدح نحو: "حبّذا زيد"، و(لا حبَّذا) للذّم نحو قوله [٣]:

لا حبَّذا أنت يا صنعاء من بلد ... ولا شعوب هوى مني ولا نقم [٤]

و"لا حبذا العادل الجاهل".

(وَفَاعِلُهُ) أي: فاعل هذا الفعل (ذَا) اسم الإشارة فـ: (حبّ) فعل المدح، و(ذا) فاعلُه، و(زيدٌ) مخصوص بالمدح، وأصل حبّ: حَبُبَ كـ: شَرُفَ، إذا صار حبيباً.

---

(١)- سورة الذاريات: [الآية: ٤٨].

(٢)- سورة الذاريات: [الآية: ٤٨].

(٣)- ينسب هذا البيت للمرار العدوي، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، وقيل: غير ذلك.

(٤)- تخريج البيت: انظر: "مصباح الراغب": (صـ: ٦٢٣).

(الشاهد فيه): أنّ (حبّذا) تدخل عليها (لا) فتساوي بئس في العمل والمعنى.

وَلاَ يَتَغَيَّرُ، وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوْصُ، وَإِعْرَابُهُ كَإِعْرَابِ مَخْصُوْصِ (نِعْم)، وَيَجُوْزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوْصِ أَوَ بَعْدَهُ تَمْيِيْزٌ

(وَلاَ يَتَغَيَّرُ) [١] أي: (حبّذا) في حالة الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، لجريانه مجرى الأمثال التي لا تتغير فتقول: "حبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات"، (وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوْصُ) [٢] أي: يذكر بعد (ذا) المخصوصُ بالمدح كما في (نِعْم) نحو: "حبذا الرجل زيد" فـ:(حبّ) فعل المدح، و(ذا) فاعلُه، و(الرجل) صفة لـ:(ذا)، و(زيدٌ) هو المخصوص بالمدح.

(وَإِعْرَابُهُ) أي: إعراب المخصوص بعد حبّذا (كَإِعْرَابِ مَخْصُوْصِ نِعْمَ) في الوجهين المذكورين في (نِعْم)، وهو أن يكون المخصوص مبتدأً مؤخّراً، والجملة الفعلية خبره المتقدّم عليه، أو يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف.

(وَيَجُوْزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوْصِ أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيْزٌ) نحو: "حبّذا رجلاً زيد، وحبّذا زيد رجلاً"، ولا يجب ذكر التمييز بعد (حبّذا) كما يجب في (نِعْم)؛ لأنّ

---

(١)- لأنهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التفرق فيه، ولهذا قال بعضهم: (حبّذا) مبتدأ، وما بعده خبر، أو لأنهم عاملوا معاملة المضمر في (نعم).

(٢)- قوله: (المخصوص) خلافاً لابن كيسان فإنه ذهب إلى أنه بدل من (ذا)، وقيل: عطف بيان، وإنما قال: (بعد حبّذا) ولم يقل: (بعد فاعله) كما قال في (نعم، وبئس)، اشارةً إلى صيرورة (ذا) جزءاً من (حبّذا)، (حاشية عبد الحكيم).

أَوْ حَالٌ عَلَـى وَفْـقِ مَخْصُوْصِـهِ .

فاعل (نِعْم) ضمير مبهم محتاج إلى التمييز ضرورةً، وفاعل (حبّ) : (ذا) اسم الإشارة لا يحتاج إلى التمييز .

(أَوْ) يقع (حَالٌ) قبل المخصوص، أو بعده نحو: "حبّذا راكباً زيد، وحبّذا زيد راكباً"، (عَلَى وَفْقِ مَخْصُوْصِهِ) يتعلّق هذا الحكم بكلّ واحد من التمييزِ والحالِ، أي: الحال والتمييز يكونان موافقين للمخصوص في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول في تثنية التمييز: "حبّذا رجلين الزيدان"، وفي جمعه: "حبّذا رجالاً الزيدون"، وفي تأنيثه: "حبّذا امرأةً هند" بتقديم التمييز أو تأخيره، وتقول في تثنية الحال: "حبّذا راكبَين الزيدان"، وفي جمعه: "حبّذا راكبين الزيدون"، وفي تأنيثه: "حبّذا راكبةً هند" بتقديم الحال أو تأخيره، والمطابقة لازمةٌ في الجميع .

* * * * *

[الحرف]

الْحَـرْفُ: مَـا دَلَّ عَلَـى مَعْـنًى فِـيْ غَيْـرِهِ

[الحرف]

ولمّا فرغ عن بحث الأفعال شرع في بحث الحروف، ولله درّ «المصنِّف» من حسن النظم والتنسيق في ترتيب الكتاب حيث قدّم أوّلاً بحث الاسم؛ لأنّه أشرف أنواع الكلمات، وختمه بالأسماء التي تعمل عمل فعلها توطيةً إلى ذكر الفعل، ثم ذكر الفعل لكونه مثل الاسم في كونه أحد جزئي الكلام، وذكر الأفعال التامة أوّلاً ثم أعقبها بالأفعال الناقصة ثم بغير المتصرفة التي تشابه الحروف تدريجاً إلى ذكر الحروف، ثم ذكر الحروف التي لا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه فقال: (**الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِيْ غَيْرِهِ**) أي: اسمٍ أو فعلٍ كـ: لام التعريف في "الرجل" يدلّ على تعريف الاسم المنكّر، و(لم) في: "لم يضرب" يدلّ على نفي الفعل، وهكذا (مِنْ، وإِلَى) تدلاّن على الابتداء والانتهاء المتعلّقين بالغير، القائمين بالأسماء التي دخلتا عليها لا على مطلق الابتداء والانتهاء.

فإن قيل: يلزم على هذا أن يكون لفظ الابتداء والانتهاء ونحوهما من المعاني الدالة عليها الحروف حروفاً؛ لأنّ الابتداء والانتهاء مثلاً لا بدّ أن يكونا من شيء إلى شيء، وكذا التقليل والتعريف لا بدّ أن يتعلّقا بشيء ؟

قلنا: كلاّ، بل الفرق بينهما كما بين الأرض والسماء؛ لأنّ المعاني المعقولة الذهنية كالموجودات الخارجية المحسوسة، لها صورٌ وأشكالٌ، بعضها

وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ فِيْ جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ .

جواهر وبعضها أعراض، وهذا أمر مقرّر في الشرع ومعبَّرٌ عنه عند الصوفية بعالم المثال، فالابتداء المفهوم من لفظ (الابتداء) معنىً كليٌّ كالجوهر، مستقلٌّ بنفسه، يصلح أن يكون مخبراً عنه ومخبراً به، والابتداء المفهوم من (مِنْ) معنىً جزئيٌّ غيرُ مستقلّ بنفسه قائمٌ بالغير لا يصلح للإخبار به والإخبار عنه، وأنت إذا رجعت إلى وجدانك لا يخفى عليك الفرق بينهما كما إذا أخذتَ مرآةً ونظرتَ فيها، رأيتَ هناك صورةً مثل صورتك، لكن صورتُك جوهرٌ مستقلٌ بنفسه بمنْزلة معاني الأسماء، وصورتك في المرآة عرض متعلّق بغيره بمنْزلة معاني الحروف .

فقوله: (ما دلّ على معنىً) جنس شامل للأقسام الثلاثة، وبقوله: (في غيره) خرج عنه الاسم والفعل .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الحرف يدلّ على معنىً جزئيٍ يكون حاصلاً في غيره من الاسم والفعل (احْتَاجَ) الحرف (فِيْ جُزْئِيَّتِهِ) أي: في كونه جزءاً من الكلام (إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ) فالحرف بعد ما يصير ملحقاً باسم أو فعل يصير جزءاً للكلام ولا يصلح أن يكون بنفسه ركناً مستقلاً، ولا يتوهّم من عدم وقوعه ركناً مستقلاً في الكلام أن لا يكون له فائدةٌ، بل لا بدّ في الكلام من الحروف ليربط بعضها ببعض، ولها فوائد جمّة قلّما يخلو كلام عنها كما يتّضح لك فيما يأتي .

[حروف الجرّ]

حُرُوْفُ الْجَرِّ: مَـا وُضِعَ لِلإِفْضَـاءِ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَـاهُ إِلَى مَا يَلِيْـهِ

[حروف الجرّ]

ثم شرع في بيان حروف الجرّ، وقدّمها على غيرها من الحروف لكثرتها وكثرة دورانها في الكلام فقال: (**حُرُوْفُ الْجَرِّ**)[1] وإنما سمّيت بحروف الجرّ؛ لأنها تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء، وقيل: لأنها تعمل عمل الجرِّ كما سمّيتْ بعض الحروف بحروف النصب، وبعضها بحروف الجزم .

(**مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ**)[2] أي: لإيصال الفعل كـ:"مررت بزيد"، (**أَوْ مَعْنَاهُ**) المراد بمعنى الفعل أسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والظروف، والجار والمجرور، وأسماء الأفعال، وكلُّ شيء يستنبط منه معنى الفعل، كـ:"أنا مارٌّ بزيد، وزيد في الدار أو على السطح، وهذا في الدار أبوك" أي: أشير إليه فيها، (**إِلَى مَا يَلِيْهِ**) أي: يتّصل به حرف الجرّ، ولم يقل: إلى الاسم، ليتناول مثل قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[3] فإنّه ليس باسم لكن في تأويل الاسم أي: رحبها .

---

(١)- بدأ الشيخ بذكر حروف الجرّ لوجهين، أحدهما: أنها لا تلغى عن العمل بحال، الثاني: أنّ عملها للاختصاص، وعمل غيرها بالمشابهة .

(٢)- في بعض نسخ المتن بزيادة : (أو شبهه) بعد قوله: (بفعل) .

(٣)- سورة التوبة : [الآية : ٢٥]

وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِي، وَالْبَاءُ، وَاللاَّمُ، وَرُبَّ، وَوَاوُهَا، وَوَاوُ الْقَسَمِ وَبَاؤُهُ، وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَخَلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا

فَـ:(مِـنْ) لِلاِبْتِـدَاءِ

(وَهِيَ)[1] تسعة عشر حرفاً (مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والبـاء، واللام، وربَّ، وواوها، وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَبَاؤُهُ، وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْـذُ، وَخَـلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا) وقد ذكر الشارحون لذكر هذه الحروف بهـذا الترتيـب مـن المحسّنات ما لا نطول الكلام بذكره بلا طائل تحته .

ثم ذكر معنى كلّ حرف ومواقع استعماله مفصّلاً وقال: (فَـ: مِنْ) مـن الحروف الجارّة تجيء لأربعة معانٍ:

(لِلاِبْتِدَاءِ)[2] أي: لابتداء الغاية، والمراد من الغاية في قـولهم: (ابتـداء الغاية): ابتداءُ المغيّا، تسميةً للكلّ باسم الجزء نحو: "سرت مـن البـصرة إلى الكوفة"، وتعرف هذه بما يصحّ له الانتهاء وتقع بعدها (إلى) .

---

(١)- وهي على ثلاثة أضرب، أحدها: أن لا تكون إلاّ حروفاً، وهو العشرة الأولى، وثانيها: تكون حروفاً وأسماء، وهو الستة تلي العشرة الأول، وثالثها: تكون فعلاً وحرفاً، وهو الثلاثة الباقية فكان المجموع ثمانية عشر .

(٢)- قوله: (فمن للابتداء ..... إلخ): (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان اتفاقاً نحو: "خرجت من المسجد إلى البيت"، وفي الزمان عند «الكوفيين»، و«المبرد» لكثرة وروده كقوله: "من أوّل يوم" ويعرف الابتداء به بأن يحسن في مقابلها (إلى)، أو ما يفيد فائدتها نحو: قولك: "أعوذ بالله من الشيطن الرجيم" أي: ملتجيء إليه، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء، (فهم الدين، شيخ لطف الله) .

وَالتَّبْيِيْنِ، وَالتَّبْعِيْضِ، وَزَائِدَةً فِيْ غَيْرِ الْمُوْجَبِ

(وَالتَّبْيِيْنِ) أي: للتوضيح وبيان الاسم المبهم الذي وقع قبلها أو بعدها نحو: قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [1]، وقولك : "عندي من المال ما يكفي، وعندي من الدراهم عشرون" وتعرف بصحة وضع (الذي) موضع (مِنْ)، أو بصحة حمل مجروره على ذلك المبهم، فيصحّ أن تقول: الرجس هو الأوثان، أو عشرون هو الدراهم، ومن هذا القبيل قولهم: "عَزَّ مَنْ قائلٍ" (مِنْ) بيانيةٌ، فإنّ الضمير كان مبهماً بيّنه بقوله: (مَنْ قائلٍ) أي الذي هو القائل.

(وَالتَّبْعِيْضِ) بأن يكون مجروره بعضاً من الكلّ، وعلامتُه أن يصحّ وضع لفظ (بعض) مكانها نحو: "أخذت من الدراهم" فإنّه يصحّ أن يقال: "أخذت بعض الدراهم"، ولا يصحّ ذلك في (مِنْ) التبيينية، وهذا هو الفرق بين التبيينية، والتبعيضية، والمفعول الصريح لـ:(أخذتُ) محذوفٌ أي: أخذتُ شيئاً من الدراهم، ويجوز أن تذكر المفعول صريحاً فتقول: "أخذتُ شيئاً من الدراهم" وحينئذ يجوز أن يكون (من الدراهم) صفة لـ:(شيئاً) أي: شيئاً كائناً من الدراهم .

(وَزَائِدَةً) لا يختلّ المعنى بحذفها نحو: "ما جاءني من أحد"، (فِيْ غَيْرِ الْمُوْجَبِ) أي: إنما تكون (مِنْ) زائدةً إذا كان الكلام نفياً أو نهياً أو استفهاماً نحو: "ما جاءني من أحد، ولا تضربْ من أحد" ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ

(١)- سورة الحج : [الآية : ٣٠]

خِلافاً لِلْكُوفِيِّيْنِ، وَالأَخْفَشِ، وَ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ، وَ(إِلَى) لِلانْتِهَاءِ، وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيْلاً، وَ(حَتَّى) كَذَلِكَ

غَيْرُ اللهِ ﴾[1]، وتعرف هذه بأنها لو أسقطت لم تخلّ بالمعنى (خِلافاً لِلْكُوفِيِّيْنَ، وَالأَخْفَشِ)[2] فإنهم جوّزوا زيادتها في الكلام الموجب أيضاً، وتمسّكوا بقولهم: "قد كان من مطر" حيث زيدت مِنْ في الكلام الموجب .

فأجاب «المصنِّف» عنه بقوله: (وَقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وَشِبْهُهُ) أي: كلّ ما يتوهّم فيه أنّ (مِنْ) زائدةٌ في الموجب (مُتَأَوَّلٌ) وتأويله بوجهين، أحدهما: أنّ (مِنْ) ههنا ليست زائدةً كما زعموا، بل بمعنى التبعيض أي: قد كان شيء من مطرٍ، أو منقول على سبيل الحكاية كأنّ قائلاً قال: هل كان من مطر ؟ فأجاب: "قد كان من مطر" ليطابق الجواب السؤال .

(وَإِلَى) من الحروف الجارّة تجيء لمعنيين (لِلانْتِهَاءِ) أي: لانتهاء الغاية نحو: "سرت من البصرة إلى الكوفة"، وعلامتها أن تكون في مقابلة (مِنْ)، (وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيْلاً) أي: مجيئاً قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُم ﴾[3].

(وَحَتَّى) من الحروف الجارّة (كَذَلِكَ) أي : مثل (إلى) في كونها لانتهاء

(١)- سورة الفاطر : [الآية : ٣]

(٢)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٠١)

(٣)- سورة النساء : [الآية : ٢]

وَبِمَعْنَى (مَــعَ) كَثِيْراً، وَيَخْتَصُّ بِالْظَّاهِــرِ خِلاَفاً لِلْمُبَــرِّدِ

الغاية نحو: قوله تعالى: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [١]، (وَ) تجيء (بِمَعْنَى مَعَ كَثِيْراً) أي: استعمالاً كثيراً نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها" أي: مع رأسها.

ثم أشار إلى الفرق بين إلى، وحتى لفظاً فقال: (وَيَخْتَصُّ) حتى التي لانتهاء الغاية (بِالْظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر فلا تدخل على المضمر، ولا يقال: "حتّــاه، وحتّاكَ" إلا إذا كانت (حتى) للعطف فيجوز دخولها على المــضمر، ويقــال: "جاءني القوم حتى أنت، وحتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك" (خِلاَفاً لِلْمُبَــرِّدِ) [٢] فإنه أجاز دخول (حتى) على المضمر أيضاً مستدلاً بقولهم [٣]:

فــلا واللهِ لا يلقــى [٤] أنــــاس فتىً حتّاك يــا ابــن أبي زيــــاد

فــ[٥]:(لا) في قوله: (فلا) زائدةٌ في القسم، و(أناس) بضم الهمزة لغــةٌ في

---

(١)- سورة القدر: [الآية: ٥].

(٢)- تقدمت ترجمته: (صـــ: ٢٠٦).

(٣)- لم يعلم قائله، ولم أعثر على من نسبه لقائل معين.

(٤)- في بعض نسخ المتن: (يلقى)، وفي البعض: (يلفى) بالفاء، بدل (يبقى).

(٥)- تخريج البيت: "شرح الرضي": (٣٢٦/٢)، "المقرب": (١٩٤/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٢٠٠/٢)، "شرح ابن عقيل": (١١/٢)، "شرح الأشموني": (٢٨٧/٢)، "خزانة الأدب": (١٤٠/٤) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (حتاك) حيث جرّت حتى الضمير، وهذا لا يكون إلاّ في الضرورة الشعريّة.

وَ(فِيْ) لِلظَّرْفِيَّـــةِ، وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيْلاً، وَ(الْبَاءُ) لِلإِلْصَاقِ، وَالاِسْتِعَانَـــةِ

(ناس)، و(فتىً) بدل منه .

ومعناه: قسم بخدائى تعالى كه بر روئى زمين هيچ كسى وجوانى باقي نخواهد ماند، حتى كه تو هم أي پسر ابى زياد باقي نخواهي ماند، پـــس ايـــن غرور هستي برائى چه ؟

وأجاب الأولون عنه: بأنّه شاذّ لا يقاس عليه .

(وَ) لفظ (فِيْ) من الحروف الجارّة تجيء لمعنيين، (لِلظَّرْفِيَّةِ) وهو حلـــول الشيء في غيره، حقيقةً نحو: "الماء في الكوز، والمال في الكيس"، أو مجازاً نحـــو: "نظرت في الكتاب، والنجاة في الصدق" تشبيهاً له بالظرف .

(وَ) تجيء (بِمَعْنَى عَلَى قَلِيْلاً) كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِـــيْ جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [1] أي: على سوق أشجارها .

(وَالْبَاءُ) من الحروف الجارّة تجيء لسبعة معان: (لِلإِلْـــصَاقِ) أي: لإلصاق الفعل بالمجرور حقيقةً نحو: "به داء"، أو مجازاً نحو: "مررت بزيد" أي: التـــصق مروري بمكان يقرب منه زيدٌ، لا إنّه اتصل بجسمه في قولك: "سرتُ في السوق فمررتُ بزيدٍ جالسٍ على دكانه" .

(وَالاِسْتِعَانَةِ) أي: للدلالة على أنّ ما دخلت هي عليه يستعان به نحـــو: "كتبت بالقلم" أي: باستعانة القلم .

---

(١)- سورة طه : [الآية : ٧١] .

وَالْمُصَاحَبَةِ، وَالْمُقَابَلَةِ، وَالتَّعْدِيَةِ، وَالظَّرْفِيَّةِ، وَزَائِدَةً فِيْ الْخَبَرِ فِيْ الاِسْتِفْهَامِ

(وَالْمُصَاحَبَةِ) بمعنى مع نحو: "خرج زيد بعشيرته، واشتريت الفرس بسرجه".

والفرق بين الإلصاق والمصاحبة: أنّ مصاحبة المجرور لازمة وقت قيام الفعل بالفاعل في الإلصاق، ولا يشترط ذلك في المصاحبة بل الاشتراك في نفس الفعل كافٍ فيها، ففي قولنا: "خرج زيد بعشيرته" يكفي اشتراك العشيرة في الخروج مع زيد، ولا يشترط اجتماعهم معه في وقت الخروج، فالمصاحبة أعمّ من الإلصاق.

(وَالْمُقَابَلَةِ) أي: إفادة أنّ مجرورها في مقابلة شيءٍ وعوضه نحو: "اشتريت الثوب بدرهم".

(وَالتَّعْدِيَةِ)[1] أي: لجعل الفعل اللازم متعدياً نحو: "ذهبت بزيد" أي: أذهبته، و"خرجت بعمرو" أي: أخرجته.

(وَالظَّرْفِيَّةِ) نحو: "جلست بالمسجد" أي: في المسجد.

(وَزَائِدَةً فِيْ الْخَبَرِ) أي: خبر المبتدأ (فِيْ الاِسْتِفْهَامِ) أي: وقت الاستفهام

---

(١) - أي: جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمينه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله، فإنّ معنى "ذهب زيدٌ": صدور الذهاب عنه، ومعنى "ذهبت بزيد": صيّرته ذاهباً، فالتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأمّا التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجرّ، فالحروف الجارّة كلها فيها سواءٌ، لا اختصاص لها بحرف دون حرف، (جامي).

وَالْنَفْيِ قِيَاسـاً، وَفِيْ غَيْرِهِ سِمَاعـاً نَحْوُ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، وَأَلْقَى بِيَـدِهِ .
وَ(الْـلاَّمُ) لِلاخْتِصَـاصِ

نحو: "هل زيد بقائم"، (وَالْنَفْـيِ) نحو: "ليس زيد بقائم"، (قِيَاساً) أي: زيـادة الباء في الاستفهام والنفي قياس مطرد، (وَفِيْ غَيْرِهِ) أي: في غير الاستفهام والنفي (سِمَاعاً) أي: زيادة الباء موقوف على السماع، (نَحْوُ[1] بِحَسْبِكَ زَيْـدٌ) فالبـاء زائدة في المبتدأ الذي هو (حسبك) من غير النفي والاستفهام سماعاً لا قياساً، أو يكون (زيدٌ) مبتدأً و (بحسبك) خبرَه، والباء زائدة في الخبر سماعاً، وأيضاً تـزاد الباء في فاعل (كفى) نحو: ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْداً ﴾[2]، (وَ) أيضاً تزاد في المفعول نحو: (أَلْقَى بِيَدِهِ) كما في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُوْا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَـةِ ﴾[3]، ومن هذا القبيل قولهم: "تضرب بالسيف، وترجو بالفرج" .

(وَاللاَّمُ) من الحروف الجارّة تكون مكسورةً لفظاً مع الاسم الظاهر ومفتوحةً مع الضمير نحو: "المال لزيد، والغلام له" وهي تجيء لخمسة معانٍ: (لِلاخْتِصَاصِ) إمّا بالملكية نحو: "المال لزيد"، أو بالاستحقاق نحو: "الجنة للمؤمن، والجحيم للكافر"، أو بالنسبة نحو: "فلان ابن له"، واللام التي تسمّى لام العاقبة نحو: "لِدُوْا للموت وابنوا للخراب"، فرع الاختصاص كأنّ ولادتهـم للمـوت

(١)- في بعض نسخ المتن : (مثل) بدل (نحو) .
(٢)- سورة النساء : [الآية : ٧٩] .
(٣)- سورة البقرة : [الآية : ١٩٥] .

وَالتَّعْلِيلِ، وَزَائِدَةً، وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ الْقَوْلِ، وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِيْ الْقَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ

وبناؤهم للخراب .

(وَالتَّعْلِيلِ) نحو: "جئتك للسمن، أو ضربته للتأديب" سواءٌ كانت العلّة سبباً غائياً للفعل نحو: "ضربته للتأديب"، أو سبباً باعثاً على الفعل نحو: "خرجت لمخافتك" .

(وَزَائِدَةً) كما في قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [١] أي: ردفكم؛ لأنّ (ردف) متعدٍّ بنفسه .

(وَبِمَعْنَى عَنْ) أي: تجيء اللام بمعنى (عَنْ) إذا كان اللام مستعملاً (مَعَ الْقَوْلِ) [٢]، كما قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوْا لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا لَوْ كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُوْنَا إِلَيْه ﴾ [٣]، وليس معنى الآية : أنّ الكافرين خاطبوا المؤمنين؛ لأنّه لو كان كذلك لوجب أن يقولوا: ما سبقتمونا إليه، فعلم أنّ معناه: قال الذين كفروا حكايةً عن شأن الذين آمنوا، (الآية) .

(وَبِمَعْنَى الْوَاوِ) أي: تجيء اللام بمعنى الواو إذا استعمل اللام (فِيْ الْقَسَمِ) لكن لا مطلقاً بل إذا كان القسم (لِلتَّعَجُّبِ) أي: للأمر العظيم الذي يستحقّ التعجب منه نحو: "لله لا يؤخّر الأجل، ولله ليبعثنّ"، ولا يقال: "لله لقد قام زيد"

---

(١)- سورة النمل : [الآية : ٧٢] .

(٢)- وشرطه : أن يكون المقول عنه غائباً .

(٣)- سورة الأحقاف : [الآية : ١١] .

وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ مَوْصُوْفَةٍ عَلَى الأَصَحِّ

إلاّ إذا كان قيام زيدٍ أمراً عظيماً .

(وَرُبَّ) [١] من الحروف الجارّة بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة (لِلتَّقْلِيلِ) أي: لتقليل أفراد ما دخلت عليه كما أنّ (كَمْ) لكثرة أفراد ما دخلت عليه، وقال بعضهم: هي أيضاً للتكثير، (وَلَهَا) أي: لـ:(رُبَّ) في الاستعمال (صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: تجيء في أول الجملة لكونها لإنشاء التقليل كما أنّ (كَمْ) لإنشاء التكثير ولها صدر الكلام، (مُخْتَصَّةٌ) في الاستعمال (بِنَكِرَةٍ مَوْصُوْفَةٍ) نحو: "ربَّ رجلٍ كريمٍ لقيته"، أمّا اختصاصها بالنكرة فلأنها تحتمل القلّة والكثرة بخلاف المعرفة فإنها متعيّنة لا تحتمل القلّة والكثرة، واختصاصها بالصفة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول (رُبَّ)، فإنّ الموصوف بصفةٍ أقلُّ من غير الموصوف بصفة ، لكن في وجوب تخصيصها بالنكرة اختلاف بعض النحاة فلهذا قال: (عَلَى الأَصَحِّ) [٢] وقال بعضهم: لا يشترط توصيفها بالنكرة .

---

(١)- قوله: (رُبَّ) فيه ست عشر لغةً: ضم الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، فالأوجه الأربعة مع التأنيث ساكنةً، أو متحركةً، أو مع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف، كذا في: "المغني" .

(٢)- قوله: (على الأصح) إشارة إلى اختياره مذهب ابن السراج، والفارسي، وتبعهما الزمخشري في وجوب وصف النكرة بعدها، ينظر: "أصول ابن السراج": (٥٠٨/١)، "إيضاح الفارسي": (صـ: ٢٥١)، "المفصل": (صـ: ٢٨٦)، "شرح الوافية": (٦٠١/٢)، "شرح الرضي": (٣٣١/٢) وغيرها.

وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوْفٌ غَالِباً، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَـــةٍ، وَالْضَّمِيْرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلاَفاً لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيْ مُطَابَقَـــةِ الْتَّمْيِيْزِ

(وَفِعْلُهَا) أي: عاملها (مَاضٍ مَحْذُوْفٌ غَالِباً) أمّا كونـــه ماضـــياً فلأنهـــا وضعت للتقليل المستحقّ وهذا لا يتصوّر إلاّ في الماضي، وأمّا كونه محذوفاً غالباً فللاستغناء عنه؛ لأنّه في الأكثر يكون جواباً عن سؤال مقدّر، فكأنّ سائلاً قال: هل أكرمك من لقيته ؟ فتقول: "ربَّ رجل لقيته" أي: ربَّ رجلٍ لقيته أكرمني، أو قال: هل أكرمت من لقيته ؟ فتقول: "ربَّ رجلٍ لقيته" أي: ربَّ رجلٍ لقيته أكرمته، فـــ:(لقيته) في المثالين صفة لـــ:(رجل)، وجـــواب (ربَّ) محـــذوف، وهو: (أكرمني، وأكرمته)، وعلى هذا القياس .

(وَقَدْ تَدْخُلُ) ربَّ (عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ) أي: ضمير مبهم لا مرجع له كما يقال: "رُبَّه رجلاً" (مُمَيَّزٍ) [1] ذلك الضمير المبهم (بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ) على أنها تمييز؛ لأنّ الضمير لمّا كان مبهماً احتاج إلى التمييز، والتمييز من حقّه أن يكون منصوباً، (وَ) هذا (الْضَّمِيْرُ) الذي تدخل عليه ربَّ (مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ) أبـــداً لا غير، تقول: "رُبَّه رجلاً، ورُبَّه رجلين، ورُبَّه رجالاً، وامرأةً، وامرأتين، ونساءً"؛ لأنّ مرجعه شيء معهود في الذهن لا إلى لفظٍ تقدّم ذكره حتى يجب مطابقتها له، (خِلاَفاً لِلْكُوْفِيِّيْنِ فِيْ مُطَابَقَةِ الْتَّمْيِيْزِ) فإنهم يقولون: مطابقة هذا الضمير واجب للتمييز في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول : "رُبَّه رجـــلاً،

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (مميز) .

وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ، وَوَاوُهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوْفَةٍ

ورُبَّهما رجلين، ورُبَّهم رجالاً، ورُبَّها امرأةً، ورُبَّهما امرأتين، ورُبَّهن نساء" .

(وَتَلْحَقُهَا) أي: كلمةَ (رُبَّ) لفظُ (مَا) الكافة عن العمل (فَتَدْخُلُ) ربَّ بعد لحوقِ (ما) (عَلَى الْجُمَلِ) الفعلية والاسمية، ولا يجب حينئذ أن يكون مدخولها مفرداً مجروراً نحو: "ربما قام زيد، وربما زيد قام"، ويفيد تقليل النسبة المفهومة من الجملة يعني قليلاً كان قيامه في الزمان الماضي .

(وَوَاوُهَا) أي: من الحروف الجارّة الواو التي بمعنى ربَّ (تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوْفَةٍ) في أول الكلام كـ:(رُبَّ)؛ لأنها قائمة مقامها فلها حكمها، ويحتاج إلى جوابٍ مذكورٍ أو محذوفٍ ماضٍ كما في ربَّ، نحو قول الشاعر[1]:

وَ بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسٌ إِلاَّ الْيَعَافِيْرُ وَإِلاَّ الْعِيْسُ[2]

(١)- ينسب هذا البيت لعامر بن الحارث المعروف بجران العود النميري، شاعر وصّاف، أدرك الإسلام، انظر: "الأعلام": (٤٥٠/٣)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٧٢٢)، "المقاصد النحوية": (٤٩٢/١) .

(٢)- **تخريج البيت**: "ديوان جران العود": (صـ: ٥٢)، "معاني الفراء": (٢٨٨/١)، "كتاب سيبويه": (١٣٣/١)، "المقتضب": (٣١٨/٢)، "معاني الرماني": (صـ: ٦١)، "معاني الزجاجي": (٢٧/٢)، "شرح ابن يعيش": (١١٧/٢)، "المقاصد النحوية": (١٠٧/٣)، "جواهر الأدب": (صـ: ١٦٥)، "شرح المفصل": (٨٠/٢)، "لسان العرب": (١٩٨/٦) (كس)، "همع الهوامع": (٢٢٥/١)، "شرح الأشموني": (٥٠٥/١) "خزانة الأدب": (١٩٧/٤)، "شرح الرضي": (٣٣٣/٢) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (وبلدة) حيث أعمل (ربَّ) وهي محذوفة، وبقيت واو ربَّ فعملت الجرّ، والتقدير: (وربَّ بلدة) .

وَوَاوُ الْقَسَمِ إِنَّمَا تَكُوْنُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ، لِغَيْرِ السُّؤَالِ مُخْتَصَّةٌ بِالْظَّاهِرِ، وَ(الْتَّـاءُ) مِثْلُهَـا

أي: ربَّ بلدة، الجار والمجرور متعلّق بـ: (وطيتُ) المتقدّم في الشعر السابق، و(اليعافير) جمع اليعفور وهو صغار الضبي، و(العيس) جمع أعيس الإبلُ البيضُ، يقول الشاعر: كم مررتُ ببلدةٍ خَرِبَة ليس بها مونس إلاّ اليعافير والعيس .

(وَوَاوُ الْقَسَمِ) أي: من الحروف الجارّة الواو التي بمعنى القسم، وهي (إِنَّمَا تَكُوْنُ) مستعملةً للقسم بشروط ثلاثة: (عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ) أي: فعل القسم كما قسمتُ أو حلفتُ أو أحلفُ وأقسمُ، فيقال: "والله لأفعلنَّ كذا"، ولا يقال: "أقسمُ والله" وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فاستغنى بها عن ذكر الفعل.

والشرط الثاني: أن تكون مستعملاً (لِغَيْرِ الْسُّؤَالِ) فلا يقال: "والله أخبرني، أو لا تخبرني"، كما يقال: "بالله أخبرني، أو لا تخبرني" .

والشرط الثالث: أن تكون الواو (مُخْتَصَّةً بِالْظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر، ولا تدخل على الضمائر فلا يقال:"و ك" كما يقال: "بك"، واختص الواو بهذه الشروط حطّاً لها عن مرتبة الأصل وهي الباء التي تجري في جميع أنواع القسم .

(وَالْتَّاءُ) من الحروف الجارّة (مِثْلُهَا) أي: مثل الواو في أنها لا تستعمل مع الفعل الصريح، وتختصّ بالاسم الظاهر فلا يقال: "أحلف تالله"، ولا يقال: "تك لأفعلن كذا"؛ لأنّ التاء بدل من الواو فاتخذت حكمها إلاّ أنها

مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى، وَ(الْبَاءُ) أَعَمُّ مِنْهُمَا فِيْ الْجَمِيْعِ، وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِـــالْـــلَّامِ، وَ(إِنَّ)

(مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى) نحو: ﴿ تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [١]، ولا يقال: "تالرحمن، وتالرحيم" فخصّ بالتاء من المظهرات ما هو أصل في القسم، وهو اسم الله تعالى شأنه .

(وَالْبَاءُ) التي للقسم (أَعَمُّ مِنْهُمَا) [٢] أي: من الواو والتاء (فِيْ الْجَمِيْعِ) أي: جميع الأحكام كما أنّ التاء أخصّ منهما في جميع الأحكام، فتستعمل الباء مع فعل القسم نحو: "أقسم بالله"، ومع غير الفعل نحو: "بالله لأفعلنّ كذا"، ومع السؤال نحو: "بالله اجلس"، ومع غير السؤال نحو: "بالله فعلتُ كذا"، ومع الظاهر نحو: "بالله، وبالرحمن لأفعلنّ كذا"، ومع المضمر نحو: "أقسم به سبحانه وتعالى" .

(وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ) أي: يؤتى في جواب القسم (بِـــاللَّامِ , وَإِنَّ) إنْ كانت الجملة القسمية مثبتةً؛ لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، فإن كانت الجملة القسمية المثبتة اسميةً لزمها (إنّ) نحو : "واللهِ إنّ زيداً قائم" ، أو اللام نحو :

---

(١)- سورة الأنبياء : [الآية : ٥٧] .

(٢)- قوله: (والباء أعمّ منهما في الجميع) والعلّة في ذلك أنها أصل حروف القسم، (رصاص) .

وهكذا ذكر الزمخشري في "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ حيث قال: إنّ الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو .

وَحَرْفِ النَّفْيِ، وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

"واللهِ لزيد قائم"، وقد يجمع بينهما نحو: "واللهِ إنّ زيداً لقائم"، وإن كانت فعليةً فإن كان فعلها ماضياً لزمها اللام مع (قدْ) نحو: "واللهِ لقد قام زيد"، أو بدون (قدْ) نحو: "واللهِ لقام زيد"، وقد يكون (قَدْ) وحدها نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[1]، وإن كان فعلها مضارعاً لزم اللام مع نون التأكيد، وبدونه نادراً نحو: "واللهِ لأقومنَّ، ولأقوم"، (**وَحَرْفِ النَّفْيِ**) أي: يؤتى في جواب القسم بحرف النفي إن كانت الجملة القسمية منفيةً، فإن كانت اسميةً لزمها (ما) أو (لا) نحو: "واللهِ ما زيد بقائمٍ أو قائماً، وواللهِ لا زيد في الدار ولا عمرو"، وإن كانت فعليةً، فإن كان فعلها ماضياً لزمها (ما) أو (لا) نحو: "واللهِ ما قام زيد، و لا قام زيد"، وإن كان فعلها مضارعاً لزمها (ما) أو (لا) مع نون التأكيد أو بدونها نحو: "واللهِ لا أفعلنَّ، ولا أفعل، وواللهِ ما أفعلنَّ، وما أفعل"، لكن يجوز حذف حرف النفي إذا كان فعلها مضارعاً منفياً لدلالة الحال عليه كقوله تعالى: ﴿ تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[2] أي لا تفتؤ .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ**) أي: جواب القسم (**إِذَا اعْتَرَضَ**) أي: توسّط القسم بين جزئي الجملة القسمية نحو: "زيدٌ واللهِ قائمٌ"، (**أَوْ تَقَدَّمَهُ**) أي: تقدّم على القسم (**مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ**) أي: على جواب القسم نحو : "زيدٌ قائمٌ واللهِ"؛ لأنّه لمّا

---

(١)- سورة الشمس : [الآية : ٩] .

(٢)- سورة يوسف : [الآية : ٨٥] .

وَ(عَـنْ) لِلْمُجَـاوَزَةِ، وَ(عَلَى) لِلاِسْتِعْـلاَءِ

توسط القسم بين ما هو جواب في المعنى أو تقدّم القسم على ما هو جواب في المعنى استغنى عن الإعادة، تقديره في كلا الصورتين: "والله لزيد قائم"، ومنه قولهم: "الهلال والله" أي: والله لهذا الهلال .

(وعَنْ) من الحروف الجارّة (لِلْمُجَاوَزَة) أي: تجاوز الشيء عن الشيء وهو إمّا أن يكون بزواله عن الأول ووصوله إلى الآخر كما في: "رميت السهم عن القوس"، أو بوصوله إلى الآخر مع عدم زواله عن الأول نحو: "أخذت عنه العلم"، أو بزواله عنه فقط نحو: "أدّيت عنه الدين" .

(وعَلَى) من الحروف الجارّة (لِلاِسْتِعْلاَءِ) أي: استعلاء شيء على شيء حقيقةً نحو: "زيد على السطح"، أو حكماً نحو: "عليه دين"، وتجيء (على) للمصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للهِ الَّذِيْ وَهَبَ لِيْ عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيْلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[1]، وللتعليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾[2]، وللظرفية نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوْا مَا تَتْلُوْا الشَّيَاطِيْنُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾[3] أي: في عهده وزمانه، وبمعنى الباء نحو قوله تعالى: ﴿ حَقِيْقٌ عَلَى أَنْ لاَّ أَقُوْلَ

(١)- سورة إبراهيم : [الآية : ٣٩] .
(٢)- سورة البقرة : [الآية : ١٨٥] .
(٣)- سورة البقرة : [الآية : ١٠٢] .

وَقَدْ يَكُوْنَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُوْلِ (مِنْ)، وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيْهِ وَزَائِدَةٌ، وَقَدْ تَكُوْنُ اسْماً

عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾[1] أي: حقيقٌ بأن لا أقول .

(وَقَدْ يَكُوْنَانِ) أي: عَنْ، وعلى (اسْمَيْنِ) لا الحرفين، فتكون (عَنْ) بمعنى الجانب، و(على) بمعنى الفوق (بِدُخُوْلِ مِنْ)[2] عليهما فتقول: "جلستُ من عن يمينك" أي: جانب يمينك، و"نزلت مِنْ على الفرس" أي: من فوقه .

فائدة : (على) تجيء على ثلاثة أقسام، حرفاً جارّةً، وفعلاً ماضياً، واسماً مبنياً بعد دخول (مِنْ) الجارة عليها، لمشابهته بالمبني، فإذا كانت حرفاً أو اسماً تُكتب بصورة الياء، وإذا كانت فعلاً تكتب بالألف نحو: "جلَّ وعلاَ شأنُه" كـ: "دعا، وعفا" .

(وَالْكَافُ) من الحروف الجارّة (لِلتَّشْبِيْهِ) في أكثر الأمر نحو: "زيد كالأسد"، (وَزَائِدَةٌ) أي: قد تكون زائدةً نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[3]، (وَقَدْ تَكُوْنُ) الكاف (اسْماً) بمعنى المثل بدليل دخول (عَنْ) عليها كما في قول الشاعر[4]:

---

(١)- سورة الأعراف : [الآية : ١٠٥] .

(٢)- في بعض نسخ المتن بزيادة : (عليهما) بعد قوله: (بدخول مِنْ) .

(٣)- سورة الشورى : [الآية: ١١] .

(٤)- ينسب هذا البيت لعجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميمي، توفي سنة (٩٠هـ)، انظر: "الأعلام": (٨٦/٤)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٩٥)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٧٣٨)، "شرح شواهد المغني": (صـ: ٤٩) وغيرها .

وَتَخْتَصُّ بِالْظَّاهِرِ، وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ لِلابْتِدَاءِ فِيْ الْمَاضِيْ

بِيْضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ[1]

أي: يضحكن عن مثل البرد المُنْهَمّ، (وَتَخْتَصُّ) الكاف (بِالْظَّاهِرِ) أي: الاسم الظاهر، ولا يدخل على المضمر فلا يقال: "كه" إلاّ إذا كان الضمير منفصلاً كقولهم: "ما أنا كأنت، أو ما أنت كأنا".

(وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ)[2] من الحروف الجارّة، وقيل: هما اسمان، يستعملان (لِلابْتِدَاءِ) أي: ابتداء الغاية إذا دخلتا (فِيْ الْمَاضِيْ) أي: لبيان الوقت الذي مضى فتكونان بمعنى (مِنْ، وإلى)، وتفيدان امتداد الفعل نفياً وإثباتاً من الزمان الماضي إلى حين التكلم، كما تقول: "سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا، أو ما سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا" (والسنة التي تذكرها ماضيةٌ لا التي أنت فيها) كان معناه: أنّ مبدأ مسافرتي أو عدمها السنة الفلانية وامتدّتْ إلى الآن.

---

(١)- في بعض الشواهد: (المنهمٌ) بدل (المنحمٌ).

تخريج البيت: "ملحقات ديوان العجاج": (صـ: ٨٣)، "إصلاح المنطق": (صـ: ٢٥٥)، "المفصل": (صـ: ٢٨٩)، "شرح الوافية": (٢٠٩/٢)، "شرح ابن يعيش": (٤٤/٨)، "المقاصد النحوية": (٢٩٤/٣)، "مغني اللبيب": (١٨٠/١)، "همع الهوامع": (٣١/٢)، "شرح شواهد المغني": (٥٠٣/٢)، "أسرار العربية": (صـ: ٢٥٨)، "شرح الرضي": (٣٤٣/٢)، "خزانة الأدب": (٢٦٢/٥)، "شرح الأشموني": (٩٨/٢) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (عن كالبرد) حيث استعملت (الكاف) اسماً لدخول حرف الجرّ عليها.

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (للزمان).

وَالظَّرْفِيَّةِ فِيْ الْحَاضِرِ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا، وَ(حَاشَا)

(وَالظَّرْفِيَّةِ) أي: تجيئان بمعنى الظرفية وتكونان بمعنى (فِيْ) (فِيْ الْحَاضِرِ) أي: إذا دخلتا على الزمان الحاضر، ولم يكن فيه القصد إلى ابتداء الزمان الماضي وانتهائه (نَحْوُ: مَارَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا) أي: في شهرنا، وفي يومنا، فتكونان للظرفية خاصةً، وهما تدخلان على الجملة الفعلية نحو: "مارأيته مذ سافرت"، وعلى الجملة الاسمية نحو قوله [١]:

ما زلتُ أَبْغِي المالَ مُذْ أنا يافعٌ ..... [٢]

ولا تدخلان على المستقبل أبداً لوضعهما للماضي والحال، ولذا لم يذكر لهما معنى الاستقبال، فهذه الخمسة من الحروف الجارّة قد تكون حروفاً، وقد تكون أسماء، وما تقدّمها مختصةٌ بالحرفية .

(وَحَاشَا) [٣] مأخوذة من التحاشي بمعنى التجانب، ومنه قولهم: "حاشية

---

(١)- البيت للأعشى [تقدّمت ترجمته : (صـ : ٢٩٣)] .

(٢)- آخر البيت: ..... وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمْرَدَا

تخريج البيت: "ديوان الأعشى" : (صـ: ١٨٥)، "مغني اللبيب": (٦٣٨/١)، "تذكرة النحاة": (صـ: ٥٨٩، ٦٣٢)، "الدرر": (١٣٩/٣)، "شرح التصريح": (٢١/١)، "شرح شواهد المغني": (٥٧٧/٢، ٧٥٧)، "المقاصد النحوية": (٣/ ٦٠ ، ٣٢٦) .

(الشاهد فيه): قوله: (مذ أنا يافع) حيث دخلت (مذ) على الجملة الاسمية .

(٣)- والفصيح في (حاشا): أن تكون حرف جرّ، وفي (خلا، وعدا): أن تكونا فعلاً، والعكس في كلا البابين ضعيف، (سعيدي) .

وَ(خَــلاَ) وَ(عَــدَا) لِلاِسْتِثْنَــاءِ .

الثوب، وحاشية الكتاب" لجانبه، (وَخَلاَ) من: خلا يخلو خلواً فهو خالٍ إذا كان فارغاً، (وَعَــدَا) من: عدا يعدو عدواً فهو عادٍ إذا تجاوز الحدّ، هذه الثلاثة مــن الحروف الجارّة (لِلاِسْتِثْنَاءِ) نحو: "جاءني القوم حاشا زيدٍ، وخلا زيدٍ، وعدا زيدٍ" لكن (حاشا) تستعمل للاستثناء عن السُوء لتنْزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه فيقال: "أساء القوم حاشا زيدٍ"، ولا يقال: "صلّى الناس حاشا زيــدٍ" لفــوات معنى التنْزيه، وهذه الثلاثة قد تستعمل أفعالاً فتنصب ما بعدها، تقول: "جاءني القوم حاشا زيداً، وخلا زيداً، وعدا زيداً" .

* * * * *

[الحروف المشبّهة بالفعل]

الْحُرُوْفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ: وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ

[الحروف المشبّهة بالفعل]

(الْحُرُوْفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ) [١] وإنما سمّيت مشبّهةً بالفعل؛ لأنها تشبه الأفعال لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فلكونها ثلاثياً ورباعياً كالأفعال، وكون أواخرها مبنياً على الفتح، وأمّا معنىً فلأنّ كلّ واحد منها بمعنى الفعل.

فـ: (إنّ، وأنّ) بمعنى تحقّقت، و(كأنّ) بمعنى شبّهت، و(لكنّ) بمعنى استدركتُ، و(ليت، ولعلّ) بمعنى تمنّيتُ، وترجّيتُ، ولاقتضائها الاسمين كالفعل المتعدّي إلى مفعولين.

(وَهِيَ) ستةٌ تدخل على الجملة الاسمية أي: المبتدأ والخبر، فتنصب الجزء الأول ويسمّى اسمها، وترفع الجزء الثاني ويسمّى خبرها، (إنَّ) نحو: "إنّ زيداً قائم"، (وَأَنَّ) نحو: "علمت أنّ زيداً قائم"، (وَكَأَنَّ) نحو: "كأنّ زيداً أسد"، (وَلَكِنَّ) نحو: "غاب زيد لكنَّ عمراً حاضر"، (وَلَيْتَ) نحو: "ليت زيداً قائم"، (وَلَعَلَّ) [٢] نحو [٣]:

---

(١)- كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع، والمنصوب على المجرور إلاّ أنّه راعى أصالة حرف الجار في العمل لها، وفرعية هذه الحروف، (عصام).

(٢)- أخّرهما لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة؛ لأنها للإخبار، (جامي).

(٣)- لم أعثر على من نسبه لقائل معيّن.

وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنَّ) فَهِيَ بِعَكْسِهَا، وَتَلْحَقُهَا (مَـا) فَتُلْغَـى

أحبُّ الصّالحيـن و لسـتُ منهـم لعـلّ اللهَ يَـرْزُقُـني صـلاحـاً [1]

(وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: كلّ واحد من هذه الحروف يجب أن يكون في أول الكلام؛ لأنّ كلّ واحد يدلّ على نوع من أنواعه فيجب تقديمها ليعلم في أول الأمر أنّ الكلام من أيّ الأنواع، والصدارة في الكلام سواءٌ كان ابتداء كلام المتكلم حقيقةً كما في مثال المذكور، أو حكماً بأن يكون في وسطه، لكنّه أراد ابتداء كلامٍ آخر كقوله: "أكرمْ زيداً إنّه فاضل"؛ لأنّ هذه الجملة مستأنفة وقع تعليلاً لما قبلها .

(سِوَى أَنَّ) بفتح الهمزة (فَهِيَ بِعَكْسِهَا) أي: يلزم فيه عدم الصدارة؛ لأنها تكون معمولةً لعاملٍ لها أبداً، وحقّ المعمول أن يكون مؤخّراً عن العامل، ولهذا لم يجز: "عندي إنّك قائمٌ" بكسر الهمزة كما مرّ في أول الكتاب .

(وَتَلْحَقُهَا) أي: تلحق هذه الحروف وتتصل بجميعها كلمة (مَا) الكافة (فَتُلْغَى) هذه الحروف بعد لحوق (ما) الكافة عن العمل في ما بعدها نحو: "إنّما زيد قائم"، وكما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [2]، وذلك لأنّ مشابهة

(١)- تخريج البيت: هذا البيت مشهور على ألسنة الناس ومذكور في الكتب المتداولة، ولم أهتد على من نسبه إلى قائل معيّن: اللّهـم ارزقنـا صـلاحـاً و أمِتْنـا على حبّ الصـالـحيـن
واحشرنـا في زمـرة الصالحيـن

(٢)- سورة النساء : [الآية : ١٧١] .

عَلَـــى الأَفْصَـــحِ، وَتَدْخُـــلُ حِيْنَئِـــذٍ عَلَى الأَفْعَـــالِ

هذه الحروف بالفعل صارت ضعيفةً لفظاً باتصالِ (مَا) ، وزوال فتح الأواخـــر، ومعنىً بدخولها على الجملة الفعلية، وعدم اقتضاء الاسمين، فلا تعمل فيما بعدها مع وجود الفاصلة، والغرض من اتصال (مَا) معها الحصرُ، والمبالغةُ، والتأكيـــدُ، وليصلح لإفادة التأكيد والتحقيق في الجملة الفعلية أيضاً .

• (عَلَى الأَفْصَحِ) إنما قال: (على الأفصح) إشارةً إلى أنّ إعمالها أيضاً جائز وواقع في كلام بعض الشعراء كما قال النابغة [1]:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَـــامَ لَنَـــا ..... [2]

بنصب (الحمام) في رواية .

(وَتَدْخُلُ حِيْنَئِذٍ) هذه الحروف إذا لحقت بها (ما) (عَلَى الأَفْعَـــالِ) أي: الجمل الفعلية ليفيد معانيها في الجملة الفعلية كما أفادت في الجملـــة الاسميـــة،

---

(١)- تقدمت ترجمته : (صـــ: ٤٦٥) .

(٢)- عجز البيت: ..... إِلَى حَمَـــامَتِنَـــا أَوْ نِصْفُهُ فَقَـــدِ .

تخريج البيت: "ديوان النابغة": (صـــ: ٣٥)، "الخصائص": (٤٦٠/٢)، "الأمالي الشجرية": (٢٤١/٢)، "المفصل": (صـــ: ٢٩٣)، "شرح ابن يعيش": (٥٨/٨)، "شرح الرضي": (٣٤٨/٢)، "مغني اللبيب": (٦٣/١)، "لسان العرب": (٣٤٧/٣) (قدد)، "المقرب": (١١٠/١)، "همع الهوامع": (٦٥/١)، "قطر الندى": (صـــ: ١٥١)، "المقاصد النحوية": (٢٥٤/٢)، "الدرر": (٢١٦/١)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ٣٦٢)، "شرح الأشموني": (٣١١/١)، "خزانة الأدب": (٢٩٧/٤)، "كتاب سيبويه": (٢٨٢/١) وغيرها .

فَـ:(إِنَّ) لاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَ(أَنَّ) مَعَ جُمْلَتِهَا فِيْ حُكْمِ الْمُفْرَدِ، وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِيْ مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ

فتقول: "إنما قام زيد، وإنما يقوم زيد"؛ لأنّ (ما) الكافة أخرجتْها عن العمل واختصاصها بالاسم فصحّ دخولها على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ (١) .

ثم شرع في تفسير أحوال كلّ واحد من الحروف المشبّهة وخواصها وقال: (فَـ:إِنَّ) المكسورة (لاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ (٢)) بل تقرّرها على ما كان عليه، وتؤكّدها، فإذا قلت: "إنّ زيداً قائم" أفاد ما أفاد الجملة قبل دخولها مع زيادة التأكيد والمبالغة، (وَأَنَّ) المفتوحة (مَعَ جُمْلَتِهَا) أي: مع الجملة التي بعدها تغيّر معنى الجملة وتجعلها (فِيْ حُكْمِ الْمُفْرَدِ) بأن يجعل الجملة في تأويل المفرد، ولا تكون مشتملةً على إسنادٍ تامٍ، وطريق تأويل الجملة بالمفرد أن يجعل مصدر الخبر مضافاً إلى اسمها فيقال في "بلغني أنّ زيداً منطلق": "بلغني انطلاق زيد" .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنّ (إنّ) المكسورة لا تغيّر الجملة، وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد، و(أنّ) المفتوحة تجعلها في تأويل المفرد، (وَجَبَ الْكَسْرُ) أي: جعل (إنّ) مكسورةً (فِيْ مَوْضِعِ الْجُمَلِ) أي: في كلّ موضع يجب أنْ تبقى الجملة بحالها، ولا يصحّ أن تكون في حكم المفرد .

---

(١)- سورة البقرة : [الآية: ١٧٣] .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (الجمل) بدل (الجملة) .

وَالْفَتْحُ فِيْ مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ، فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً، وَبَعْدَ الْقَوْلِ، وَبَعْدَ الْمَوْصُوْلِ

(وَالْفَتْحُ فِيْ مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ) أي: ويجب فتح همزة (أنّ) في كلّ موضع تكون الجملة في حكم المفرد، وتأويله، (فَكُسِرَتْ) أي: يجب كسر الهمزة في هذه المواضع الثلاثة (ابْتِدَاءً) نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ ﴾ [١]؛ لأنّ ابتداء الكلام موضع الجملة التام، (وَبَعْدَ الْقَوْلِ) [٢] أي: إذا وقعت (إنَّ) بعد صيغة القول ومشتقاتها كـ : قال، ويقول، وغيرهما؛ لأنّ مقول القول لا بدّ أن يكون جملةً نحو: "أقول: إنَّ زيداً قائم"، وهذا إذا كان القول لحكاية المقول، وإن كان القول بمعنى العلم والظنّ فحينئذ تنصب (أنّ) بعدها كما تقول: "يقول الشيعة: أنَّ علياً خليفةٌ بلا فصل" بفتح (أنّ)؛ لأنّ القول ههنا بمعنى الظنّ والاعتقاد، (وَبَعْدَ الْمَوْصُوْلِ) أي: وكذلك تكسر (إنَّ) إذا وقعت بعد الموصول؛ لأنّ صلة الموصول لا تكون إلاّ جملةً تامةً نحو: "جاءني الذي إنّك ضربته"، وكذلك تكسر إذا دخل على خبرها اللام نحو: "إنَّ زيداً لقائمٌ"؛ لأنّ اللام لتأكيد معنى الجملة، وإذا وقعت في جواب القسم نحو: "والله إنَّ زيداً قائمٌ"؛ لأنّ جواب القسم لا بدّ أن يكون جملةً [٣].

---

(١)- سورة البقرة : [الآية : ١٨٢] .

(٢)- سواء كان القول اسم فاعل أم مفعول أم فعلاً ماضياً أم مستقبلاً أم أمراً أم نهياً فهي مكسورة، (ثاقب) .

(٣)- وكذا تكسر بعد النداء كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّيْ رَسُوْلُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾ سورة الأعراف :=

وَفُتِحَتْ فَاعِلَـةً وَمَفْعُوْلَـةً، وَمُبْتَدَأً، وَمُضَافـاً إِلَيْهَـا

وجمعها الشاعر [١] في هذين البيتين فقال:

إنَّ را در چـار جـا مكسور خوان ابتـداء وبعـد قـول وقسـم دان
چون در آيد در خبـر او لام نيـز إنَّ را مكسـور خـواني اي عزيـز

(وَفُتِحَتْ) أي: ويجب فتح الهمزة في هذه المواضع الآتية؛ لأنها مواضع المفرد وهي حال كونها (فَاعِلَةً) بأن تقع الجملة المصدّرة بـ: (أنَّ) فاعل الفعل نحو: "بلغني أنَّ زيداً عالم" أي: علمه، لوجوب كون الفاعل مفرداً، (وَمَفْعُوْلَـةً) أي: إذا كانت الجملة المصدّرة بـ: (أنَّ) مفعول الفعل نحو: "عرفت أنَّ زيداً عالم" أي: عرفت علمه لوجوب كون المفعول مفرداً فتكون مفتوحةً، (وَمُبْتَـدَأً) أي: وكذلك تفتح (أنَّ) إذا وقعت الجملة التي دخلت عليها مبتدأً نحو: "عندي أنَّك قائم" لوجوب كون المبتدأ مفرداً، وكذلك إذا وقعت خبر مبتـدأ نحـو: "العجب أنَّ الضرب ضرب زيد"؛ لأنّ أصل الخبر أن يكون مفرداً، (وَ) كذلك تكون مفتوحةً إذا كانت الجملة التي دخلت عليها (أنَّ) (مُضَافاً إِلَيْهَا) لوجـوب

=[الآية: ٥٨]، وبعد واو الحال؛ لأنّ الجملة تقع حالاً ولا دليل على كونها في تأويل المفرد كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ فَرِيْقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِيْنَ لَكَارِهُوْنَ ﴾ سورة الأنفال : [الآية : ٥]، وبعد حتى الابتدائية نحو: "مرض حتى إنّه لا يرجى"، وبعد (ألا، وما) الاستفهاميتين نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ سورة البقرة : [الآية : ١٣]، وقبل لام الابتداء نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِيْ يَقُوْلُوْنَ ﴾ سورة الأنعام : [الآية : ٣٣]؛ لأن هذه مواضع الجمل، (مصباح الراغب) .

(١)- لم أعثر على قائل معين .

وَقَالُوْا: لَوْ لاَ أَنَّكَ، لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَ: لَوْ أَنَّكَ، لأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَإِنْ جَازَ الْتَّقْدِيْرَانِ جَازَ الأَمْـرَانِ نَحْوُ: مَـنْ يُكْرِمْنِيْ فَإِنِّيْ أُكْرِمُـهُ

كون المضاف إليه مفرداً نحو: "أعجبني اشتهار أنَّك فاضل"، أمّا إذا كان المضاف إليه جملةً على خلاف الأصل فتنصب نحو: "اكتب حيث أنَّك جالس"، وتسمية (أنَّ) فاعلةً، ومفعولةً، ومبتدأً، ومضافاً إليها في هذه الأمثلة مجازٌ؛ لأنّ الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والمضاف هو مدخولها لا نفسها، (وَ) بناءً على هذه القاعدة (قَالُوْا: لَوْ لاَ أَنَّكَ) في قولهم: "لو لا أنَّك منطلق انطلقت" بفتح (أنَّ) بعد (لو لا)؛ (لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ) إذ ما بعد (لو لا) مبتدأ محذوف الخبر، والمبتدأ يجب أن يكون مفرداً .

(وَ) قالوا أيضاً: (لَوْ أَنَّكَ) بفتح (أنَّ) بعد (لَوْ) في قولهم: "لو أنَّك قمتَ قمتُ" (لأَنَّهُ فَاعِلٌ) أي: لأنّ هذا موضع الفاعل، والفاعل يكون مفرداً، تقديره: "لو وقع قيامك قمت" .

(وَإِنْ جَازَ الْتَّقْدِيْرَانِ) [1] أي: في كلّ موضع جاز فيه تقدير المفرد، وتقدير الجملة (جَازَ الأَمْرَانِ) أي: فتح (أنَّ)، وكسر (إنَّ)، (نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمْنِيْ فَإِنِّيْ أُكْرِمُهُ) ففي (إني) يجوز فتح الهمزة لوقوعها خبر المبتدأ، وهو موضع المفرد، تقديره: "من يكرمني فجزاؤه الإكرام ، ويجوز كسر الهمزة لكونها واقعةً في ابتداء الكلام

---

(١)- هذا جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: إذا صلح في موضع تقدير مفرد، وتقدير جملة، فهل أكسر أو افتح ؟ فقال : وإن جاز .... إلخ .

وَع: إِذَا أَنَّــهُ عَبْــدُ الْقَفَــا وَاللَّهَــازِمِ

وهي الجملة الجزائية، (وَ) مثل قول «الفرزدق»[١]: (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ) أوّله :

وكنتُ أُرى زيداً كما قيل سيِّــداً ..... [٢]

(أُرى) بصيغة المجهول بمعنى: (أظنّ)، ضمير المتكلم المستتر فيه مفعول ما لم يسمَّ فاعله، و(زيداً) مفعوله الثاني، و(سيِّداً) مفعوله الثالث، و(إذا) للمفاجأة، و(عبد القفا واللهازم) كناية عن اللئيم الــشحيم، و(القفــا) مــؤخّر العنــق، و(اللهزمتان) عظمان في اللحيين تحت الأذنين، يقول الشاعر: كنت أظنّ زيــداً أن يكون سيِّداً وكريماً ذا همة عالية لكني أخطأت في ظني، لأنّه عبد لبطنه يأكل كثيراً يعظم قفاه، ويشبع بطنه، ويخدم نفسه .

والمراد من التمثيل: كلمة (أنّه) في قوله: (إذا أنّه) حيــث يجــوز فيــه وجهان، فتح (أنَّ) على أن يكون (عبد القفا واللهازم) مبتدأً خبــره محــذوف

---

(١)- تقدمت ترجمته : (صـــ: ١٥٢) .

(٢)- تخريج البيت: "كتاب سيبويه": (٤٧٢/١)، "المقتضب": (٣٥٠/٢)، "الخصائص": (٣٩٩/٢)، "المفصل": (صـــ: ١٧١)، "شرح الرضي": (٣٥٠/٢)، "خزانة الأدب": (٣٠٣/٤)، الجنى الداني": (صـــ: ٣٦٨)، "أمالي السهيلي": (صـــ: ١٢٦)، "شرح الجامي": (٤٧٢/٢)، "همع الهوامع": (١/ ١٣٨)، "المقاصد النحوية": (٢٢٤/٢)، "شرح ابن عقيل": (صـــ: ١٨١)، "الدرر": (١٨٠/٢)، "جواهر الأدب": (صـــ: ٣٥٢)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ٣٤٨)، "شرح الأشموني": (٣٠٢/١) وغيرها .

وَشِبْهِهِ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُوْرَةِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً بِالرَّفْعِ

تقديره: إذا عبودية القفا واللهازم حاصلة له، وكسر (إنَّ) على أن يكون عبد القفا واللهازم خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: إذا هو عبد القفا واللهازم، فتكون في ابتداء الجملة الاسمية الواقعة بعد إذا الفجائية .

(وَشِبْهِهِ) أي: في كلّ موضع يصلح أن تكون (إنَّ) مع مدخولها جملةً أو مفرداً يجوز فيه فتحها وكسرها، كما إذا وقعت بعد (حتى) نحو: "عرفت أمورك حتى أنَّك صالح" فإن كانت حتى ابتدائيةً يجب كسر (إنَّ) بعدها، وإن كانت جارّةً أو عاطفةً للمفرد وجب فتح (أنَّ) .

(وَلِذَلِكَ) أي: لأجل أنّ (إنَّ) المكسورة لا تغيّر معنى الجملة، والمفتوحة تغيّره وتجعلها بتأويل المفرد (جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ) إنّ (الْمَكْسُوْرَةِ لَفْظاً) أي: سواءٌ كانت (إنَّ) مكسورةً لفظاً نحو: "إنّ زيداً قائم وعمرو"، (أَوْ حُكْماً) بأن كانت (إنَّ) مكسورةً حكماً لا لفظاً نحو: "علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو"؛ لأنّ (أنَّ) وإن كانت مفتوحةً ههنا لفظاً لكنّها مكسورةٌ حكماً لقيامها مقام مفعولي علمت، ومفعولاه في الأصل جملة اسمية، (بِالرَّفْعِ) أي: جاز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع عطفاً على محلّ اسمه، ومحله الرفع؛ لأنّه في الأصل مبتدأٌ فيجوز لك أن تقول في "علمت أنّ زيداً قائمٌ وعمراً" بنصب (عمراً) عطفاً على لفظ (زيداً)، وأن تقول برفع (عمروٌ) عطفاً على محل (زيداً) وهو الرفع بالابتداء .

دُوْنَ الْمَفْتُوْحَةِ، وَيَشْتَرِطُ مُضِيَّ الْخَبَرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً

(دُوْنَ الْمَفْتُوْحَةِ) [١] أي: لا يجوز العطف على اسم (أنَّ) المفتوحة برفع المعطوف؛ لأنّ (أنَّ) المفتوحة غيّرت معنى الجملة إلى الإفراد فلم تبق على محلها السابق، (وَيَشْتَرِطُ) حينئذ أي: لصحة الرفع بأن يكون عطفاً على محل الاسم (مُضِيَّ الْخَبَرِ) [٢] أي: خبر (إنَّ) المكسورة (لَفْظاً) كما في: "إنَّ زيداً قائم وعمرو" تقدم الخبر وهو (قائم) على المعطوف لفظاً، (أَوْ تَقْدِيْراً) أي: يتقدم الخبر على المعطوف تقديراً لا لفظاً كما في: "إنَّ زيداً وعمرو قائم" فإنّ (قائمٌ) وإن كان مذكوراً بعد المعطوف لكن في المعنى مقدّم، إذ تقديره: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، وبناءً على هذا لا يجوز أن تقول: "إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان" (برفع عمرو)؛ لأنّه لم يتقدّم الخبر على المعطوف لا لفظاً و لا تقديراً؛ لأنّا لو حكمنا بتقدير (ذاهبان) مقدّماً على المعطوف للزم كون الشيء الواحد وهو (ذاهبان) معمولاً لعاملين مختلفين، فمن حيث أنّه خبرُ (إنّ) معمولُ (إنّ)، ومن حيث أنّه خبرُ عمرٍو معمولُ الابتداء، وذا لا يجوز.

---

(١)- في بعض نسخ المتن بزيادة: (في مثل: إنّ زيداً قائم وعمرو) بعد قوله: (دون المفتوحة).

لأن اسم (أنّ) بمنزلة جزء الكلمة، والعطف على جزء الكلمة لا يجوز.

(٢)- وإنما اشترط ذلك؛ لأنّه لو لم يتقدم لا لفظاً ولا تقديراً لا يصحّ العطف بالرفع مثل: "إن زيداً وعمرو ذاهبان" فههنا لم يتقدم الخبر لا لفظاً وهو ظاهر، ولا تقديراً إذ لا يصحّ تقدير (ذاهبان) خبر عن زيد فقط لعدم المطابقة، فينبغي أن يجعل ذلك خبراً عن الجميع لكنّه لا يجوز لما يؤدي إليه من كون الخبر معمولاً لـ:(أنّ) غير معمول لـ:(أنّ)؛ لأنّ معمول المبتدأ غير معمول لـ:(أنّ)، (سعيدي).

خِلاَفاً لِّلْكُوْفِيِّيْنَ، وَلاَ أَثَرَ لِكَوْنِه مَبْنِيّاً، خِلاَفاً لِّلْمُبَرِّدِ، وَالْكِسَائِيْ فِيْ مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَ(لَكِنَّ) كَذَلِكَ

(خِلاَفاً لِّلْكُوْفِيِّيْنَ) حيث جوّزوا العطف المذكور قبل مضيّ الخبر لفظاً وتقديراً، وذلك لأنّ خبر (إنّ) مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول (إنّ) وهو الابتداء، فلم يلزم أن يكون الشيء الواحد معمولاً لعاملين مختلفين، ولهم شواهد في ذلك من كلامهم كثيرةٌ، (وَلاَ أَثَرَ) في جواز ذلك العطف على محل الاسم (لِكَوْنِه) أي: كون اسم (إنَّ) (مَبْنِيّاً) فلا يجوز العطف قبل مضيّ الخبر في كلّ حال، سواءٌ كان اسم (إنَّ) مبنيّاً أو معرباً، (خِلاَفاً لِّلْمُبَرِّدِ [1]، وَالْكِسَائِيْ [2]) حيث أنهما جوّزا ذلك في الاسم المبني (فِيْ مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ) وقالا: يجوز رفعُ (زيدٌ) على أن يكون عطفاً على محل اسمِ (إنّ) مع عدم تقدّم الخبر؛ لأنّ اسم (إنّ) ضمير المخاطب وهو من المبنيات، ولا يجوز ذلك في المعرب، وشاهدهم في ذلك استعمال بعض العرب ذلك .

(وَ) لفظ (لَكِنَّ) بالتشديد من الحروف المشبّهة بالفعل، وأمّا بالتخفيف فهي من الحروف العاطفة لا تقتضي اسماً ولا خبراً ولا تعمل شيئاً، (كَذَلِكَ) أي: مثل إنَّ المكسورة في إنها لا تغيّر الجملة، وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضيّ الخبر لفظاً أو تقديراً نحو : "ما خرج زيدٌ لكنَّ بكراً خارجٌ وعمروٌ"،

---

(١)- تقدمت ترجمته : (صـ: ٢٠٦) .

(٢)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٢٢) .

وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ اللاَّمُ مَعَ الْمَكْسُوْرَةِ دُوْنَهَا عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ الاِسْمِ إِذَا فُصِلَ بَيْنَـــهُ وَبَيْنَهَـــا، أَوْ عَلَى مَـــا بَيْنَهُمَـــا

وأمّا سائر الحروف المشبَّهة فلا يجوز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء بعـــد دخولها عليه .

(وَلِذَلِكَ) لأجل أنّ (إنَّ) المكسورة لا يغيّر معنى الابتداء، وسائر الحروف يغيّرها (دَخَلَتْ اللاَّمُ) أي: تدخل لام الابتداء للتأكيد (مَعَ) إنَّ (الْمَكْسُوْرَةِ) نحو: "إنّ زيداً لقائم"، (دُوْنَهَا) أي: دون (أنَّ) المفتوحة فلا يجوز دخول لام الابتـــداء على اسمها وخبرها، ويجوز (عَلَى الْخَبَرِ) أي: خبر (إنّ) المكسورة نحو: "إنّ زيداً لقائم"، (أَوْ الاِسْمِ) أي: اسم (إنَّ) (إِذَا فُصِلَ [1] بَيْنَهُ) أي: بين الاسم (وَبَيْنَهَـــا) أي: بين (إنَّ) المكسورة نحو: "إنَّ في الدار لزيداً"، (أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا) أي: يصحّ دخول اللام على لفظ توسّط بين اسم (إنَّ) وخبر (إنَّ) نحـــو: "إني لبفـــضلك واثقٌ" .

وإنما شرطوا الفصل بين اسمه وبينها لكراهتهم اجتماع حرفين متحدين في المعنى على اسم واحد، ولا يجوز دخول هذه اللام على (أنَّ)؛ لأنّ هذه اللام تدخل على صدر الجملة، و(أنَّ) المفتوحة تجعل الجملة مفرداً .

(١)- وذلك لا يكون إلاّ بالظرف وهو خبر (إنّ) كالمثال المذكور أو بظرف متعلق بالخبر نحو: "إنّ في الدار زيداً لقائم"، (حاشية عبد الحكيم) .

وَفِيْ (لَكِنَّ) ضَعِيْفٌ، وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُوْرَةُ فَيَلْزَمُهَا اللاَّمُ وَيَجُوْزُ إِلْغَاؤُهَا

(وَفِيْ لَكِنَّ [١] ضَعِيْفٌ) أي: دخول لام الابتداء على الخبر أو اسم (لكنَّ) إذا فصل بينهما ضعيفٌ وإن لم يزل معنى الابتداء؛ لأنّ وجود اللام يؤذن بالانفصال، و(لكنَّ) يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك، (وَتُخَفَّفُ) إنَّ (الْمَكْسُوْرَةُ) بترك التشديد، لثقل التشديد، لكثرة استعمالها (فَيَلْزَمُهَا اللاَّمُ) أي: يلزم دخول اللام في خبرها للفرق بين المخفّفة من المثقّلة، وبين (إنْ) النافية في مثل: "إنْ زيدٌ قائمٌ" إذا لم تعمل (إنْ) في الاسم لجواز إلغائها بعد التخفيف، وحمل عليه ما إذا عملت في الاسم مع عدم الالتباس طرداً للباب .

(وَيَجُوْزُ إِلْغَاؤُهَا) [٢] أي: إلغاء المكسورة بعد التخفيف فلا تعمل شيئاً لزوال مشابهتها بالفعل لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ ﴾ [٣]، وفي قوله: (يجوز) إشارة إلى جواز إعمالها مع التخفيف؛ لأنّ الأفعال التي حذفت منها شيء تعمل نحو: "لم يك" فكذلك الحروف المشبّهة بها .

---

(١)- على مذهب الكوفيين اعتباراً لبقاء معنى الابتداء معها كبقاء معنى الابتداء مع (إنّ)، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- لفوات قوّة شبه الفعل، لفوات فتح الآخر ونقصانها عن ثلاثة أحرف فالإلغاء على أنّ الشبه كان لاقتضائها الاسمين، ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر، والزيادة على حرفين، والإعمال على أنّ الشبه المعتبر إنما هو اقتضاؤها اسمين، (شرح المقدمة الكافية) .

(٣)- سورة يس : [الآية : ٣٢] .

وَيَجُوْزُ دُخُوْلُهَا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ خِلاَفاً لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيْ التَّعْمِيْمِ

(وَيَجُوْزُ دُخُوْلُهَا) أي: دخول (إنَّ) المكسورة بعد التخفيف (عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ) أي: الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر نحو باب كان، وباب عملت، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيْرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِيْنَ هَدَى اللهُ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِيْنَ ﴾ (٢)، وحينئذ يلزمها اللام في الخبر للفرق بين (إنْ) المخفّفة، والنافية، وإنما اختص دخول (إنَّ) المكسورة على هذين البابين؛ لأنها تقتضي صدارة الجملة الاسمية، وهذه الأفعال أيضاً تدخل على الجملة الاسمية وجوباً فيحصل مقتضاها في هذه الأفعال دون سائر الأفعال؛ لأنّه لا يلزم دخولها على الجملة الاسمية، (خِلاَفاً لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيْ التَّعْمِيْمِ) حيث قالوا: بجواز دخول (إنَّ) على جميع الأفعال عموماً من غير اختصاصها ببابي كان، وعلمت، و«البصريون» يقولون بعدم التعميم كما علمت، واستدل «الكوفيون» بقوله (٣):

بِاللهِ رَبُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٤)

(١)- سورة البقرة : [الآية : ١٤٣] .

(٢)- سورة الشعراء : [الآية : ١٨٦] .

(٣)- ينسب هذا البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية ترثي زوجها الزبير بن العوام وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

(٤)- تخريج البيت: "المفصل": (صـ: ٢٩٨)، "شرح الوافية": (٦٣٢/٢)، "شرح ابن يعيش": (٨١/٨)، "المقرب": (١١٢/١)، "التسهيل": (صـ: ٦٥)، "شرح الرضي": (٣٥٩/٢)، -

وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوْحَةُ، فَتَعْمَلُ فِيْ ضَمِيْرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقاً

حيث دخلت (إنْ) المخفّفة على فعل (قتلت) مع أنّه ليس من باب كان وعملت، فعلم أنها لا تختص بهذين البابين، ولا جواب عند «البصريين» إلاّ التحكم بأنّه خارج عن القياس فلا اعتبار به، (**وَتُخَفَّفُ**) أنَّ (**الْمَفْتُوْحَةُ**) أيضاً كما تخفّف المكسورة (**فَتَعْمَلُ**) عند التخفيف على سبيل الوجوب (**فِيْ ضَمِيْرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ**)[1] كما في قولنا: "أشهد أن لا إله إلاّ الله"، وإنما قالوا بوجوب إعمالها في ضمير الشأن؛ لأنهم لم يجدوا لها عملاً في الظاهر ففرضوا عمله في ضمير الشأن المقدّر لئلا يلزم مزية (إنَّ) المكسورة في العمل مع ضعف مشابهتها بالفعل على (أنَّ) مع قوّة مشابهتها بالفعل، (**فَتَدْخُلُ**) (أنْ) المفتوحة المخفّفة بعد العمل في ضمير الشأن (**عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقاً**) أي: سواءٌ كانت اسميةً نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ ﴾[2]، أو فعليةً نحو: "بلغني أنْ قد قام زيدٌ"، وسواءٌ كان فعلها من بابي كان وعلمت، أو لا، كما ترى في المثال؛ لأنها تقتضي جملةً

- "خزانة الأدب": (٣٤٨/٤)، "المغني": (٢٤/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٣٥٣/١)، "اللامات": (صـ: ١٢١) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (إنْ قتلت لمسلماً) حيث ولي (إنْ) المخفّفة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو (قتلت) وهذا شاذٌّ لا يقاس عليه إلاّ عند «الأخفش».

(١)- والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدّر لكن دوام العمل في المقدّر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى، (جامي).

(٢)- سورة يونس: [الآية: ١٠].

وَشَـــذَّ إِعْمَالُهَـــا فِيْ غَيْـــرِهِ، وَيَلْزَمُهَا مَـــعَ الْفِعْـــلِ

اسميةً، والجملة الفعلية صارت حينئذ اسميةً؛ لأنها خبر لضمير الشأن وهو مع الخبر جملةٌ اسميةٌ دخلت عليها (أنْ) وحصل لها ما اقتضاها، (**وَشَذَّ إِعْمَالُهَا**) أي: إعمال (أنْ) المفتوحة (**فِيْ غَيْرِهِ**) أي: في غير ضمير الشأن كقول الشاعر [١]:

فلو أنَّك في يوم الرخـــاء سألتـــني فراقَكِ[٢] لم أبخل وأنتِ صديـــق [٣]

حيث دخل (أنَّ) المفتوحة المشدّدة في قولـــه: (فلو أنَّك) على كـــاف الخطاب، والمراد من يوم الرخاء يومُ الوصال .

والشاعر يصف نفسه بالجود والسخاء ويقول: يا حبيبتي وصالك أحبُّ إليَّ من كلّ شيء ومع ذلك لو سألتني فراقك لسمحت به و لم أبخل، ويحتمل أن يكون وصفاً بكمال الإطاعة والانقياد حيث يرضى بالفراق طلباً لمرضـــاتها ولا يطلب رضاء نفسه لكن هذا المعنى لا يلائم المبنى .

(**وَيَلْزَمُهَا**) أي: يلزم (أنْ) المفتوحة المخفّفة (**مَعَ الْفِعْلِ**) أي : إذا دخلـــت

---

(١)- لم يعلم قائله و لم أعثر على من نسبه لقائل معين .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (طلاقك) بدل (فراقك) .

(٣)- تخريج البيت: "المفصل": (صـــ: ٢٩٧)، "شرح الوافية": (٦٣٦/٢)، "شرح ابن يعيش": (٧١/٨)، "المقرب": (١١١/١)، "شرح الرضي": (٣٥٩/٢)، "شرح ابن عقيل": (٣٨٤/١)، "شرح الأشموني": (٢٩٠/١)، "خزانة الأدب": (٤٦٥/٢)، "الهمع": (١٤٣/١)، "لسان العرب": (صدق)، "شرح الألفية" للمرادي: (٣٥٤/١) وغيرها .

الْسِّيْنُ، أَوْ سَــوْفَ أَوْ قَــدْ، أَوْ حَــرْفُ النَّفْــيِ

على الأفعال أحدُ الأمور المذكورة فيما بعدُ، (الْسِّيْنُ أَوْ سَوْفَ) معــه إذا كــان الفعل مضارعاً مثبتاً كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضَــى ﴾[١]، وسوف كما في قوله[٢]:

واعلَــمْ فَعِلْــمُ المَــرْءِ يَنْفَعُــهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِيْ كُلُّ مــا قُدِرَا[٣]

• (أَوْ قَدْ) إذا كان الفعل الداخل عليه ماضياً مثبتاً نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوْا رِسَالاَتِ رَبِّهِمْ ﴾[٤]، (أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ) إن كان الفعل الداخل عليه ماضياً منفياً نحو: "علمتُ أنْ ما خرج زيدٌ"، أو مضارعاً منفياً نحو قوله تعــالى: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[٥]، وكقوله تعــالى: ﴿ أَ يَحْــسَبُ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[٦]، وكقولك: "علمت أنْ لن يخرج زيدٌ"، وجميع ذلك إمّــا ليكون هذه الحروف عوضاً عن المحذوف، وإمّا لئلا يلتبس بــ:(أنْ) المصدرية؛ لأنّ المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة .

وإنما قال: (مع الفعل)؛ لأنّه حين دخولها على الاسم لا يلزم شيء مــن

---

(١)- سورة المزمل : [الآية : ٢٠] .

(٢)- لم أعثر على من نسبه لقائل معين.

(٣)- تقدّم تخريجه : (صـ: ٥٨٦)

(٤)- سورة الجن : [الآية : ٢٨] .

(٥)- سورة طه : [الآية : ٨٩] .

(٦)- سورة البلد : [الآية : ٧] .

وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيْـــهِ، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَـــى عَلَى الأَفْصَـــحِ

هذه الأمور لعدم التباسها بـــ:(أنْ) المصدرية .

(وَكَـــأَنَّ) [١] من الحروف المشبّهة بالفعل للتشبيه نحو: "كأنّ زيداً الأسد" أي: زيد كالأسد، (وَتُخَفَّفُ) (كأنْ) بترك التشديد، وتستعمل بسكون النـــون (فَتُلْغَى) عن العمل حينئذ لزوال مشابهتها بالفعل (عَلَى الأَفْصَحِ) أي: الاستعمال الأفصح نحو: "كأنْ زيدٌ أسدٌ"، أو كما قال [٢]:

وَنَحْـــرٍ مُشْـــرِقِ اللَّـــوْنِ [٣] كَـــأَنْ ثَـــدْيَـــاهُ حُقَّـــانِ [٤]

ولو كانت عاملةً لكان: (ثدييه حقان) .

وإنما قال: (على الأفصح) لأنها جاءت عاملةً مع التخفيف أيضاً كما في قوله [٥]:

---

(١)- وذكر «الزمخشري» أنها مركبة من كاف التشبيه، و(إنّ)، وأصله عنده "إنّ زيداً كالأسد" فقدمت الكاف ودخلت على (إنّ) المكسورة ففتحت؛ لأنّ الكاف من حروف الجرّ، وقد تقدّم أنها تفتح معها، (رصاص) .

(٢)- لم أهتد إلى قائله .

(٣)- في بعض الشواهد: وَصَـــدْرٍ مُشْـــرِقِ النَّـــحْـــرِ .....

(٤)- تخريج البيت: "أوضح المسالك": (٣٧٨/١)، "شرح الأشموني": (٣٢٤/١)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ٣٨٩)، "خزانة الأدب": (٣٩٢/١٠، ٢٩٤)، "الدرر": (١٩٩/٢)، "شرح التصريح": (١٣٤/١)، "شرح ابن عقيل": (صـــ: ١٩٧)، "لسان العرب": (٣٠/١٣) (أنن)، "المقاصد النحوية": (٣٠٥/٢)، "همع الهوامع": (١٤٣/١) وغيرها .

(٥)- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج [تقدّمت ترجمته: (صـــ: ٦١٧)] .

وَ(لَكِنَّ) لِلاسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنىً، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى، وَيَجُوْزُ مَعَهَا

كأنْ وَرِيْدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ ..... (١)

(وَلَكِنَّ) من الحروف المشبّهة بالفعل (لِلاسْتِدْرَاكِ) أي: لطلب درك السامع ما عساه أن يتوهم خلاف المقصود فتقول: "جاءني زيد لكنَّ عمراً ما جاءني" حيث يتوهم السامع مجيء عمرو أيضاً لعلاقة بينهما، (تَتَوَسَّطُ) كلمة لكنَّ (بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنىً) بأن يكون أحدهما نفياً والآخر إثباتاً؛ لأنّ الاستدراك بمنزلة الاستثناء فكما أنّ المستثنى يجب أن يكون مغايراً للمستثنى منه في الحكم كذلك يجب أن يكون المستدرك مغايراً في المعنى للمستدرك منه، سواءٌ كان ثمّه تغاير لفظي نحو: "جاءني زيد لكنَّ عمراً ما جاءني"، أو لم يكن نحو: "زيد حاضر لكنَّ عمراً مسافر" فإن الجملتين ههنا وإن كانتا في اللفظ مثبتتين لكن في المعنى متغايرين وهو المطلوب، (وَتُخَفَّفُ) (لكنَّ) بترك التشديد وسكون النون (فَتُلْغَى) عن العمل حينئذ كأخواتها، ولأنها أشبهت (لكنْ) العاطفةَ في اللفظ فأجريت مجراها في ترك العمل ، (وَيَجُوْزُ مَعَهَا) أي : مع (لكن) مشدّدةً أو

---

(١)- تخريج البيت: "شرح التصريح": (٢٣٤/١)، "المقاصد النحوية": (٢٩٩/٢)، "أوضح المسالك": (٣٧٥/١)، "تاج العروس": (خلب)، "خزانة الأدب": (٤١٧/١٠)، "شرح أبيات سيبويه": (٧٥/٢)، "لسان العرب": (خلب)، "ملحق ديوان رؤبة": (صـ: ١٦٩)، "الجنى الداني": (صـ: ٥٧٥) وغيرها .

(**الشاهد فيه**): هنا قوله: (كَأَنْ وَرِيْدَيْهِ رِشَاءَا) حيث عملت (كأنْ) المخففة في المبتدأ والخبر .

الْوَاوُ، وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ : لَيْتَ زَيْداً قَائِماً، وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي

مخفّفةً (الْـوَاوُ) في أولها فيقال: "ولكنْ"، نحو "قام زيدٌ ولكنَّ عمراً قاعدٌ"، وهذه الواو إمّا لعطف الجملة على الجملة، أو معترضةٌ بين الجملتين .

(وَلَيْتَ) من الحروف المشبّهة بالفعل موضوعةٌ (لِلتَّمَنِّـي) أي: لإنـشائه، والتمني هو طلب أمر مستبعد عادةً أو مستحيل؛ لأنّ الإنسان قد يتمنى الطيران في السماء وهو يعلم أنّه لا يدركها، فهي تدخل على الممكنـات، والمحـالات بخلاف الترجي فإنّه لا يكون إلاّ فيما يمكن وقوعه، ولذا أجاز أن يقول: "ليت الشباب يعود"، ولا يجوز أن يقول: "لعل الشباب يعود"؛ لأنّه يعلم أنّه لا يعود، (وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ[1] لَيْتَ زَيْداً قَائِماً) بنصب الجزئين على المفعولية بتقدير فعل التمني أي: تمنيتُ أو أتمنى زيداً قائماً .

(وَلَعَلَّ)[2] من الحروف المشبّهة بالفعـل موضـوعةٌ (لِلتَّرَجِّـي)[3] أي: لإنشائه والفرق بينهما ما مرّ نحو:

أُحبُّ الصالحـين ولسـتُ منهـم لعـلَّ اللهُ يَرْزُقُـني صـلاحـاً[4]

(١)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٢٣) .

(٢)- قوله: (ولعل للترجي) ذهب «الأخفش» و«الكسائي» إلى أنها تكون للتعليل بمعنى اللام، وذهب «الفراء» ومن وافقه من «الكوفيين» إلى أنها تكون للاستفهام، ونقل البعض عن «الفراء»: أنّ (لعل) للشكّ، وقال بعضهم: إنّ كونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عن البصريين، (حاشية عبد الحكيم) .

(٣)- الترجي يستعمل في الممكن نحو: ﴿ لَعَلَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً ﴾ سورة الطلاق: [الآية : ١] .

(٤)- تقدّم تخريجه : (صـ: ٦٨٧) .

وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا .

وجاء في (لعلَّ) لغات: عَلَّ، وعنَّ، ولعنَّ، وغيرها [١]، وأصل الكلّ: علَّ (وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا) أي: بجعل لعلَّ من الحروف الجارّة كما هو في لغة «عقيل» وهو حيٌّ من أحياء العرب فيقولون: "لعلَّ زيدٍ قائمٌ" بأن يكون الجارّ مع المجرور مبتدأً، و(قائم) خبره كما في: "بحسبِك درهمٌ" .

* * * * *

---

(١)- وفي لعلّ عشر لغات: لعلّ، وعلّ، ولعنّ، وعنّ، ولغنّ، وغنّ، ولانّ، ورعنّ، ورعلّ، ولعا، بالعين المهملة و بالغين المعجمة، (مصباح الراغب) .

[الحروف العاطفة]

الْحُرُوْفُ الْعَاطِفَةُ: وَهِيَ الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ، فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ لِلْجَمْعِ، فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً لاَ تَرْتِيْبَ فِيْهَا

[الحروف العاطفة]

(**الْحُرُوْفُ الْعَاطِفَةُ**) تجيء لإدخال الثاني في إعراب الأول وحكمه، وسمّيت بحروف العطف؛ لأنّ العطف في اللغة الميلُ، وهي تميل المعطوف إلى المعطوف عليه، (**وَهِيَ**) عشرة (**الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ، فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ**) الأُول بضمّ الهمزة وفتح الواو جمع أولى، أي: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، (**لِلْجَمْعِ**) أي : بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الحاصل للأول، والجمع قد يكون بين المفردين في كون المعطوف والمعطوف عليه مسنداً أو مسنداً إليه نحو: "زيد عالمٌ وقاريءٌ، وزيدٌ وعمروٌ قائمان"، أو كونهما مفعولين، أو حالين، أو تمييزين، ولا يخفى أمثلتها، أو في الجملتين نحو: "جاءني زيدٌ وذهب عمروٌ" فالكلّ مشتركٌ في معنى الجمعية .

ثم ذكر الفرق بين كلّ واحدٍ من هذه الأربعة وقال: (**فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً**) أي: من غير اعتبار ترتيبٍ أو قرانٍ أو تراخٍ بين المعطوف والمعطوف عليه (**لاَ تَرْتِيْبَ فِيْهَا**) أي: في العطف بالواو فإذا قلتَ: "جاءني زيدٌ وعمروٌ" أفاد ثبوت المجيء لهما مطلقاً، ولم يعلم منه مجيئهما معاً، ولا تقدُّم أحدهما على الآخر بالترتيب الذي ذكر في اللفظ .

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ، وَ(ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ، وَ(حَتَّى) مِثْلُهَا، وَمَعْطُوْفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتْبُوْعِهِ لِيُفِيْدَ قُوَّةً أَوْ ضُعْفاً، وَ(أَوْ)

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ) فإذا قلت: "جاءني زيد فعمروٌ" علم منه الترتيب بلا مهلة أي: متعاقباً له، (وَثُمَّ مِثْلُهَا) أي: مثل الفاء في إفادة الترتيب لكن (بِمُهْلَةٍ) فإذا قلت: "جاءني زيدٌ ثم عمروٌ" كان زيد متقدماً على عمروٍ في المجيء وبينهما مهلة، (وَحَتَّى مِثْلُهَا) أي: مثل (ثمَّ) في إفادة الترتيب بمهلة لكن زمان المهلة في (حتى) أقلّ من زمان المهلة في (ثمَّ)، فـ:(حتى) متوسّطة بين الفاء، وثمَّ، لكن الترتيب في (حتى) لا يشترط أن يكون في الخارج بل يكفي فيها الترتيب ذهناً كما في قولهم: "مات الناس حتى الأنبياء" لا يلزم أن يكون موت الأنبياء واقعاً بعد موت الناس، وهذا بخلاف الفاء، وثمَّ، (وَمَعْطُوْفُهَا) أي: يشترط في معطوف (حتى) أن يكون (جُزْءاً مِنْ مَتْبُوْعِهِ) أي: المعطوف عليه نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها"، وذلك ليتحقق فيه معنى الغاية التي وضعت لها (حتى) (لِيُفِيْدَ)[1] هذا العطف بـ:(حتى) (قُوَّةً أَوْ ضُعْفاً) وتحصيل الغاية بذكر الأقوى أو الأضعف بعد (حتى) بالنسبة إلى ما قبلها كقولك في غاية الأقوى: "مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الجيش حتى الأمير"، وفي الأضعف نحو: "قدم الحاج حتى المشاة"، ولو قلت: بالعكس فيهما لم يجز .

(وَأَوْ) تجيء لشكّ المتكلم نحو: "جاءني زيد أو عمرو" ؛ لإبهامه على

---

(١)- واللام يتعلق بمفهوم الكلام كأنّه قال بعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوةً أو ضعفاً، (هندي) .

وَ(إِمَّـا)، وَ(أَمْ) لأَحَـدِ الأَمْـرَيْنِ مُبْهَمـاً، وَ(أَمْ) الْمُتَّصِلَـةُ

المخاطب قصداً لغرض من الأغراض، وللإباحة نحو: "كلْ أو اشربْ" ويجـوز الجمع بينهما، والتخيير نحو: "خذ هذا أو هذا" فلا يجوز الجمع بينهما، (وَإِمَّـا، وَأَمْ)[1] سيأتي بيانهما، فهذه الثلاثة من الحروف العاطفة تشترك في كونها (لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ) أو الأمور (مُبْهَماً) لا على التعيين أي: يتعلق الحكم بواحد من المعطوف أو المعطوف عليه لا بكليهما، لكن ذلك الواحد غير معين عند المـتكلم نحـو: "جاءني زيدٌ أو عمروٌ، أ زيدٌ عندك أم عمروٌ، وهذا إمّا عالم أو شاعر".

ثم ذكر الفرق بين معاني (أم)، و(أمّا) وأحكامهما بقوله: (وَأَمْ الْمُتَّـصِلَةُ ..... إلخ).

اعلم: أنّ (أم) للاستفهام على نوعين، متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة هـي يسأل بها عن تعيين أحد الأمرين بعد علم السائل بثبوت أحدهما مبهماً بخلاف (أو، وإمّا) فإنّ السائل بهما لا يعلم ثبوت أحدهما أصلاً، وسمّيت متصلةً لاتصال ما بعده بما قبله في الاستفهام بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، أو لأنّ الكلام

---

(١)- والفرق بين (أو)، و(إمّا)، و(أم): أنّ (أو)، و(إمّا) للإخبار بأحدهما إن كانتا في الخبر، أو لطلب أحد الأمرين إن كانتا في الأمر فيما أصله المنع نحو: "خذ إمّا هذا وإمّا ذاك"، أو للإباحة إن كانتا فيما ثبت فضله فيهما نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وأمّا إذا وقعتا في الاستفهام فالفصل بينهما أنّ (أو)، (إمّا) سؤال عن أحد الأمرين مبهماً، و(أم) سؤال عن أحد الأمرين معيّناً، فالسائل في (أو)، و(إمّا) جاهل بثبوت أحدهما فهو يسأل عنه، والسائل في (أم) عالم بثبوت أحد الأمرين فهو يسأل عن التعيين، ومن ثمّ كان جوابها بالتعيين دون (نعم) أو (لا)، (شرح مقدّمة الكافية).

لاَزِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ يَلِيْهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ، وَالآخَرُ الْهَمْزَةَ بَعْدَ ثُبُوْتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ

مع (أم) المتصلة كلامٌ واحدٌ لا كلامان منفصلان كما في (أم) المنقطعة، والمنقطعة ما يقصد به الإعراض عن الإخبار الأوَّل والاستئناف بسؤال آخر، وتسمَّى المنقطعة منفصلةً أيضاً لانفصال ما قبلها عن ما بعدها واستقلاله برأسه .

فقوله : (وأم المتصلة) احتراز عن (أم) المنفصلة، تستعمل بثلاثة شروط:

أحدها: أنها (لاَزِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ) أي: تجيء بعد همزة الاستفهام بلا فاصلة، ولا تستعمل مع (هل) للاستفهام .

والشرط الثاني: أن (يَلِيْهَا) أي: يتصل بـ:(أم) المتصلة (أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ) أي: المتماثلين في الإبهام، وفي كونهما اسمين أو فعلين، (وَالآخَرُ) من المستويين أي: المتماثلين يلي (الْهَمْزَةَ) الواقعة قبله أي: إن كان بعد همزة الاستفهام اسم فكذلك يكون بعد (أم) المتصلة أيضاً اسم نحو: "أ رجلٌ في الدار أم امرأةٌ"، وإن كان بعد همزة الاستفهام فعلٌ يكون بعد (أم) المتصلة أيضاً فعلٌ نحو: "أ قام زيدٌ أم قعدَ"، وإن كان بعدها جملة اسمية فجملة اسمية، وإن كانت فعلية ففعلية كما ترى في المثالين .

والشرط الثالث فيه: أن يكون الاستفهام (بَعْدَ ثُبُوْتِ أَحَدِهِمَا) أي: أحد المستويين عند المتكلم، ومحقّقة لكن لا على التعيين، والسؤال بـ:(أم) إنما يكون (لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ) لأنّه علم ثبوت أحدهما لكن جهل عينه فيسأل عن المخاطب

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً ؟ وَمِنْ ثَمَّ: كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِيْنِ دُوْنَ (نَعَمْ) أَوْ (لاَ)

تعيينه ويقول: "أ زيدٌ عندكَ أم عمروٌ" .

(**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّ (أم) يليها أحدُ المستويين والآخر يلي الهمزة (**لَمْ يَجُزْ**) أن يقال: (**أَ رَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً**) [1]؛ لأنّ ما يلي الهمزةَ فعلٌ، وما يلي (أم) اسمٌ، والشرط أن يكون ما يليهما من نوع واحد، (**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّ الاستفهام بـ:(أم) يقتضي أن يكون لتعيين أحد الأمرين (**كَانَ جَوَابُهَا**) أي: يلزم أن يكون جواب السؤال بـ:(أم) المتصلة (**بِالتَّعْيِيْنِ**) فتقول في جواب من قال : "أ زيدٌ أفضل أم عمروٌ" : "زيدٌ" إن كان هو الأفضل، و"عمروٌ"، إن كان هو الأفضل، (**دُوْنَ نَعَمْ، أَوْ لاَ**) أي: لا يصحّ أن تقول في جواب السؤال المذكور : (نعم)، أو (لا)؛ لأنهما لا يفيدان التعيين، والسؤال إنما كان لطلب التعيين لا للنفي والإثبات، بخلاف السؤال بـ:(أو، وإما)؛ لأنّه لا يطلب فيهما من المخاطب التعيينُ بل الحكم على أحدهما غير معيّن، فإذا قُلتَ: "هل ضربت زيداً

---

(١)- المنقول عن «سيبويه» أنّ مثل هذا جائز حسن، قال «سيبويه»: "واعلم: أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنّك لا تسأله عن اللقى وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ..... ولو قلت: "أ لقيت زيداً أم عمراً" كان جائزاً حسناً، ولو قلت: "أ عندك زيد أم عمرو" كان كذلك، وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ....." اهـ، ينظر: "سيبويه": (١/٤٨٣، ٤٨٤)، "المقتضب": (٣/٢٨٨)، "شرح الرضي": (٢/٣٧٣) وغيرها .

وَالْمُنْقَطِعَةُ كَـ: (بَلْ)، وَالْهَمْزَةِ مِثْلُ: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، وَ(إِمَّا) قَبْلَ الْمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ

أو عمراً" صحّ في جوابه أن يقال: "نعم"، أي: نعم ضربت أحدهما، وإن أجاب بالتعيين كان الجواب زائداً على السؤال وأفاد زيادة الإيضاح، ويصحّ في جوابه أن يقال: "لا" بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما .

(وَالْمُنْقَطِعَةُ) أي: (أم) المنقطعة في المعنى (كَـ: بَلْ) للإضراب عن الأول، (وَالْهَمْزَةِ) للاستفهام عن الأمر الثاني، (مِثْلُ) أي: كما إذا رأيت شبحاً من بعيد وظننته قطيعةَ إبلٍ فقلت: (**إِنَّهَا لَإِبِلٌ**) مخبراً عن اعتقادك جزماً، فعلمتَ عن قريبٍ أنّها ليست بإبلٍ فأعرضتَ عن هذا الإخبار وشككتَ أنها شاةٌ، أو شيء آخر، فسألت عنه وقلت: (**أَمْ شَاءٌ**) فمعناها: بل هي شياةٌ أو شيء آخر لم يحصل لك علمه تيقناً أو تحققاً .

واعلم : أنّ (أم) المنقطعة لا تستعمل إلاّ في الخبر كما رأيت في المثال، أو في الاستفهام نحو: "زيد عندك أم عمروٌ" فسألت أوّلاً عن وجود زيدٍ، ثم أضربت عن السؤال الأول وأخذت في السؤال الثاني عن وجود عمروٍ .

(وَ) زيادة كلمة (إِمَّا) [1] أُخرى (**قَبْلَ الْمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ**) [2] إذا كان

---

(١)- إشارة إلى الفرق بين (أو)، و(إمّا)، والفرق بينهما ليس إلاّ بأمر لفظي وهو أنّه واجب أن يتقدم في صورة (إمّا) على المعطوف عليه (إمّا) أخرى، وليس بواجب في (أو)، (**سعيدي**) .

(٢)- أي: غير مستعملة إلاّ معها، يعني: إذا عطف شيء على شيءٍ آخر بـ:(إمّا) يلزم أن يصدر =

مَعَ (إِمَّا) جَائِزَةٌ مَعَ (أَوْ) . وَ(لاَ)، وَ(بَلْ)، وَ(لَكِنْ) لأَحَدِهِمَا مُعَيَّنـاً

إذا كان المعطوف مذكوراً (مَعَ إِمَّا)[1] العاطفة نحو: "جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ" ليعلم من أول الأمر أنّ الكلام مبني على الشكّ، (جَائِزَةٌ مَعَ أَوْ) أي: تقديم (إمّا) على المعطوف عليه جائزٌ ليس بلازمٍ إذا كان العطف بـ:(أو)، فتقول: "جاءني إمّا زيدٌ أو عمروٌ"، ولك أن تقول: "جاءني زيدٌ أو عمروٌ" بدون (إمّا) .

(وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ) هذه الثلاثة من حروف العطف تابعة لمتبوعها في اللفظ لا في المعنى، بخلاف الأربعة الأُول، وهذه الثلاثة تجيء (لأَحَدِهِمَا) من المعطوف والمعطوف عليه (مُعَيَّناً) بخلاف الثلاثة المتقدمة عليها فإنّ الحكم فيها يكون على أحدهما مبهماً، وفي هذه الثلاثة الحكم على أحد الشيئين مُعيّناً لا مبهماً، فـ:(لا) لنفي ما وجب للمعطوف عليه عن المعطوف كما تقول: "جاءني زيدٌ لا عمروٌ" فقد نفيت المجيء الثابت لزيدٍ عن عمروٍ، ولا تجيء (لا) إلاّ بعد الإثبات، و(بل) لنقل الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف فهي بعكس (لا) في المعنى كما تقول: "خذ ديناراً بل درهماً"، وتقول في الجملة الخبرية الموجبة: "جاءني زيدٌ بل عمروٌ"، معناه: ثبوت المجيء لعمرو قطعاً، وفي المنفية نحو: "ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ" يحتمل المعنيين، فقيل: معناه: إثبات عدم المجيء لعمرو قطعاً، وقال بعضهم: معناه : بل عمروٌ جاءني، وأمّا المعطوف عليه فهو

- المعطوف عليه أوّلاً بـ: (إمّا) ثمّ يعطف عليه المعطوف بـ: (إمّا) نحو: "جاءني إمّا زيد وإمّا عمروٌ" ليعلم من أوّل الأمر أنّ الكلام مبنيٌ على الشكّ، (جامي) .

وَ(لَكِـــنْ) لاَزِمَـــةٌ لِلنَّفْـــيِ .

في حكم المسكوت عنه نفياً وإثباتاً، وقد تجيء لمجرد الانتقال من قصة إلى قصة نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴾[1] .

(وَلَكِنْ) بالتخفيف لا بالتشديد من الحروف العاطفة (لاَزِمَةٌ لِلنَّفْيِ) بـــأن يكون قبلها نفي نحو: "ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ جاءني" وعدم مجيء زيد بـــاقٍ بحاله فهي كـكلمة (لا) في الإيجاب نحو: "جاءني زيد لا عمروٌ" أو يكون بعدها نفي نحو: "جاءني زيد لكن عمروٌ لم يجيء" .

* * * * *

(١)- سورة البروج : [الآية : ٢٠ - ٢١] .

[حروف التنبيه]

حُـرُوْفُ الْتَّنْبِيْـهِ : أَلاَ، وَأَمَـا، وَهَـا .

[حروف التنبيه]

(حُرُوْفُ الْتَّنْبِيْه) تجيء لإيقاظ المخاطب ودفع الغفلة والذهول عنه ولـذا سمّيت بها [١]، وهي ثلاثةٌ (أَلاَ، وَأَمَا، وَهَا) ولها صدر الكلام ليتنبه له ابتداءً، فـ: (ألا، وأما) تدخل على الجملات نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ الْمُفْسِدُوْنَ ﴾ [٢]، وكما قال الشاعر[٣]:

أمَا والذي أضحك وأبكى والـذي أمات وأحيا والذي أمرُه الأمـرُ [٤]

و(ها) تدخل على المفردات، وعلى أسماء الإشارة كثيراً نحـو: "هـذا،

---

(١)- لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "المفصل": (صـ: ٣٠٧)، "شرح ابن يعيش": (١١٤/٨)، "شرح الرضي": (٣٨٠/٢) وغيرها .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ١٢] .

(٣)- ينسب هذا البيت لأبي صخر عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي، شاعر من الفصحاء، كان في العصر الأموي موالياً لبني مروان، توفي سنة (٨٠ هـ)، انظر: "الأعلام": (٩٠/٤)، "خزانة الأدب": (٢٦١/٣)، "سمط اللالي": (صـ: ٣٩٩)، "الأغاني": (٩٨/٢٤) وغيرها .

(٤)- **تخريج البيت:** "مصباح الراغب": (صـ: ٦٨٦)، "شرح أشعار الهذليين" للسكري: (صـ: ٩٥٧)، "الأغاني": (٢٣٠/٦)، "المفصل": (صـ: ٣٠٩)، "شرح ابن يعيش": (١١٤/٨)، "الهمع": (٨٧/٢)، "الدرر": (٨٧/٢) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (أما) حيث أتى بحرف التنبيه لينبه المخاطب على ما بعده .

.....

وهؤلاء"، وقد يفصل بين (ها)، واسم الإشارة بالضمير نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُوْلاَءِ تُحِبُّوْنَهُمْ ﴾ (١)، وقد تكرّر (ها) على اسم الإشارة أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ جَادَلْتُمْ ﴾ (٢).

* * * * *

(١)- سورة آل عمران : [الآية : ١١٩] .

(٢)- سورة النساء : [الآية : ١٠٩] .

[حُروفُ النداء]

حُرُوْفُ النِّدَاءِ: (يَا) أَعَمُّهَا، وَ(أَيَا) وَ(هَيَا) **لِلْبَعِيْدِ**، وَ(أَيْ) **وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيْبِ** .

[حروف النداء]

(**حُرُوْفُ النِّدَاءِ**) تأتي بها لتنبيه المدعوّ ودعائه ليجيب ويسمع ما تريد منه، وهي خمسةٌ: يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة، فالأول (**يَا**) وهي (**أَعَمُّهَا**) أي: يستعمل في القريب والبعيد والمتوسّط بينهما من غير فرق .

(**وَأَيَا، وَهَيَا**) تستعملان (**لِلْبَعِيْدِ**) أي: لنداء من هو بعيدٌ منك حقيقةً أو حكماً كالساهي، أو النائم، أو المتحير، أو المنكر، وإن كان قريباً منك في الظاهر .

(**وَأَيْ، وَالْهَمْزَةُ**) تُستعملان (**لِلْقَرِيْبِ**) أي: لنداء من هو قريبٌ منك؛ لأنّ (أيا، وهيا) لكثرة حروفهما ومدّ الآخر تُعِيْنُ في مدّ الصوت المطلوب في إسماع البعيد، و(أيْ)، والهمزةُ منتفٍ فيه كلاهما، فهما للقريب، ويقتضي ذلك أن يكون الهمزة للأقرب من (أيْ)، لكونه أقلّ من الكلّ .

* * * * *

[حروف الإيجاب]

حُرُوْفُ الإِيْجَابِ: نَعَمْ، وَبَلَى، وَإِيْ، وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ، فَـ:(نَعَمْ) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَـا، وَ(بَلَى) مُخْتَصَّـةٌ بِإِيجَابِ النَّفْـيِ

[حروف الإيجاب]

ولمّا كان الإيجاب مبنياً على النداء أعقبه ببيانه فقال: (**حُرُوْفُ الإِيجَابِ**) سمّيت بذلك؛ لأنّ في كلّها معنى التصديق، وتحقّق الأمر المستفهم عنه نفياً كان أو إثباتاً لا الإيجاب المقابل للنفي، وهي ستةٌ (**نَعَـمْ**) بفتح النون والعين، وجـاء بكسرهما وسكون الآخر، (**وَبَلَى**) بفتح الأولين والألف المقصورة، قال «الفـراء»[1]: أصله (بل) زيدت عليه الألف في الوقف، (**وَإِيْ**) بكسر الهمزة وسكون الياء المعروفة، (**وَأَجَلْ**) بفتح الهمزة والجيم وسكون الآخر، (**وَجَيْـرِ**) بفـتح الجـيم وسكون الياء التحتانية وكسر الراء، (**وَإِنَّ**) بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة، (**فَـ: نَعَمْ مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا**) أي: محقّقةٌ ومثبتةٌ لما تقدمها من إيجابٍ أو نفيٍ، سواءٌ كانا في صورة الخبر أو في صورة الاستفهام، فإذا قلت: "نعم"، في جواب مـن قال: "قام زيد، أو أ قام زيد" كان معناه: تقرير الإثبات، وإن قلت: "نعم"، في جواب من قال: "ما قام زيدٌ، أو أ ما قام زيد" كان معناه: تقرير النفي، (**وَبَلَـى مُخْتَصَّةٌ بِإِيْجَابِ النَّفْيِ**) أي: تجيء في كلام العرب بعد الإثبات فينقـض النفـي

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٢٣) .

وَ(إِيْ) لِلإِثْبَاتِ بَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ

السابق ويجعله مثبتاً ويغيّر النفي بجعله إيجاباً، سواءٌ كان النفي في الجملة الخبرية كما إذا قيل: "ما قام زيد" فتقول: "بلى" أي قد قام، أو في الجملة الاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوْا بَلَى ﴾ [1] أي: أنت ربُّنا حقّاً، فلو قال ههنا في موضع بلى: "نعم" لكان كُفراً؛ لأنّه يصير معناه: لستَ بربِّنا، والصحيح أنّه لا يكون كُفراً لاحتمال أن يكون (نعم) تصديقاً للإثبات الذي علم من إنكار النفي كما لو قال لأحد: "أ ليس لي عليك ألف درهم" فقيل في جوابه: "نعم" كان إقراراً بالألف، وهذا بناءً على كون الاستفهام للإنكار، وإنكارُ النفي إثباتٌ، ونظيره ما جاء في حديث «الخثعمية» إذ قال لها صلى الله تعالى عليه وسلم: « لو كان على أبيكِ دينٌ فقضيته أما كان يقبل منكِ ؟ فقالت: نعم، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: فدين الله تعالى أحقُّ » [2]، فقولها: "نعم" إيجاب للقبول لا تصديق للنفي .

(وَإِيْ) من حروف الإيجاب تستعمل (لِلإِثْبَاتِ) أي: لإثبات مضمون الجملة الواقعة (**بَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ**) كما إذا قيل: هل قام زيد ؟ قلت: "إيْ والله"، وقال بعضهم: إنّ (إيْ) بمعنى (نعم) لتقرير الكلام السابق موجباً كان أو منفياً

(١) - سورة الأعراف : [الآية : ١٧٢] .

(٢)- **تخريج الحديث**: أخرجه المتقي في "كنز العمال": (حديث: ١٢٨٥٧) وعزاه إلى الطبراني، وأبي نعيم، وابن جرير .

وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ، وَ(أَجَلْ)، وَ(جَيْرِ)، وَ(إِنَّ) تَصْدِيْقٌ لِلْمُخْبِرِ

كما يقال: لا تضربْني، فتقول: "إي والله لا أضربك"، وكما يقال: ما ضرب زيد، فتقول: "إيْ والله ما ضرب زيد"، وهذا هو المستعمل عند العرب اليوم، (وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ) ولا يستعمل في غير القسم كما إذا قيل لك: هل كان كذا ؟ فتقول: "إيْ والله" أي: أقسم بالله إنّه كان كذا، ولا يصرّح بفعل القسم بعدها؛ لأنها مختصّة بالقسم فقامت مقامه واستغنى عنه، وأيضاً يختص في القسم باسم الجلالة، والرّبّ، ولعُمري، فيقال: "إيْ والله، وإيْ وربي، وإيْ لعمري" .

(وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ) هذه الثلاثة (تَصْدِيْقٌ لِلْمُخْبِرِ) [1] بصيغة اسم الفاعل أي: تجيء لتصديق من أخبر بكلام، سواءٌ كان موجباً كما تقول في تصديق من أخبرك وقال: جاء زيدٌ، : "أجل، أو جير، أو إنّ" أي: صحيحٌ كلامُك، أو كان الخبر منفياً كما تقول في جواب من قال: لم يجيء زيدٌ، : "أجل، أو جير، أو إنّ" أي: أصدّقك في هذا الخبر: ولم يجيء زيدٌ، ولهذا لا تجيء هذه الحروف في جواب الاستفهام ولا بعد ما فيه معنى الطلب كالأمر، والنهي، لأنّه لا خبر فيه حتى يصدّقه .

(١)- في بعض نسخ المتن : (للخبر) بدل (للمخبر) .

[حروف الزيادة]

حُـرُوْفُ الزِّيَـادَةِ: إِنْ، وَأَنْ، وَمَـا، وَمَـنْ، وَالْبَـاءُ، وَالْـلاَّمُ

[حروف الزيادة]

(**حُرُوْفُ الزِّيَادَةِ**) أي: حروف من شأنها أن تقع زائدةً في الكلام في بعض الأوقات يعني إذا أرادوا زيادة حرفٍ جيء بواحد منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبداً ولا تقع إلاّ زائدةً .

واعلم : أنّ المراد من زيادتها كونها بحيث لا يختلّ أصل المعنى بـدونها لا أنها زائدةٌ لا فائدة في ذكرها، بل لها فوائد، لفظية، ومعنوية:

أمّا المعنوية فإفادة التأكيد، والبلاغة في الكلام كزيادة (منْ) الاستغراقية، والباء في خبر (ما) و(ليس) وغير ذلك .

وأمّا اللفظية فلتزئين اللفظ، وتحسين الكلام، وإقامة وزن الشعر، وتحسين السجع، وغير ذلك، وتسميتها بالزوائد؛ لأنّه لا يتغير به أصل المعنى ولا تزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت قبلها، ولم تفد معنى جديداً مغائراً له، والحقّ ما قال «الشيخ الرضي»[1]: إنّ تسمية هذه الحروف زائدةً مع عملها في اللفظ وإفادة المعنى ممّا يفضي منه العجب، وهي سبعةٌ، (**إِنْ**) بكسر الهمزة والنون الساكنة، (**وَأَنْ**) بفتح الهمزة والنون الساكنة، (**وَمَا، وَلاَ، وَالْبَاءُ، وَاللاَّمُ**) .

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ٣٧) .

فَـ:(إِنْ) مَعَ (مَا) الْنَّافِيَةِ، وَقَلَّتْ مَعَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَ(لَمَّا)، وَ(أَنْ) مَعَ (لَمَّـا)، وَبَيْنَ (لَـوْ) وَالْقَسَـمِ، وَقَلَّتْ

(فَـ: إِنْ)تزاد (مَعَ مَا الْنَّافِيَةِ) كقول «الحسان»[1] في مدح نبيّنا عليه الصلاة والسلام:

مـا إنْ مـدحتُ محمّـداً بمقـالتي لكن مـدحت مقالـتي بمحمّـدِ[2]

(وَقَلَّتْ) زيادة (إنْ) (مَعَ مَا الْمَصْدَرِيَّةِ) نحو: "انتظـرني مـا إن جلـس القاضي" ، أي: مدّة جلوس القاضي .

(وَ) كذلك جاء زيادة (إنْ) المكسورة مع (لَمَّا) قليلاً نحـو: "لمـا إنْ جلستَ جلستُ" بكسر (إنْ)، وفتحها بعد (لّما) أكثر وأشهر كما قال: (وَأَنْ) بفتح الهمزة تزاد (مَعَ لَمَّـا) كثيراً نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَـشِيْرُ ﴾[3] بخلاف (إنْ) المكسورة .

(وَ) تزاد (أنْ) المفتوحة (بَيْنَ لَوْ وَالْقَسَمِ) المتقدّم عليها نحو: "والله أنْ لـو قمتَ قمتُ"، (وَقَلَّتْ) زيادة (أنْ) المفتوحة (مَـعَ الْكَـافِ) للتشبيـه كمـا في

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ٥٢٢).

(٢)- تخريج البيت: البيت من الكامل، ولم أقف على البيت في "ديوان الحسان"، والله أعلم، وهو بلا نسبة في "تاج العروس": (٢٤١/١٦) (عدروس)، انظر: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية": (٤٣٦/٢) .

(٣)- سورة يوسف : [الآية : ٩٦] .

مَعَ الْكَافِ، وَ(مَا) مَعَ (إِذَا) وَ(مَتَى) وَ(أَيٍّ) وَ(أَيْنَ) وَ(إِنْ)

المفتوحة (مَعَ الْكَافِ) للتشبيه كما في قول الشاعر [١]:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ [٢] السَّلَمْ [٣]

بجرّ (ظبيةٍ)، و(أنْ) الزائدة .

والمراد: تشبيه الممدوحة بظبيةٍ حين تمدّ عنقها إلى غصنٍ ناضرٍ أي: طريٍ من شجرة السلم ليأكل منها فهي حينئذ تُرى أنضر ما تكون .

(وَمَا) تزاد (مَعَ إِذَا) نحو: "إذا ما تخرجْ أخرجْ"، (وَمَتَى) نحو: "متى ما تذهبْ أذهبْ"، (وَأَيٍّ) نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [٤]، (وَأَيْنَ) نحو: "أينما تجلسْ أجلسْ"، (وَإِنْ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [٥]، و﴿ إِمَّا

(١)- ينسب هذا البيت لعلباء بن أرقم، وقيل: لزيد بن أرقم، وقيل: للكعب بن أرقم، وقيل: لباغث بن صريم اليشكري .

(٢)- في بعض نسخ الشواهد: (وَرَاقٍ) بدل (نَاضِرٍ) .

(٣)- تخريج البيت: "المقاصد النحوية": (٣٨٤/٤)، "الأصمعيات": (صـ: ١٥٧)، "الدرر": (٢٠٠/٢)، "شرح التصريح": (٢٣٤/١)، "الإنصاف": (٢٠٢/١)، "شرح الأشموني": (٣٢٥/١)، "لسان العرب": (٤٨٢/١٢) (قسم)، "جواهر الأدب": (صـ: ١٩٧)، "خزانة الأدب": (٤١١/١٠)، "شرح عمدة الحفاظ": (صـ: ٢٤١)، "سرّ صناعة الإعراب": (٦٨٣/٢)، "مغني اللبيب": (٣٣/١)، "المقرب": (١١١/١)، "الجنى الداني": (صـ: ٢٢٢) وغيرها .

(٤)- سورة الإسراء : [الآية : ١١٠] .

(٥)- سورة الأنفال : [الآية : ٥٨] .

شَــرْطاً، وَبَعْــضِ حُــرُوْفِ الْجَــرِّ، وَقَلَّتْ مَــعَ الْمُضَــارِعِ

تَرَيِنَّ ﴾ [١]، (شَرْطَاً) أي: بشرط أن يكون هذه الحروف الستة مستعملةً بمعنى الشرط فـ:(ما) تزاد معها، وأما إذا كانتْ مستعملةً لغير معنى الشرط فلا تزاد (ما) معها، (وَ) تزاد (ما) مع (بَعْضِ حُرُوْفِ الْجَرِّ) سماعاً، وهي الباء كما في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [٢]، و(مِنْ) كما في قوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيْئَاتِهِمْ أُغْرِقُوْا ﴾ [٣]، و(عَنْ) كما في قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيْلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِيْنَ ﴾ [٤]، ولا تكفّها عن العمل، وتزاد بعد ربّ، والكاف فتكفّها عن العمل، (وَقَلَّتْ) زيادة (ما) (مَعَ الْمُضَافِ) أي: بعد المضاف نحو: "غضبتَ من غير ما جرمٍ"، ونحو: "لا سيّما زيدٌ" أي: لا سيَّ زيدٍ.

فائدة : (لا سيّما) هذه الكلمة تستعمل كثيراً في محاوراتهم وتساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها فيكون كالمخرج من المساواة إلى التفضيل، ولا تستعمل إلاّ مع (لا) ملفوظةٍ أو مقدّرةٍ، وأصله من: سِيَّ بكسر السين وتشديد الياء المفتوحة بمعنى المثل، يقال: "هما سيّان" أي: متماثلان فيكون معنى "لا سيّما": لا مثل ما، وهو اسمُ (لا) منصوبٌ مضافٌ، و(ما) زائدةٌ ، وما بعدها

---

(١)- سورة مريم : [الآية : ٢٦] .

(٢)- سورة آل عمران : [الآية : ١٥٩] .

(٣)- سورة نوح : [الآية : ٢٥] .

(٤)- سورة الحجر : [الآية : ٤٠] .

وَ(لاَ) مَــعَ الْوَاوِ بَعْــدَ النَّفْــيِ وَ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّــةِ

مجرورٌ مضافٌ إليه كما في قوله [١]:

..... وَلاَ سِيَّمَا يَــوْمٍ بِــدَارَةِ جُلْجُــلِ [٢]

ويجوز في الاسم الذي بعد (ما) الرفعُ على أنّه خــبر مبتــدأ محــذوف تقديره: هــو، والنصب إن كان الاسم نكرةً على أنّه تمييز لــ:(ما)، وخبر (لا) على كلّ التقادير محذوف، تقديره: موجود .

(وَ) لفظ (لاَ) تزاد (مَعَ الْوَاوِ) العاطفة إذا وقعت (بَعْدَ النَّفْيِ) لفظاً نحو: "ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ"، أو معنىً نحو قولــه تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّيْنَ ﴾ [٣]، فإنّ (غير) بمعنى لا النافية، وكذلك بعد النهي نحو: "لا تضربنَّ زيداً ولا عمراً"، (وَ) كذلك تزاد (لا) مع (أَنْ الْمَصْدَرِيَّة) نحو قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾[٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْــلُ

---

(١)- ينسب هذا البيت لامرىء القيس: [تقدمت ترجمته: (صـــ: ١٢٨)] .

(٢)- صدر البيت: أَلاَ رُبَّ يَــوْمٍ صَــالِــحٍ مِنْــهُمَــا .....

تخريج البيت: "ديوان امرىء القيس": (صـــ: ١٠)، "خزانة الأدب": (٤٤٤/٣)، "الدرر": (١٨٣/٣)، "شرح شواهد المغني": (٤١٢/١)، "شرح الأشموني": (٥٢٩/١)، "لسان العرب": (٤١١/٤) (سوا)، "همع الهوامع": (٣٣٤/١)، "رصف المباني": (صـــ: ١٩٣)، "الجنى الداني": (صـــ: ٣٣٤) وغيرها.

(٣)- سورة الفاتحة : [الآية : ٧] .

(٤)- سورة الأعراف : [الآية : ١٢] .

وَقَلَّتْ قَبْلَ (أُقْسِمُ)، وَشَذَّتْ مَعَ الْمُضَافِ

الْكِتَابِ أَنْ لاَّ يَقْدِرُوْنَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللهِ ﴾ (١).

(وَقَلَّتْ) زيادة (لا) (قَبْلَ أُقْسِمُ) بصيغة المضارع المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ (٢)، أي: أقسم، و﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٣)، أي: أقسم بها، والسرُّ في زيادتها قبل القسم: التنبيه على ظهور القصة ووضوحها بحيث يستغني عن القسم ولا يحتاج إلى الحلف فيبرز لذلك في صورة نفي القسم، وكثرتْ زيادتها إذا كان جواب القسم منفياً نحو: "لا والله لا أفعل كذا".

(وَشَذَّتْ) (٤) زيادة (لا) (مَعَ الْمُضَافِ) أي: بعد المضاف كما في قوله (٥):

..... في بيرِ لا حورٍ سَرَى وما شعرْ (٦)

---

(١)- سورة الحديد : [الآية : ٢٩] .

(٢)- سورة البلد : [الآية : ١] .

(٣)- سورة القيامة : [الآية : ١] .

(٤)- الفرق بين القليل والشاذ: أن القليل يقاس عليه، والشاذ لا يقاس عليه، (نجم ثاقب) .

(٥)- هذا البيت للعجاج عبد الله رؤبة بن ليس التميمي [تقدّمت ترجمته : (صـ: ٦١٧)] .

(٦)- صدر البيت: واحْتَارَ في الدّين الحَرُوريُّ البَطَرْ .....

تخريج البيت: "ديوان العجاج": (٢/١)، "خزانة الأدب": (٥٠/٤، ٢٣٦/١١)، "أساس البلاغة": (جبر)، "تاج العروس": (جبر، وصل، عور)، "تهذيب اللغة": (٦٠/١١)، "لسان العرب": (جبر، وصل، عور)، "مجمل اللغة": (١٢٠/٢)، "الأشباه والنظائر": (١٦٤/٢) وغيرها .

وَ(مِـــنْ)، (وَالْبَـــاءِ) وَ(اللاَّمِ) تَقَـــدَّمَ ذِكْرُهَـــا .

فـــ:(لا) زائدة بعد (بير) المضاف إلى (حور)، والحور جمع حائر بمعـــنى الهالك أي: في بير الهالكين سقطَ وما علمَ بذلك لفرطِ جهله وعناده .

(وَمِنْ، وَالْبَاءُ، وَاللاَّمُ) من الحروف الزائدة (تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا) وكونُها زائدةً في الحروف الجارّة، فلا نعيده .

* * * * *

[حرفا التفسير]

حَرْفَا التَّفْسِيْرِ: (أَيْ) وَ(أَنْ)، فَـ:(أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِيْ مَعْنَى الْقَـوْلِ .

[حرفا التفسير]

(**حَرْفَا التَّفْسِيْرِ**) سقطت نونُ التثنية من قوله: (حرفـا) للإضافة، والألفُ للوصل قراءةً، وهما اثنان، أحدهما: (**أَيْ**) بفتح الهمزة وسكون الياء وهي لتفسير كلٍّ مبهمٍ اسماً كان أو فعلاً، مفرداً كان أو جملةً، فمثال المفرد كما تقـول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1]: "أي: أهل القرية"، ومثـال الجملـة كقولك: "قُطِعَ رزقُه": "أي: مات"، (وَ) ثانيهما: لفـظ (**أَنْ**) بفـتح الهمـزة وسكون النون المخففة (**فَـ: أَنْ مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِيْ مَعْنَى الْقَـوْلِ**) لا نفس القول أي: يفسِّر فعلاً فيه معنى القول كالأمر، والنداء، والكتابة نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[2] أي: ناديناه بقولنا: يا إبراهيم، وكقوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَآ أَمَرْتَنِيْ بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ ﴾[3]، وكقولك: "كتبتُ إليه أنْ افْعلْ كذا"، فلا يقع بعد صريح القول، ولا يقال: "قلتُ له أنْ اكْتبْ" إذ هو لفـظ القـول لا معناه، ولا بعد ما ليس فيه معنى القول فلا يقال: "مررتُ بزيـدٍ أنْ رأيتُـه"، ولم يذكر (أَيْ) في التفصيل بعد الإجمال لعدم اختصاصها بشيء حتى يبيّنها .

---

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٨٢] .

(٢)- سورة الصافات : [الآية : ١٠٤] .

(٣)- سورة المائدة : [الآية : ١١٧] .

[حروف المصدر]

حُرُوْفُ الْمَصْدَرِ: مَا، وَأَنْ، وَأَنَّ، فَالأَوَّلاَنِ لِلْفِعْلِيَّةِ، وَ(أَنَّ) لِلاسْمِيَّةِ .

[حروف المصدر]

(**حُرُوْفُ الْمَصْدَرِ**) الإضافة لأدنى ملابسة أي: حروف تجعل الجملة مصدراً وهي ثلاثة: (**مَا، وَأَنْ**) بالهمزة المفتوحة والنون المخففة (**وَأَنَّ**) بالهمزة المفتوحة والنون المشدّدة، (**فَالأَوَّلاَنِ**) يعني: ما، وأنْ (**لِلْفِعْلِيَّةِ**) أي: تختصّان بالجملة الفعلية وتجعلانها في تأويل المصدر كما في قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [١] أي: برحبها، وأنْ كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوْا ﴾ [٢] أي: قولهم .

(**وَأَنَّ**) بفتح الهمزة وتشديد النون (**لِلاسْمِيَّةِ**) أي: تختصّ بالجملة الاسمية؛ لأنّ (أنَّ) تدخل على المبتدأ والخبر فلا بدّ أن تكون جملةً اسميةً فتجعلها بمعنى المفرد، وطريق جعل الجملة مفرداً بأنْ تأخذ مصدر الخبر أو معناه وتضيفها إلى الاسم نحو: "أعجبني أنّك قائمٌ" أي: أعجبني قيامُك، ونحو: "أعجبني أنّ زيداً أخوك" معناه: أعجبني إخوة زيد لك، فإنْ تعذّر مصدر الخبر أو ما في معناه من اللفظ قدّرت لفظ الكون نحو: "أعجبني أنّ هذا زيدٌ" أي: كونه زيداً .

---

(١)- سورة التوبة : [الآية : ٢٥] .

(٢)- سورة العنكبوت : [الآية : ٢٤] .

[حروف التحضيض]

حُرُوْفُ التَّحْضِيْضِ: هَلاَّ، وَأَلاَّ، وَلَوْ لاَ، وَلَوْ مَا، لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ وَيَلْزَمُهَا الْفِعْـلُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْـراً .

[حروف التحضيض]

(**حُرُوْفُ التَّحْـضِيْضِ**) أي: التحريض على فعل شيءٍ كما تقول: "هـلاّ تتوب قبل الموت"، وهي أربعةٌ: (**هَلاَّ، وَأَلاَّ**) بفتح الهمزة وتشديد اللام، (**وَلَوْ لاَ، وَلَوْ مَا**) فهي إذا دخلت على الماضي أفادتْ اللومَ على الترك، والندمَ على ما فات فما يمكن تداركه نحو: "هلا قرأت القرآن" فهو في المعنى تحضيضٌ على فعل مثل ما فات، وإذا دخلت على المضارع أفادتْ الحثَّ والطلبَ على الفعل كما تقول: "هلاّ تمشي، وهلاّ تصلّي" معناه: امشِ، وصلِّ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ مَـا تَأْتِيْنَا بِالْمَلاَئِكَةِ ﴾ (١) .

و(**لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ**) لكونها دالةً على نوع من أنواع الكـلام فوجـب تصديره بها، (**وَيَلْزَمُهَا الْفِعْلُ**) لأنّ التحضيض لا يكون إلاّ على فعلٍ من الأفعال، والفعل قد يكون مذكوراً (**لَفْظـاً**) نحو: "هلا ضربت زيداً"، (**أَوْ**) يكون الفعـل مذكوراً (**تَقْدِيْراً**) نحو قولك: "هلاّ زيداً ؟" لمن ضربَ قوماً، أي: هلاّ ضـربتَ زيداً .

---

(١)- سورة الحجر : [الآية : ٧] .

[حرف التوقع]

حَرْفُ التَّوَقُّعِ: (قَدْ) وَهِيَ فِيْ الْمَاضِيْ لِلتَّقْرِيْبِ، وَفِيْ الْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيْلِ .

[حرف التوقع]

(حَرْفُ التَّوَقُّعِ قَدْ) فقط، (وَهِيَ فِيْ الْمَاضِيْ) أي: إذا دخلتْ قَدْ على الفعل الماضي تكون (لِلتَّقْرِيْبِ) أي: تقريب الفعل إلى زمان الحال كقولك لمن يتوقّع ركوب الأمير وينتظره: "قد ركب الأمير" أي: في هذا الوقت، وكقول المؤذن: "قد قامت الصلاة"، وقد تجيء للتأكيد إذا كان جواباً لمن يسأل ويقول: هل قام زيدٌ ؟ فتقول في جوابه: "قد قام زيدٌ" مجرّداً عن معنى التقريب، (وَفِيْ الْمُضَارِعِ) أي: إذا دخلتْ (قَدْ) على الفعل المضارع تكون (لِلتَّقْلِيْلِ) أي: لتقليل الفعل نحو: "إنّ الكذوب قد يصدقُ، وإنّ الجواد قد يبخلُ"، وقد تجيء للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِيْنَ ﴾[1]، ويجوز الفصل بين (قَدْ) وبين الفعل بالقسم نحو: "قد والله أحسنتَ" .

* * * * *

---

(١)- سورة الأحزاب : [الآية : ١٨] .

[حرفا الاستفهام]

حَـرْفَا الاِسْتِفْهَـامِ: الْهَمْـزَةُ

[حرفا الاستفهام]

(حَرْفَا الاِسْتِفْهَامِ) الاستفهام لغةً طلب الفهم، وفي الاصطلاح يجيء لمعانٍ، الاستخبار نحو: "أ زيدٌ في الدار أم عمروٌ"، ولا تقع بهذا المعنى في كلام الملك العزيز العلام إلاّ حكايةً، والتقرير أي إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمرٍ يعرفه نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ﴾ (٢)، والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ (٣)، والوعيد نحو قولك لمن يسيء الأدب: "ألم أؤدّب فلاناً، فلاناً" إذا عُلم بذلك، وكثيراً ما يستعمل للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (٤)، أي: بل هو كافٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ (٥)؛ لأنّ نفي النفي إثباتٌ، وكقولك: "أ تعصي ربَّك وأنت مؤمن ؟"، وللتحقير نحو: "من هذا ؟"، وغير ذلك من المعاني المذكورة في «المعاني»، وهي اثنتان (الْهَمْـزَةُ)

---

(١)- سورة الانشراح : [الآية : ١] .

(٢)- سورة الضحى : [الآية : ٦] .

(٣)- سورة النمل : [الآية : ٢٠] .

(٤)- سورة الزمر : [الآية : ٣٦] .

(٥)- سورة القيامة : [الآية : ٤٠] .

وَ(هَلْ) لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ تَقُوْلُ: أَ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَأَ قَامَ زَيْدٌ ؟ وَكَذَلِكَ (هَلْ)، وَالْهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً تَقُوْلُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟، وَأَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ ؟

مرّتْ أمثلتها، (وَهَلْ) سيأتي أمثلتها، (لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ) لدلالتهما على نوع من أنواع الكلام فيجب تقديمهما، وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية كليهما (تَقُوْلُ: أَ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟) في الجملة الاسمية، (وَأَ قَامَ زَيْدٌ ؟) في الجملة الفعلية، (وَكَذَلِكَ هَلْ) تدخل على الجملتين فتقول : "هل زيدٌ قائمٌ ؟ وهل قام عمرو ؟" لكن دخولهما على الفعلية أكثر؛ لأنّ الاستفهام بالفعل أولى، (وَالْهَمْزَةُ أَعَمُّ) من (هَلْ) (تَصَرُّفاً) أي: استعمالاً؛ لأنها تستعمل في المواضع الكثيرة حيث لا يجوز هنالك استعمال (هلْ)، فـ: (تَقُوْلُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟)، ولا تقول: "هل زيداً ضربتَ ؟"، وذلك لأنّ (هلْ) في الأصل بمعنى (قدْ) تدخل على الأفعال كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ [1] أي: قد أتى، فإذا دخلتْ على الجملة الاسمية ووجدتْ في حيّزها فعلاً تذكّرتْ عهوداً بالحمى وحنّتْ إليه واتصلتْ به فقيل: "هل ضربت زيداً ؟"، وإن لم تر الفعل في حيّزها تسلّت عنه بالفراق واصطبرت، (وَ) تقول: (أَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ ؟) أي: والحال أنّه أخوك، ولا تقول: "هل تضرب زيداً وهو أخوك"، وذلك لأنّ الاستفهام ههنا للإنكار، والاستفهام الإنكاري مختصٌّ بالهمزة، وهل موضوعةٌ للاستفهام التقريري، وقيل: (هلْ) تجعل المضارع مخصوصاً بمعنى الاستقبال، وههنا المضارع مستعمل في معنى

---

(١)- سورة الدهر : [الآية : ١] .

وَأَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟، وَالْهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً تَقُوْلُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟، وَأَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ ؟، وَأَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟، وَ﴿ أَ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾، وَ﴿ أَ فَمَنْ كَانَ ﴾، وَ﴿ أَوَ مَنْ كَانَ ﴾

الحال، (وَ) تقول: (أَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟) ولا تقول: "هل زيدٌ عندك أم عمروٌ" وذلك لأنّ (أم) المتصلة مختصّةٌ بالهمزة لا تقع في جواب (هلْ) كما مرَّ، (وَ) تقول: ﴿ أَ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ الآية [١]، (وَ) تقول: ﴿ أَ فَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّهِ ﴾ الآية [٢]، (و) تقول: ﴿ أَ وَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [٣] بتقديم الهمزة على الحروف العاطفة، ولا تقدّم (هلْ) على الحروف العاطفة بل تؤخّر عنها؛ لأنّ الهمزة أصل في الاستفهام فيجوز أن تدخل على الحروف العاطفة كـ: ثُمَّ، والواو، والفاء، دون (هلْ) فإنها لا تستعمل في هذه المواضع كلّها بل تستعمل الهمزة؛ لأنها أصلٌ في الاستفهام فلا تتقيد بالقيود، وباقي خصائص (هلْ) مبسوطةٌ في «شرح الشيخ الرضي» [٤] بالتفصيل والاستيعاب كما هو دأبه رضي الله تعالى عنه في كلّ فصل وباب، من شاء التفصيل فليرجع إلى الأصل الأصيل .

---

(١)- سورة يونس : [الآية : ٥١] .

(٢)- سورة هود : [الآية : ١٧] .

(٣)- سورة الأنعام : [الآية : ١٢٢] .

(٤)- تقدمت ترجمته : (صـ: ٣٧) .

[حروف الشرط]

حُرُوْفُ الْشَّرْطِ: إنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا، لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَـ:(إنْ) لِلاسْتِقْبَالِ وَإِنْ دَخَـلَ عَلَـى الْمَاضِـيْ

[حروف الشرط]

(حُرُوْفُ الْشَّرْطِ) الشرط في اللغة: إلزام الشيء، وجمعه شروط، وبمعناه شَريطة فيجمع على شرائط، وفي الاصطلاح: تعليق أمرٍ على أمرٍ نحو: "إنْ قُمتَ قُمتُ، وإنْ دخلت الدار فأنت طالقٌ"، وهي ثلاثة (إنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا) و(لَهَـا) أي: لحروف الشرط كلّها (صَدْرُ الْكَلَامِ) لازمٌ؛ لأنها تدلّ على نوع من أنواع الكلام فيجب تصديره بها ليعلم من أول الأمر ذلك النوع، (فَـ: إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون، وهي موضوعةٌ للاستعمال في الأمور المحتملة وقوعُها، ولا وقوعُها فيقال: "إن جاء زيد أكرمته"، ولا يقال: "إن طلعت الشمس أنا آتيك"؛ لأنّ طلوع الشمس أمرٌ متحققٌ فلا يستعمل فيه (إنْ)، بل يقال:"أنا آتيك إذا طلعت الشمس"؛ لأنّ (إذا) تستعمل في الأمر المتحقّق وقوعه، وهي موضوعةٌ (لِلاسْتِقْبَالِ) أي: تفيد معنى الاستقبال (وَإِنْ) وصليةٌ أي: ولو (دَخَلَ) (إنْ) (عَلَى الْمَاضِيْ)[1] نحو: "إنْ أكرمتني أكرمتك" معناه: إن تكرمني أكرمك، أي: إن وقع منك إكرامي في الاستقبال وقع مني أيضاً إكرامك في الاستقبال، وقد تجيء

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (ولو للمضي) بدل (وإن دخل على الماضي) .

وَ(لَـوْ) عَكْسُـهُ

مجرّدةً عن معنى الشرط وتسمّى حينئذ وصليةً كقولك: "صلِّ وإنْ عجزتَ عن القيام" .

(وَ(لَوْ) عَكْسُهُ) [١] أي: عكس (إنْ)، فهي للماضي وإن دخلتْ على المستقبل نحو: "لو تضربْ أضربْ" معناه: لو ضربتَ ضربتُ، أي: لو وقع منك ضربي في الماضي لوقع مني ضربك أيضاً فيه، وهي موضوعةٌ لانتفاء الثاني بسبب انتفاء الأول، فإذا قلت: "لو جئتني لأكرمتك" كان الإكرام منفياً بسبب عدم المجيء، وهذا هو المشهور من مذهب «الجمهور»، وعند «المصنِّف» هي موضوعةٌ لانتفاء الأول بسبب انتفاء الثاني؛ لأنّ الجزاء لازمٌ للشرط، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لا عكسه، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٢] فإنّ الفساد لازمٌ للتعدد، وإذا انتفى الفساد انتفى التعدد بالضرورة.

وحاصل المذهبين : أنها لانتفاء الشيء لانتفاء غيره، إلاّ أنّ المناسب بمقام الاستدلال المعنى الثاني، وبحسب العُرف المعنى الأول، والمآل واحدٌ، وقد تجيء

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (للمضي) بدل (عكسه) .

وقد تستعمل (لو) في المستقبل نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ البقرة: [الآية : ٢٢١]، وكقوله صلى الله عليه وسلم: « اطلبوا العلم ولو بالصين » أخرجه المتقي في "كنز العمال": (حديث: ٢٨٦٩٧)

(٢)- سورة الأنبياء : [الآية : ٢٢] .

وَتَلْزَمَانِ الْفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً

مجرّدةً عن هذا المعنى وتستعمل للمبالغة فقط فتدلّ على الاستمرار وثبوت الجزاء مُطلقاً غير مقيّد بالشرط، وذلك إذا علّق الجزاء بما لا يوافقه ليعلم ثبوته عند وقوع ما يوافقه بالطريق الأولى كقولك : "لو أهانني لأكرمته" يفيد الدوام في الإكرام واستمراره؛ لأنّ الإهانة إذا استلزمتْ الإكرامَ المنافي له استلزم الإكرامُ الإكرامَ الموافق بالطريق الأولى، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: « لو كان العلم عند الثريا لناله رجالٌ من هؤلاء » [(١)]، ومنه قول سيّدنا عمر رضي الله عنه: « نعم العبد صهيب ولو لم يخف الله لم يعصه فكيف يعصيه وهو يخافه »[(٢)]، وقيل في توجيه قول سيّدنا عمر: إنّ صُهيباً لو لم يخف الله تعالى أي: من ناره وعذابه لم يعصه أيضاً حياءً منه جلّ سلطانه، وطاعةً له، وطلباً لرضائه سبحانه وتعالى لا لنيل ثواب أو خوف عذاب، وهذا مقام عالٍ من مقامات العارفين، (**وَتَلْزَمَانِ**) أي: إنْ، ولو (**الْفِعْلَ لَفْظاً**) كما في المثالين المذكورين، (**أَوْ تَقْدِيْراً**) أي: يكون الفعل في التقدير لا في اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ

---

(١)- أخرج بنحوه "أحمد": (حديث: ٧٩٥٠)، و"ابن أبي شيبة": (٢٠٧/١٢)، وأبو نعيم: في "الحلية": (٦٤/٦)، وفي "أخبار أصبهان": (٤/١)، "وابن حبان": (حديث: ٧٣٠٩) .

(٢)- أورده العجلوني: في "كشف الخفاء": (حديث: ٢٨٣١)، وعلي القاري: في "الأسرار المرفوعة": (١٧٢، ٣٧٣)، والفتني: في "التذكرة": (١٠١)، والسيوطي: في "الدرر المنتثرة": (١٦٥) .

وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ: (لَوْ أَنَّكَ)، بِالْفَتْحِ؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَ(انْطَلَقْتَ) بِالْفِعْلِ مَوْضِعَ (مُنْطَلِــقٌ) لِيَكُــوْنَ كَالْعِــوَضِ

اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) تقديره: وإن استجارك أحدٌ كما مرّ، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَــوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ ﴾ (٢) تقديره: لو تملكون أنتم، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنهما يلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً (قِيْلَ: لَوْ أَنَّكَ) في مثل: "لو أنّك انطلقتَ انطلقتُ" (بِالْفَتْحِ) أي: فتح (أنَّ) المشدّدة، (لأَنَّهُ) أي: لفظ أنّك (فَاعِلٌ) لفعل محذوف يلزم تقديره بعد (لو)، وهو ثبت، و(أنّ) المشدّدة إذا وقعت موقع الفاعل تُلْفَظُ بفتح الهمزة؛ لأنّه موضع المفرد كما مرّ، (وَانْطَلَقْتَ بِالْفِعْلِ) أي: ومن ثَمَّ قيل في خبر (لو أنّك) : "انطلقتَ" بصيغة المخاطب من الفعل الماضي (مَوْضِعَ مُنْطَلِــقٌ) فيقال: "لو أنّك انطلقتَ"، ولا يقال: "لو أنّك منطلق" بصيغة اسم الفاعل (لِيَكُوْنَ) الفعل المذكور (كَالْعِوَضِ) عن الفعل المحذوف، أي: إنما اختاروا الفعل الماضــي في خــبر (أنّ) ليكون هذا الفعل عوضاً عن الفعل المقدّر، وذلك لأنّ الفعل المقدّر لا بدّ له من مفسِّر، والمفسِّر لا بدّ أن يكون كالمفسَّر في الاسمية والفعلية، ولا يصحّ أن يكون اسم الفاعل مُفسِّراً للفعل المقدَّر .

ولمّا ورد عليه أنّكم قلتم بوجوب تقدير الفعل مع (لَوْ) فعلى هذا ينبغي أن لا يصحّ قولنا: "لو أنّه حجر لكان جماداً" ؛ لأنّه لا يمكن تقدير الفعل ههنــا

---

(١)- سورة التوبة : [الآية : ٦] .

(٢)- سورة الإسراء : [الآية : ١٠٠] .

فَإِنْ كَانَ جَامِداً جَازَ لِتَعَذُّرِهِ وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ الْمَاضِيْ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً فَيُطَابِقُ

لكون الخبر جامداً فقال: (فَإِنْ كَانَ) الخبر (جَامِداً) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جَازَ) وقوع ذلك الاسم الجامد حينئذ خبرَ (لَوْ) (لِتَعَذُّرِهِ) أي: تعذّر الاتيان بالفعل نحو: "لو أنّه حجرٌ لكان جماداً"، وقال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [1] فإنّ الأقلام اسمٌ جامدٌ ليس بمشتق حتى يوضع فعله في موضعه .

واعلم : أنّ القَسم قد يجتمع في الكلام مع الجملة الشرطية كما تقول: "والله إن أكرمتني أكرمتك"، والقَسم يقتضي الشرط والجزاء، وجواب القسم قد يقوم مقام الجزاء فيحذف الجزاء استغناءً عنه، وقد لا يقوم، فأراد «المصنِّف» أن يبيّن حيث ما يقوم جواب القسم مقام الجزاء، وحيث لا يقوم، فقال: (**وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ**) في (**أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ**) كما في: "والله إنْ أتيتني لأكرمتك" (**لَزِمَهُ**) أي: لزم حرفَ الشرط أن يكون ما دخل عليه صيغةُ (**الْمَاضِيْ لَفْظاً**) كما في المثال المذكور، (**أَوْ**) يكون الماضي (**مَعْنىً**) أي: في المعنى دون اللفظ نحو: "والله إن لم تأتني لأهجرنّك" (**فَيُطَابِقُ**) [2] علّةٌ لقوله: (لزمه الماضي) أي: إنما لزم الشرط الماضي ؛ لأنّ في صورة تقديم القسم الجملة الثانية تكون جواباً للقسم ولا يعمل

---

(١)- سورة لقمان : [الآية : ٢٧] .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (فيطابق) .

وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَفْظاً مِثْلُ: وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِيْ أَوْ لَمْ تَأْتِنِيْ لأُكْرِمَنَّكَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيْمِ الشَّرْطِ، أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ

فيه الشرط فالتزم كون الجملة الأولى ماضياً ليطابق الجملتان في عدم عمل الحرف، وإن كان الشرط مضارعاً عَمِلَ فيه الشرط وزالت مطابقة الشرط والجزاء، (وَكَانَ الْجَوَابُ) أي: جواب الشرط وهي الجملة الجزائية جواباً (لِلْقَسَمِ) لا جزاءً للشرط ترجيحاً للقسم على الشرط لتقدّمه عليه لفظاً، ولكونه أهمّ معنىً فيجب فيها ما يجب في القَسَم من اللام ونحوها، (لَفْظاً) أي: كونه جواب القسم إنما هو في اللفظ فقط فيجب رعاية القَسَم في اللفظ، وأمّا في المعنى: فهو جزاء الشرط وجواب القسم كليهما؛ لأنّ اليمين وقع عليه وهو مشروط بالشرط المذكور قبله معلّق به (مِثْلُ وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِيْ) لأكرمنَّك، هذا مثال لتقدّم القسم على الجملتين، ودخول حرف الشرط على الفعل الماضي لفظاً، (أَوْ) تقول: والله إن (لَمْ تَأْتِنِي) هذا مثال لتقدّم القسم على الجملتين، ودخول حرف الشرط على الماضي معنىً؛ لأنّ (لَمْ) تجعل المضارع بمعنى الماضي كما لا يخفى (لأُكْرِمَنَّكَ) هذا جواب القسم في اللفظ، وجيء باللام في جواب القسم وهو في المعنى جزاء الشرط أيضاً، (وَإِنْ تَوَسَّطَ) أي: القسم بين أجزاء الكلام (بِتَقْدِيْمِ الشَّرْطِ) على القسم نحو: "إن أتيتني والله لآتينّك"، (أَوْ غَيْرِهِ) أي: تقديم غير حرف الشرط على القسم نحو: "أنا والله إن أتيتني لآتينّك" (جَازَ) فيه الوجهان، (أَنْ يُعْتَبَرَ) القسم ويجعل الجواب جواباً للقسم لفظاً ، ولزم أن يكون الشرط

وَأَنْ يُلْغَى كَقَوْلِكَ: أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي وَاللهِ لآتِيَنَّكَ وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ مِثْلُ: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوْا لاَ يَخْرُجُوْنَ ﴾، وَ﴿ إِنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ ﴾

نحو: "إن أتيتني واللهِ لآتينّك، وأنا والله إن أتيتني آتيك"، (وَأَنْ يُلْغَى) أي: وجاز أن يلغى القسمُ ويجعل الجواب جواباً للشرط، ولم يلزم أن يكون الشرط ماضياً، ويصير القسم ملغى (كَقَوْلِكَ) في صورة تقديم غير الشرط على القسم: (أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ) بالجزم اعتباراً للشرط، (وَ) كقولك في صورة تقديم الشرط على القسم: (إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللهِ لآتِيَنَّكَ) باللام اعتباراً للقسم وإلغاء الشرط.

(وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ) أي: القسم المقدّر في الكلام (كَاللَّفْظِ) أي: كالملفوظ في الأحكام فيجب كون الشرط الذي بعد القسم ماضياً، وأن يكون الجواب للقسم لا للشرط، ويلزم الإتيان باللام وغيره في جواب القسم (مِثْلُ)[1] قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوْا لاَ يَخْرُجُوْنَ ﴾[2] أي: والله لئن أخرجوا، فقوله تعالى: (لا يخرجون) جواب القسم؛ لأنّه لو كان جواب الشرط لوجب حذف النون بالجزم في المضارع، أي: لا يخرجوا، (وَ) مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ ﴾[3] أي: والله إنْ أطعتموهم إنّكم لمشركون، فجواب القسم ههنا الجملةُ الاسميةُ أي: ﴿ إنّكم لمشركون ﴾، ولو كان جواباً للشرط لوجب فيه الإتيان بالفاء؛ لأنّ

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٢)- سورة الحشر: [الآية: ١٢].

(٣)- سورة الأنعام: [الآية: ١٢١].

وَ(أَمَّـا) لِلتَّفْصِيْـلِ، وَالْتُـزِمَ حَـذْفُ فِعْلِهَـا

الجملة الاسمية إذا وقعتْ جزاءًا للشرط وجب فيه الفاء (فإنّكم مشركون) .

(وَأَمَّا)[1] أي: لفظ (أمّا) من حروف الشرط بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد يبدل الميم الأول للتخفيف بالياء فيقال: (أيما)، وهي موضوعةٌ (لِلتَّفْصِيْلِ) أي: لتفصيل ما أجمله المتكلّم وذكره قبله إجمالاً نحو: "هؤلاء فضلاء فأمّا زيد ففقيهٌ وأمّا عمروٌ ففاريءٌ وأمّا بكر فشاعرٌ"، وقد تجيء مستأنفةً في ابتداء الكلام من غير تقدم الإجمال كقول المصنّفين بعد الحمد والصلاة: "أمّا بعد"، وقد تجيء لمجرّد التأكيد نحو قولك: "أمّا زيد فذاهب" إذا أردت التأكيد، أي: إنّه ذاهبٌ، فحينئذٍ لا يلزم لها عديلٌ لا لفظاً ولا معنىً كما يلزم في المعنى الأول .

ولمّا ورد عليه أنّ (أمّا) من حروف الشرط وهي تدخل على الفعل ولا فعل هنا ؟

فأجاب بقوله : (وَالْتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَـا) أي: الفعل الداخل عليه (أمّا) ليدلّ على أنّ المقصود بـ:(أمّا) هو الاسم الواقع بعدها لا الفعل نحو: "أمّا زيدٌ فمنطلقٌ" تقديره: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ .

ثمّ اختلف «النحاة» في تركيب هذه الجملة على ثلاثة أقوال : فقال

---

(١)- قوله : (وأمّا للتفصيل) قال الرضي: " وقد يحذف (أمّا) لكثرة الاستعمال، وإنما يطّرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو بمفسر به فلا يقال: "زيداً فضربته" ولا: "زيد فضربته" بتقدير (أمّا) ..... إلخ " .

وَعُوِّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جُزْءٌ مِّمَّا فِيْ حَيِّزِهَا مُطْلَقاً، وَقِيْلَ: هُوَ مَعْمُوْلُ الْمَحْذُوْفِ مُطْلَقاً مِثْلُ: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ

بعضهم: حذف الفعل الداخل عليه (أمّا) وهو لفظ (يكن) في مثالنا مع الجارّ والمجرور وهو (من شيء)، وأقيمت (أمّا) مقام (مهما)، فصار: أمّا فزيد منطلقٌ، (وَعُوِّضَ) من الفعل المحذوف (بَيْنَهَا) أي: بين (أمّا) (وَبَيْنَ فَائِهَا) الداخلة على الجزاء (جُزْءٌ مِّمَّا فِيْ حَيِّزِهَا) أي: تحت الفاء الجزائية من المبتدأ والخبر وما يتعلّق بهما، وههنا هو (زيد) الجزء الأول من الجملة الجزائية، ونقلوا الفاء من الجزء الأول ووضعوها في الجزء الثاني تحرّزاً عن اجتماع حرف الشرط مع فاء الجزاء فصار: أمّا زيد فمنطلقٌ، (مُطْلَقاً) أي: سواءٌ كان ما بعد الفاء الجزائية ما يجوز تقديمه كما في: "أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ"، أو لا يجوز نحو: "أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلق"؛ لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها .

(وَقِيْلَ) أي: قال بعضهم: إنّ الاسم الواقع بعد (أمّا) ليس جزءاً ممّا في حيّز الفاء، ومعمولُه، بل (هُوَ) أي: الاسم الذي وقع بعد (أمّا) (مَعْمُوْلُ الفعل (الْمَحْذُوْفِ مُطْلَقاً) أي: سواءٌ كان ممّا يجوز تقديمه (مِثْلُ: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، أو لا يجوز مثل: "أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلقٌ" فـ:(يوم الجمعة) في كلتا الصورتين معمولٌ للفعل المحذوف، تقديره: مهما يذكر يوم الجمعة فزيدٌ منطلقٌ .

وَقِيْلَ: إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيْمِ فَمِنَ الأَوَّلِ وَإِلاَّ فَمِنَ الثَّانِيْ .

(وَقِيْلَ) أي: قال بعضهم بطريق العدل والإنصاف: (إِنْ كَانَ) الاسم الواقع بعد (أمّا) (جَائِزَ التَّقْدِيْمِ) و لم يكن هناك مانع آخر كما في: "أمّا زيدٌ فمنطلقٌ" (فَمِنَ الأَوَّلِ) أي: فهو جزءٌ لما في حيّز الفاء، ومعمولٌ له تقدّم عليه، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن الاسم الواقع بعد (أمّا) جائز التقديم نحو: "أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلق" (فَمِنَ الثَّانِيْ) أي: فهو معمولٌ لفعل محذوف .

* * * * *

[حرف الرَّدع]

حَـرْفُ الْـرَّدْعِ: (كَلاَّ)، وَقَـدْ جَـاءَ بِمَعْنَـى: حَقّـاً .

[حرف الردع]

(**حَرْفُ الرَّدْعِ**) بمعنى المنع مع الزجر والتوبيخ كما إذا قيل لك: فلان يبغضك، فتقول: "كلاّ" أي: ليس الأمر كذلك، (**كَلاَّ**) وضعت لزجر الطالب عمّا يطلب كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ ارْجِعُوْنِ لَعَلِّيْ أَعْمَلُ صَالِحاً فِيْمَا تَرَكْتُ كَلاَّ ﴾ [١]، أو لزجر المتكلم ومنعه عمّا يتكلّم به كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُوْلُ رَبِّيْ أَهَانَنِ كَلاَّ ﴾ [٢] أي: لا يتكلّم بهذا؛ لأنّ الأمر ليس كذلك بل القادر المطلق جلّ شأنه قد يبسط الرزق على أعدائه، ويقدر على أوليائه لمصالحٍ وحِكَمٍ لا يعلمها إلاّ الحكيم على الإطلاق جلّ جلاله، وقد تجيء بعد الأمر لنفي الإجابة كما إذا قيل لك: اضرب زيداً، فتقول: "كلاّ" أي: لا أفعل هذا قطّ، (**وَقَدْ جَاءَ**) حرف (كلاّ) (**بِمَعْنَى: حَقّاً**) لتحقيق معنى الجملة كقوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾ [٣]، وحينئذٍ تكون اسماً مبنياً لمشابهته بـ:(كلاّ) الحرفية .

---

(١)- سورة المؤمنون : [الآية : ٩٩] .

(٢)- سورة الفجر : [الآية : ١٦] .

(٣)- سورة التكاثر : [الآية : ٣] .

[تاء التأنيث الساكنة]

تَاءُ التَّـأْنِيْثِ السَّاكِنَـةُ: تَلْحَـقُ الْمَاضِيَ لِتَأْنِيْثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْـهِ

[تاء التأنيث الساكنة]

(تَاءُ التَّأْنِيْثِ [1] السَّاكِنَةُ: تَلْحَقُ الْمَاضِيَ) أي: الفعل الماضي نحو: "ضربتْ" (لِتَأْنِيْثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) أي: ليعلم أنّ المسند إليه فاعلٌ مؤنثٌ نحو: "قامتْ هندٌ"، ويجب تحريكها بالكسر إذا اتصل بها ساكن بعدها نحو: "قد قامتِ الصلاة"؛ لأنّ الساكن إذا حرّك حُرّك بالكسر، وإنما قال: (الساكنة)؛ لأنّ المتحركة تلحق الاسم نحو "فائتة"، وإنما قال: (الماضي)؛ لأنّ هذه التاء لا تلحق غير الماضي من الأفعال كالمضارع، والأمر، والنهي.

فائدة مهمة: التاء الزائدة في آخر الكلمة تجيء في كلامهم لمعانٍ، للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي نحو: "ضاربٌ، وضاربةٌ"، وللتأنيث في اللفظ فقط نحو: "ظلمةٌ، وغرفةٌ، وعمامةٌ، وملحفةٌ"، وللدلالة على تذكير المعدود في الأعداد كـ: "ثلاثة وأربعة إلى عشرة"، وللدلالة على الوحدة في الأسماء نحو: "تمرٌ، وتمرةٌ، ونملٌ، ونملةٌ"، وفي الأفعال نحو: "ضربةً، وإخراجةً، ودحرجةً"، وللعوض عن المحذوف كما في: "عدةٌ، وإقامةٌ"، وللمبالغة نحو: "علاّمةٌ، ونسّابةٌ"، وللنقل

---

(١)- **اعلم**: أنه جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع أنّ المؤنث المسند إليه دون المسند؛ للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في كونه مسنداً وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل، وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو: "ضربتْ" حتى سكن له اللام، (نجم الدين).

فَإِنْ كَانَ ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ، وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ

من الوصفية إلى الاسمية كـ: "نطيحةٌ، وذبيحةٌ"، فيطلق على المذكر والمؤنث، وللجمعية:

فمنها: ما يلزم بعض الجموع كـ: "عمومةٌ، وخوولةٌ، وغلمةٌ، وأرغفةٌ".

ومنها: ما لا يلزم كـ: جوربةٌ، وهودجةٌ، يجوز أن تقول: "جوارب، وهوادج".

وللنسبة في الجموع كالياء في المفرد فتقول في أشعري، وأشعثي: "أشاعرة، وأشاعثة" وغير ذلك.

(فَإِنْ كَانَ) المسند إليه اسماً (ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ) وهو ما لا يكون بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان كـ: "أرض، ونار" (فَمُخَيَّرٌ) أنت في إلحاق التاء فتقول: "طلعتْ الشمس" وفي تركها فتقول: "طلع الشمس"، وقيّد الاسم بالظاهر؛ لأنّه لو كان الفاعل ضميراً وجبت مطابقتها له فيقال: "الشمس طلعتْ" ولا يقال: "الشمس طلع"، وقيّده بغير الحقيقي؛ لأنّ الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقياً متصلاً بالفعل وجب تأنيثه فتقول: "قامتْ هند"، ولا تقول: "قام هندٌ"، وقد مرّ هذا قبل هذا.

(وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ) الجمع المذكر، والمؤنث بالفعل المسند

فَضَعِيْفٌ .

إلى الظاهر (فَضَعِيْفٌ) لعدم احتياجه إلى هذه العلامات فلا يقال: "قاما الزيدان" ولا: "قاموا الزيدون، وقمن النساء"؛ لأنّ التثنية والجمع يعلم قطعاً من لفظ الفاعل بخلاف علامة التأنيث فإنها قد لا يعلم من لفظ الفاعل لكونه معنوياً فلهذا وجب إلحاق علامة التأنيث لا التثنية والجمع .

* * * * *

[التنوين]

الْتَّنْوِيْنُ: نُوْنٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرْكَةَ الآخِرِ لاَ لِتَأْكِيْدِ الْفِعْلِ، وَهُوَ: لِلْتَّمَكُّنِ، وَالْتَّنْكِيْـــرِ

[التنوين]

(**الْتَّنْوِيْنُ نُوْنٌ سَاكِنَةٌ**) [1] احتراز عن غير الساكنة كمـــا في: "ضـــاربان، وضاربون"، والمراد من السكون: السكون بحسب أصل الوضع فلا يضرّ تحريكها لاجتماع الساكنين كما في: "جاءني زيدٌ العالمُ" (**تَتْبَعُ حَرْكَةَ الآخِرِ**) نحو: "جاءني زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ"، واحترز به عن نونٍ (مِنْ، و لَدُنْ)؛ لأنهـــا لا تتبع حركة الآخر، (**لاَ لِتَأْكِيْدِ الْفِعْلِ**) واحترز به عن نون التأكيد الخفيفة في آخر الفعل نحو: "اضربنْ" فإنّها لا تسمّى تنويناً .

(**وَهُوَ**) أي: التنوين على خمسة أنواع: (**لِلْتَّمَكُّنِ**) وهو تنوين يلحق الاسم المعرب المنصرف ليدلّ على أنّ له رسوخاً ومكانةً في الاسميـــة نحـــو: "زيـــدٌ، ورجلٌ"، ويطلق المتمكن على الاسم المعرب ســـواءٌ كـــان منـــصرفاً أو غـــير منصرف، ويختصّ المعرب المنصرف باسم الأمكن .

(**وَالْتَّنْكِيْرِ**) وهو ما يدلّ على كون الاسم نكرةً غيرَ معرفةٍ ، وهو الفارق

---

(١)- وضعاً، فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو: "زيد العالم عندنا"، (**غاية التحقيق**) .

قال الرضي: وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً، كما التنوين في: "رجلٌ" يفيد التنكير أيضاً، فإذا جعلته علماً تمحّض للتمكين .

وَالْعِـوَضِ، وَالْمُقَابَلَـةِ، وَالتَّرَنُّـمِ

بين المعرفة، والنكرة فيقال: "سيبويهِ" [1] للمعرفة، و"سيبويهٍ" للنكرة، و"صـه" أي: اسكُتْ سكوتاً مّا في وقت مّا للنكرة، و"صهْ" بالسكون للمعرفة؛ لأنّ معناه: اسكُت السّكوت الآن، وقد يجتمع المعنيان، التمكنُ، والتنكيرُ في اسم كما في: "رجلٌ" إذا كان نكرةً، وإذا سمّينا بـ:(رجلٌ) شيئاً، فيكون التنوين فيه للتمكن فقط .

(وَالْعِوَضِ) وهو ما يكون عوضاً عن المحذوف بالإعلال كما في: "جوارٍ" أو يكون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف نحو: "حينئذٍ، ويومئذٍ"، إذ تقديره: حين إذا كان كذا، أو يوم إذا كان كذا، فلما حذف المضاف إليه وهو (كان كذا) عُوِّض التنوين عن المضاف إليه كما في قولهم: "مررتُ بكلٍ" أي: بكل واحد .

(وَالْمُقَابَلَةِ) وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد هذا النوع إلاّ في جمع المؤنث السالم نحو: "مسلمات" .

(وَالتَّرَنُّمِ) وهو الذي يلحق بآخر الأبيات والمصاريع لتحسين الترنم؛ لأنّه حرف يسهل ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من أسباب حسن الغناء، وهذا النوع من التنوين لا يختصّ بالفعل بل يلحق الأفعال، والأسماء المعرّفة باللام أيضاً

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

وَيُحْـذَفُ مِنْ الْعَلَمِ مَوْصُـوْفاً بِـ:(ابْنٍ) مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَـرَ .

كما في قول الشاعر [١]:

أقلّـي اللـوم عـاذل والعتـابـن وقولي إنْ أصبتُ لقـد أصـابـن [٢]

فـ: (العتاب) اسمٌ معرّفٌ باللام، و(أصاب) فعل ماض وقد لحقتهما التنوين .

(وَ) قد (يُحْذَفُ) التنوين (مِنْ الْعَلَمِ) أي: من الأعلام المعرفة كـ:" زيد، وعمرو، وبكرٍ" وغيرها مع كونها أسماءً متمكنةً قابلةً للتنوين، إذا كان ذلك العَلَم (مَوْصُوْفَاً بِـ: ابْنٍ) أي: بلفظ ابنٍ، ويكون ذلك الابن (مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ) نحو: "جاءني زيد بن عمرو" .

فـ: (زيدٌ) علمٌ موصوفٌ بلفظ (ابن)، والابن مضاف إلى علم آخر وهو (عمروٌ) فحذف التنوين من لفظ (زيد) واتصل بالابن لشدّة اتصال الصفة بالموصوف في هذا المحل، وكثرة استعمال هذا التركيب المقتضي لحذف التنوين والتخفيف .

---

(١)- هو جرير بن عطية الخطفي أحد الشعراء المجيدين الشاعر المشهور من تميم [تقدّمت ترجمته: (صـ: ٥٢)]

(٢)- **تخريج البيت:** "ديوان جرير": (صـ: ٧١٣)، "لسان العرب": (٢٤٤/١٤) (خنا)، "شرح عمدة الحافظ": (صـ: ٩٨)، "شرح المفصل": (١٥/٤)، "شرح الأشموني": (٢٧/١)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ١٧)، "المقاصد النحوية": (٩١/١)، "همع الهوامع": (٨٠/٢)، "الكتاب": (٢٠٥/٤)، "الدرر": (١٨٦/٥)، "الخصائص": (٩٦/٢)، "خزانة الأدب": (٦٩/١)، رصف المباني": (صـ: ٢٩) وغيرها .

.....

ويعلم من قوله: (ويحذف من العلم ... إلخ) قيوداً وشرائط لحذف التنوين: الأول: أن يكون الاسم الأول علماً، فإن كان نكرةً لا يحذف التنوين، كما في: "جاءني رجلٌ ابن عمروٍ".

والثاني: أن يكون موصوفاً و(ابنٌ) صفةً له، وإن لم يكن موصوفاً فلا يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنُ عمروٍ" على أن يكون مبتدأً وخبراً.

والثالث: أن يكون صفته لفظ (ابن) خاصةً، ولو كان غير الابن لم يحذف التنوين كما تقول: "جاءني زيدٌ أبو عمروٍ".

والرابع: أن يكون الابن مضافاً، فلو لم يكن مضافاً لم يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنٌ لعمروٍ".

والخامس: أن يكون الابن مضافاً إلى علم آخر، فلو كان مضافاً إلى غير العلم لم يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنُ أخي".

واعلم: أنّ همزة (ابنٍ) في الخطّ تابع للتنوين في اللفظ حذفاً وإثباتاً، فحيثما حذف التنوين في اللفظ حذف الهمزة في الخطّ، وحيثما لم تحذف لم تحذف، ولفظ الابنة مثل الابن في سائر الأحكام إلاّ في حذف الهمزة من الخطّ فإنها لا تحذف لئلا يلتبس به بنتٌ، وجاء: "فلانٌ بنُ فلانٍ" بحذف التنوين مع كونهما نكرةً؛ لأنهما كنايةٌ عن المعرفة فأعطيناها حكمها.

[نُون التأكيد]

نُونُ التَّأْكِيْد: خَفِيْفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوْحَةٌ مَعَ غَيْرِ الأَلْف تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبِلِ فِيْ الأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالاسْتِفْهَامِ، وَالتَّمَنِّيْ، وَالْعَرْضِ، وَالْقَسَمِ

[نون التأكيد]

(نُونُ التَّأْكِيْد) نونٌ وضعت لتأكيد الأمر، والمضارع إذا كان فيه طلبٌ بمنزلة (قد) في الماضي، وهي نوعان، أحدهما: (خَفِيْفَةٌ سَاكِنَةٌ) دائماً على الأصل؛ لأنها مبنيةٌ، والأصل في البناء السكون، نحو: "اضربَنْ، واضربُنْ، واضربِنْ"، (وَ) ثانيهما: (مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوْحَةٌ) والتأكيد في المشدّدة أبلغ من الخفيفة، وإنما جعل المشدّدة مفتوحةً مع أنّ البناء يقتضي السكون، لئلا يلزم اجتماع الساكنين، وعلى الفتحة للخفّة، (مَعَ غَيْرِ الأَلْفِ) أي: تكون النون المشدَّدة مفتوحةً إذا كانت مع غير الألف، وإن كانت مع ألف التثنية والجمع كانت مكسورةً نحو: "اضربانّ، واضربنانّ"، وإنما جعلت مكسورةً في التثنية، والجمع؛ لمشابهتها بنون التثنية، وهي مكسورةٌ كما في: "يضربان، والزيدان".

(تَخْتَصُّ) نون التأكيد خفيفةً كانت أو ثقيلةً (بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبِلِ) ولا يجيء في الماضي، والحال؛ لأنّه لا يؤكّد إلاّ ما فيه الطلب، والطلب لا يكون إلاّ في الزمان المستقبل (فِيْ الأَمْرِ) نحو: "اضربَنَّ"، (وَالنَّهْيِ) نحو: "لا تضربنَّ"، (وَالاسْتِفْهَامِ) نحو: "هل تضربنَّ"، (وَالتَّمَنِّيْ) نحو: "ليتك تضربنَّ"، (وَالْعَرْضِ) نحو: "ألا تضربَنَّ"، ودخولها في هذه الأقسام على سبيل الجواز، (وَالْقَسَمِ) نحو: "والله

وَقَلَّتْ فِيْ النَّفْيِ، وَلَزِمَتْ فِيْ مُثْبَتِ الْقَسَمِ، وَكَثُرَتْ فِيْ مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ، وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيْرِ الْمُذَكَّرَيْنِ مَضْمُوْمٌ

لأضربنَّ" ودخولها في هذا القسم على سبيل الوجوب كما سيجيء، (وَقَلَّتْ) زيادة نوني التأكيد (فِيْ النَّفْيِ) فلا يقال: "زيد ما يقومنَّ" إلاّ قليلاً لخلوّه عن معنى الطلب، وإنما جاز ولو على سبيل القلّة تشبيهاً للنفي بالنهي، (وَلَزِمَتْ) زيادة نون التأكيد (فِيْ مُثْبَتِ) جواب (الْقَسَمِ) لأنّ القسم موضع التأكيد فأرادوا أن لا يكون آخر القسم خالياً عن التأكيد كما لا يخلو أوّله منه نحو: "والله لأفعلنَّ كذا"، (وَكَثُرَتْ) زيادة نون التأكيد (فِيْ مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ) أصله (إنْ ما) فأدغمت النون في (ما)، والمراد من المثل: كلُّ موضع زيدتْ (ما) بعد حرف الشرط للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ (١)، فاستحسنوا حينئذٍ تأكيد الفعل بالنون أيضاً؛ لأنّ المقصود من الكلام هو الفعل فلو لم يؤكّد لزم انخطاط ما هو المقصود بالذات عن غير المقصود بالذات وهو حرف الشرط المؤكّد بـ:(ما) .

ثم شرع في إعراب ما قبل نون التأكيد فقال: (وَمَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل نون التأكيد (مَعَ ضَمِيْرِ الْمُذَكَّرَيْنِ) وهو الواو في جمع المذكر نحو: "اضربُنَّ، وليضربُنَّ" (مَضْمُوْمٌ) ليدلّ على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين كما في: "اضربُنَّ"

---

(١)- سورة مريم : [الآية : ٢٦] .

وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ، وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ مَفْتُوحٌ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اضْرِبَانِّ، وَاضْرِبْنَانِّ

أصله: اضربُون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، (وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ) إذا اتّصلت به نون التأكيد فما قبلها (مَكْسُورٌ) ليدلّ الكسرة على اليـاء المحذوفـة، لالتقـاء الساكنين نحو: "اضربنِّ" أصله: اضربين، (وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ)[1] وهـو الواحـد المذكر المخاطب نحو: "اضربَنَّ"، والواحد المذكر الغائب نحو: " ليضربَنَّ زيد"، والواحد المؤنث الغائبة نحو: "هند هل يضربنَّ ؟" (مَفْتُوحٌ)[2] لأنّه لو ضُمَّ الواحد المذكّر لالتبس بالجمع، ولو كُسِر لالتبس بالمخاطبة؛ ولأنَّ الـضمة والكـسرة ألجأتْ إليهما الضرورةُ للدلالة على المحذوف، وإذا ارتفعت عاد الحكم إلى أصله من الخفّة المطلوبة عند التثقيل وهي الفتحة، وكذلك الحكم في صيغتي المـتكلم بالنفس، ومع الغير، بقي حكم التثنية، والجمع المؤنث فقال: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَـةِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ) إذا اتصلت بهما نون التأكيد: (اضْرِبَانِّ) بإثبات الألف لئلا يشتبه التثنية بالواحد، (وَاضْرِبْنَانِّ) في جمع المؤنث بزيادة الألف بعد نون الجمع؛ لئـلا

(١)- في بعض نسخ المتن : (فيما عداه) بدل (فيما عدا ذلك) .

(٢)- أي: مبني على الفتح، وذلك إنما يكون في الواحد المذكر غائباً أو مخاطباً، وفي الغائبة نحو: "اضربَنَّ"، و"هل تضربَنَّ يا زيد"، و"زيد هل يضربَنَّ"، و"هند هل تضربَنَّ"، والمتكلم مطلقاً نحو: "ليتني أضربَنَّ، ليتنا نضربَنَّ" للأربعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ الزخرف : [الآية : ٤١]، (حاشية مصباح الراغب) .

وَلاَ تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيْفَةُ خِلاَفاً لِيُوْنُسَ، وَهُمَا فِيْ غَيْرِهِمَا مَعَ الْضَّمِيْرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ

يلزم اجتماع ثلاث نونات متوالية، نون الضمير، ونوني التشديد .

(وَلاَ تَدْخُلُهُمَا) أي: التثنية والجمعَ النونُ (الْخَفِيْفَةُ) فلا يقال: "اضربانْ، واضربنانْ"؛ لأنّه لو حَرَّكْتَ النونَ لم تبق ساكنةً خفيفةً على أصلها، وإن أبقيتَها ساكنةً لزم اجتماع الساكنين على غير حدّه، وهو: ما لا يكون أوّلهما حرف مدٍّ، أو كان حرف مدٍّ لكن لا يكون الثاني مُدغماً مشدّداً كما هو ههنا (خِلاَفاً لِيُوْنُسَ) [1] فإنّه جوّز لحوق النون الخفيفة بالتثنية والجمع أيضاً فيقرأ ساكنةً؛ لأنّ الألف قبلها مدّة، أو يقرأها محرّكةً بالكسرة لاجتماع الساكنين، والساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر .

ولمّا فرغ عن ذكر الأفعال الصحيحة عند لُحُوق نوني التأكيد شرع في بيان الأفعال المعتلة الأواخر عند لحوقهما فقال: (وَهُمَا) أي: نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة (فِيْ غَيْرِهِمَا) أي: في غير التثنية، وجمع المؤنث على نوعين :

النوع الأول: ما يكون متصلاً (مَعَ الْضَّمِيْرِ الْبَارِزِ) وله صيغتان، جمع المذكر نحو: "اغزوا، وارموا، واخشوا"، والواحد المؤنث نحو: "اغزي، وارمي، واخشي" فحكمها في هاتين الصيغتين (كَالْمُنْفَصِلِ) أي: كما إذا اتصلتا بالاسم المنفصل ويعامل معهما معاملة الكلمة المنفصلة ، فيحذف حرف العلة من بابي

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ٢١٧).

فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ: هَلْ تَرَيَنَّ، وَتَرَوُنَّ، وَتَرِيـنَّ

(يغزو، ويرمي)، وتقول في جمع المذكر: "اغْزُنَّ، وارْمُنَّ يا قوم" كما تقول: "اغْزُوا الكفار، وارْمُوا الغرض" بحذف الواو، وتقول في المؤنث الواحدة: "اغْزِنَّ، وارْمِنَّ يا فاطمة" كما تقول: "اغزي الجيش، وارمي الغرض" بحذف الياء، ويضمّ الواو في باب (اخْشَوُنَّ) عند جمع المذكر، وتكسر الياء في: "اخْشَيَنَّ" في المؤنث الواحدة كما تقول : "اخشَوُا الرجال" بضم الواو، و"اخشِي الرجل" بكسر الياء عند لحوقها بالاسم المنفصل .

والنوع الثاني ما قال: (**فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ**) أي: لا يكون متصلاً مع الضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو: "اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ" (**فَكَالْمُتَّصِلِ**) أي: فحكم النون مثل ما اتصل بالضمير المتصل وهو ألف التثنية، فيردّ ما حذف من حروف العلة لالتقاء الساكنين فتقول: "اغْزُوَنَّ، ارْمِيَنَّ، اخْشَيَنَّ" كما تقول: "اغزوا، وارميا، واخشيا" .

(**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّ النون مع الضمير البارز كالمتصلة بالكلمة المنفصلة، ومع غير البارز كالمتصلة بالضمير المتصل (**قِيْلَ: هَلْ تَرَيَنَّ**) بفتح الياء في الواحد المخاطب، (**وَ**) هلْ (**تَرَوُنَّ**) بضم الواو في جمع المذكر، (**وَ**) هلْ (**تَـرِيَنَّ**) بكسر الياء في المؤنث الواحدة بإعادة الياء المحذوفة؛ لأنها حذفتْ في المفرد بسكون الآخر فإذا زال السكون بلحوق النون عادتْ الياء وهذه أمثلة المُعتلّ بالياء عند لحوق النون المشدّدة بالفعل المضارع .

وَاغْـزُوَنَّ، وَاغْـزُنَّ، وَاغْـزِنَّ، وَالْمُخَفَّفَـةُ تُحْـذَفُ لِلسَّاكِنِ

(وَ) تقول في الواوي (اغْزُوَنَّ) بفتح الواو في واحد الأمر الحاضر، (وَاغْزُنَّ) بحذف واو الجمع، وضمّ الزاي في جمع المذكر، (وَاغْزِنَّ) بكسر الزاء وحذف الياء في المؤنث الواحدة، وهذه أمثلة المعتل بالواو، وصيغة أمر الحاضر، ففي كلّها عومل مع المعتلّ معاملة اتصاله بالكلمة المنفصلة كما تقول : "اغْزُوْ القومَ، اغْزُوا القوم، اغْزِي القوم"، (وَالْمُخَفَّفَةُ) أي: النون المخفّفة (تُحْـذَفُ لِلسَّاكِنِ)[1] أي: عند التقاء الساكن به لئلا يلزم اجتماع الساكنين كما في قوله[2] :

لا تُهِـيْـنَ الْفَقِـيْـرَ عَلَّـكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهُ[3]

فقوله: (لا تهينْ) أصله لاتهيِنْنْ بالنون المخفّفة، حذفت عنه النون لالتقاء

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (للساكنين) بدل (للساكن) .

(٢)- ينسب هذا البيت للأضبط بن قريع بن عوف السعديّ التميمي، شاعر جاهلي، انظر: "الأعلام": (٣٣٤/١)، "خزانة الأدب": (٤٥٥/١١)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٣٨٩)، "الأغاني": (١٣٣/١٨) وغيرها .

(٣)- تخريج البيت: "الأغاني": (٦٨/١٨)، "خزانة الأدب": (٤٥٠/١١)، "مغني اللبيب": (١٥٥/١)، "لسان العرب": (١٨٤/٦) (قنس، ركع)، "شرح المفصل": (٤٣/٩)، "المقاصد النحوية": (٣٣٤/٤)، "شرح شواهد المغني": (صـ: ٤٥٣)، "الدرر": (١٦٤/٢)، "جواهر الأدب": (صـ: ٥٧)، "رصف المباني": (صـ: ٢٤٩)، "شرح شافية ابن حاجب": (٣٢/٢)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ٥٥٠)، "الحماسة الشجرية": (٤٧٤/١) وغيرها .

وَفِيْ الْوَقْفِ، فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ، وَالْمَفْتُوْحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلْفاً .
تَمَّ بِالْخَيْـــرِ، فَالْحَمْـــدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْـــنَ .

الساكن بعدها، والدليل على حذفها: أن لو لم يكن نوناً محذوفةً لكان الواجب أن يقول: "لاهَنْ" بحذف عين الكلمة من معتلّ العين عند الجزم، (وَفِيْ الْوَقْـــف) أي: وكذلك تحذف النون المخفّفة عند الوقف كما يحذف التنوين في الوقـــف (فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ) من حروف العلّة إذا ضُمَّ أو كُسِر ما قبلها، فيقال في "اغْـــزُنْ، واغْزِنْ" عند الوقف: "اغْزُو، واغْزِي" بخلاف نون التنوين فإنّه لا يردّ ما حذف من حروف العلّة، لأجل التنوين، عند سقوط التنوين، فلا يقال في "قاضٍ" حال الوقف : "قاضيْ" بالياء بل يقال : "قاضْ" بسكون الضاد؛ لأنّ التنـــوين لازم للكلمة عند الوصل، والنون المخفّفة شيءٌ عارضيٌ قد تلحق بالكلمة، وقـــد لا، فجعلوا أثر اللازم باقياً عند زواله، وأثر العارض زائلاً مع زواله .

(وَالْمَفْتُوْحُ مَا قَبْلَهَا) أي: إن كان ما قبل النون الخفيفة مفتوحاً (تُقْلَبُ)[1] النون الخفيفة (أَلْفاً) عند الوقف فتقول في "اضْرِبَنْ": "اضْرِبَا" كما تقلب التنوين بالفتح في آخر الكلام ألفاً، ونقول فقط، والسلام أوّلاً وآخراً .

---

(١)- ذكر التنوين ونون التأكيد المختص بالآخر في آخر الكتاب ثم أخّر النون المختص بآخر الفعل عن التنوين؛ إذ الفعل يستحقّ التأخير عن الاسم، ثم ختم بحث التنوين بانقلابها ألفاً في الوقف، وهذا كما ترى من باب حسن المختم، (هندي) .

الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية .

٢ - فهرس الأحاديث النبوية .

٣ - فهرس الأشعار .

٤ - فهرس التفصيلي للموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
أثمّ إذا ما وقع	يونس	١٥	٧٣٤
إذ أخرج يده لم يكد يراها	النور	٤٠	٦٤٦
إذا السماء انشقّت وأذنت لربّها	الانشقاق	١ - ٣	٤٦٧
أفإن مّت فهم الخالدون	الأنبياء	٣٤	٦٠٨
أفلا يرون ألاّ يرجع إليهم قولاً	طه	٨٩	٧٠٢
أفمن كان على بيّنة من ربّه	هود	١٧	٧٣٤
ألا إنهم هم السفهاء	البقرة	١٣	٦٩١
ألا إنهم هم المفسدون	البقرة	١٢	٧١٥
إلا أن يعفون	البقرة	٢٣٧	٥٧٩
إلا الموتة الأولى	الدخان	٥٦	٧٨
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	هود	٨	٦٤٠
ألا يا اسجدوا	النمل	٢٥	٢٣٢
ألست بربكم قالوا بلى	الأعراف	١٧٢	٧١٩
ألم نشرح لك صدرك	الانشراح	١	٧٣٢
ألم يجدك يتيماً فآوى	الضحى	٦	٧٣٢
أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى	القيامة	٤٠	٧٣٢
أليس الله بكاف عبده	الزمر	٣٦	٧٣٢
إنا أرسلناك للناس رسولاً	النساء	٧٩	٢٨٠
إنّ إلينا إيابهم ثمّ إنّ علينا حسابهم	الغاشية	٢٥ - ٢٦	١٦٧
إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي	البقرة	٢٧١	٦٥٨-٤٤٤

فهرس الآيات القرآنية الواردة في نصّ الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
إن ترن أنا أقلّ	الكهف	٣٩	٤٢١
إنّا كل شيء خلقناه بقدر	القمر	٤٩	٢٤٢
إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون	الحجر	٩	٥١٢
إن كان قميصه قدّ من دبر فكذبت	يوسف	٢٧	٦٠٧
إن كنت قلته فقد علمته	المائدة	١١٦	٦٠٦
إنّ الله غفور رحيم	البقرة	١٨٢	٦٩٠
إنّ لدينا أنكالاً وجحيماً	المزمل	١٢	١٦٧
إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنّا لا نضيع	الكهف	٣٠	١٤٧
إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا	البروج	١٠	١٥٩
إنما حرّم عليكم الميتة	البقرة	١٧٣	٦٨٩
إنما الله إله واحد	النساء	١٧١	٦٨٧
إنّي أراني أعصر خمراً	يوسف	٣٦	٦٢٨
إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل	يوسف	٧٧	٦٠٧
أيحسب أن لم يره أحد	البلد	٧	٧٠٢
أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	بني إسرائيل	١١٠	٧٢٣
أو تقطّع أيديهم	المائدة	٣٣	٦٨
أو جاؤوكم حصرت صدورهم	النساء	٩٠	٢٧٨
أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع	الفاطر	١	٧٧
أو من كان ميتاً فأحييناه	الأنعام	١٢٢	٧٣٤
أيّان يوم الدين	الذاريات	١٢	٤٦٩

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
بئس مثل القوم الذين كذّبوا	الجمعة	٥	٦٦٠
بالناصية ناصية كاذبة	العلق	١٥ - ١٦	٣٩٢
تالله تفتؤا تذكر يوسف	يوسف	٨٥	٦٣٩, ٦٨٠
تالله لأكيدنّ أصنامكم	الأنبياء	٥٧	٦٧٩
ثلاثة قروء	البقرة	٢٢٨	٥٢٣
ثمّ ارجع البصر كرّتين	الملك	٤	١٨٩
ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيهم أشدّ على الرحمن	مريم	٦٩	٤٤٦
الحاقة ما الحاقة	الحاقة	١	١٤٧
جعل الله الكعبة البيت الحرام	المائدة	٩٧	٣٩٥
حتى إذا ساوى بين الصدفين	الكهف	٩٦	٤٦٦
حتى مطلع الفجر	القدر	٥	٦٧٠
حقيق على أن لا أقول على الله إلاّ الحق	الأعراف	١٠٥	٦٨١
الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل	إبراهيم	٣٩	٦٨١
ذرهم في خوضهم يلعبون	الأنعام	٩١	٦١٠
ربّ ارجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت	المؤمنون	٩٩	٧٤٥
ربّكم أعلم بما في نفوسكم	بني إسرائيل	٢٥	٥٥٦
ربّنا آتنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً	البقرة	٢٠١	٢٢٩
ردف لكم	القصص	٧٢	٦٧٤
الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة	النور	٢	٢٤٥ - ٢٤٧
اسكن أنت وزوجك الجنّة	البقرة	٣٥	٧٥, ٣٧٢

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
سلاسلاً وأغلالاً وَسعيراً	الدهر	٤	٧٥
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	البقرة	٦	١٣٧
ظلّ وجهه مسوداً وهو كظيم	النحل	٥٨	٦٣٧
اعدلوا هو أقرب للتقوى	المائدة	٨٥	٤٠٣
علم أن سيكون منكم مرضى	المزمل	٢٠	٤٢٦، ٥٨٦، ٧٠٢
عمّا قليل ليصبحنّ نادمين	الحجر	٤٠	٧٢٤
غير المغضوب عليهم ولا الضالين	الفاتحة	٧	٧٢٥
فأتوا حرثكم أنّى شئتم	البقرة	٢٢٣	٤٦٨
فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب	محمّد	٤	١٨٢ - ١٨٣
فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد	آل عمران	١٠٦	١٥٧
فإمّا نذهبنّ بك	الزخرف	٤١	٧٥٥
فأمّا اليتيم فلا تقهر، وأمّا السائل	الضحى	٩ ـ ١٠	١٩١
فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهنّ	الممتحنة	١٠	٦٠٨
فإنّها لا تعمى الأبصار	الحج	٤٦	٤٢٤
فبما رحمة من الله لنت لهم	آل عمران	١٥٩	٧٢٤
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	الحج	٣٠	٦٦٨
فذبحوها وما كادوا يفعلون	البقرة	٧١	٦٤٦ - ٦٤٧
فظلتم تفكّهون	الواقعة	٦٥	٦٣٧
فظلت أعناقهم لها خاضعين	الشعراء	٤	٥١٤

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
فاقطعوا أيديهما	المائدة	٣٨	٦٨، ٣٤٠
فقد صغت قلوبكما	التحريم	٤	٣٤٠
فكبكبوا فيها هم والغاوون	الشعراء	٩٤	٣٧٣
فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون	البقرة	٢٢	٢٧٦
فلما أن جاء البشير	يوسف	٩٦	٧٢٢
فما كان جواب قومه إلاّ أن قالوا	العنكبوت	٢٤	٧٢٩
فما منكم من أحد عنه حاجزين	الحاقة	٤٧	٣٣١
فمنهم من يمشي على بطنه	النور	٤٥	٤٤٥
فهب لي من لّدنك ولياً يّرثني	مريم	٥ - ٦	٦١٠
قالتا أتينا طائعين	فصّلتْ	١١	٥١٥
قد أفلح من زكّاها	الشمس	٩	٦٨٠
قد نعلم إنّه ليحزنك الذي يقولون	الأنعام	٣٣	٦٩١
قد يعلم الله المعوّقين	الأحزاب	٦٨	٧٣١
قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله	آل عمران	٣١	٦٠٨
قل إنّ الموت الذي تفرّون منه فإنّه ملاقيكم	الجمعة	٦	١٥٩
قل الله يحييكم	الجاثية	٢٦	١١٣
قل هو الله أحد	الإخلاص	١	١٢٢، ١٤٧
قل يحييها	يس	٧٩	١١٣
كلاّ سوف تعلمون ثمّ كلاّ سوف تعلمون	التكاثر	٣ - ٤	٣٨١، ٧٤٥
كلٌّ في فلك يسبحون	يس	٤٠	٥١٤

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
كنت أنت الرقيب عليهم	المائدة	١١٧	٤٢٠
كن فيكون	آل عمران	٤٧	٦٣٥
كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم	البقرة	٢٨	٦٥٢
كيف نكلّم من كان في المهد صبياً	مريم	٢٩	٦٣٥
لا أقسم بهذا البلد	البلد	١	٧٢٦
لا أقسم بيوم القيامة	القيامة	١	٧٢٦
لا بيع فيه ولا خلّة	البقرة	٢٥٤	٣٢٢
لا يحبّ الله الجهر بالسوء من القول	النساء	١٤٨	٥٣٠
لعلّه يحدث بعد ذلك أمراً	الطلاق	١	٧٠٥
لم أك بغيّاً	مريم	٢٠	٥٨١
لم يكن الذين كفروا	البيّنة	١	٥٨٢
لن أبرح الأرض	يوسف	٨٠	٥٨٧
لئن أخرجوا لا يخرجون	الحشر	١٢	٧٤١
لو أنتم تملكون	بني إسرائيل	٢٠١	٧٣٨
لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا	الأنبياء	٢٢	٢٩٦، ٣٠٩، ٧٣٦
لو ما تأتينا بالملائكة	الحجر	٧	٧٣
ليسجنّن وليكوناً مّن الصاغرين	يوسف	٣٢	٥٧٨
ليس كمثله شيء	الشورى	١١	٦٨٢
ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم	الجن	٢٨	٧٠٢

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ليغفرلنا	طه	٧٣	٦٠٤
ما أشركنا ولا آباؤنا	الأنعام	١٤٨	٣٧٣
ما فعلوه إلاّ قليل	النساء	٦٦	٣٠٠
ما قلت لهم إلاّ ما أمرتني به أن اعبدوا الله	المائدة	١١٧	٧٢٨
ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك	الأعراف	١٢	٧٢٥
ما لي لا أرى الهدهد	النمل	٢٠	٧٣٢
ما هذا بشراً	يوسف	٣١	٣٣٠ ،١٧٠
ما هنّ أمهاتهم	المجادلة	٢	٣٣٠ ،١٧٠
ممّا خطيئاتهم أغرقوا	نوح	٢٥	٧٢٤
من عند غير الله	النساء	٨٢	٢٥٥
نار الله الموقدة التي تطّلع على الأفئدة	الهمزة	٦ - ٧	٤٩٦
انتهوا خيراً لكم	النساء	١٧١	١٩٤
نعم العبد	ص	٣٠	٦٦٠
نفخة واحدة	الحاقة	١٣	٣٦٠
وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين	يونس	١٠	٧٠٠ ،٤٢٦
وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها	الجمعة	١١	٤٦٦
وإذ ابتلى إبراهيم ربّه	البقرة	١٢٤	٤٠٢ ،١١١
وإذاً لا يلبثون خلافك إلاّ قليلاً	بني إسرائيل	٧٦	٥٨٩
والأرض فرشناها فنعم الماهدون	الذاريات	٤٨	٦٦١

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
وأمّا إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن ..	الفجر	١٦ ـ ١٧	٧٤٥
وإمّا تخافنّ من قوم خيانةً	الأنفال	٥٨	٣٣٠، ٧٢٣
وإمّا ترين من البشر أحداً	مريم	٢٦	٧٢٣، ٧٥٤
وإن أحد من المشركين استجارك	التوبة	٦	١١٦، ٧٣٧
وإن أطعتموهم	الأنعام	١٢١	٧٣١
وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم فإذا هم يقنطون ..	الروم	٣٦	٦٠٩
وأن تصوموا خير لكم	البقرة	١٨٤	٥٨٥
وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى	الطلاق	٦	٦٠٨
وإن خفتم عيلةً فسوف يغنيكم الله من فضله	التوبة	٢٨	٦٠٨
وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون	الأنفال	٥	٦٩١
وإن كانت لكبيرةً إلاّ على الذين هدى الله	البقرة	١٤٣	٦٩٩
وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة	البقرة	٢٨٠	٦٣٥
وإن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت	يوسف	٢٦	٢٠٧
وإن كلّ لما جميع لدينا محضرون	يس	٣٢	٦٩٨
وإنّ كلاً لما ليوفينهم	هود	١٦	٤٢٧
وإن نظنك لمن الكاذبين	الشعراء	١٨٦	٦٩٩
واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان	البقرة	١٠٢	٦٨١
وحسبوا أن لا تكون فتنة	المائدة	٧١	٥٨٧
وخضتم كالذي خاضوا	التوبة	٦٩	٥٣٨
واسأل القرية	يوسف	٨٢	٣٤٨، ٧٢٨

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
والسماء وما بناها	الشمس	٥	٤٤٣
والشمس وضحاها	الشمس	١	٤٩٥
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين	يوسف	٤	٥١٤_٥١٥
وضاقت عليهم الأرض بما رحبت	التوبة	٢٥	٦٢٦، ٧٢٩
وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة	الأعراف	٢٢	٦٥٠
وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما	الأحقاف	١١	٦٧٤
وكان الله غفوراً رحيماً	الأحزاب	٥	٦٣٤
وكان من الكافرين	البقرة	٣٤	٦٣٤
وكفى بالله شهيداً	النساء	٧٩	٦٧٣
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد	الكهف	١٨	٥٣٤
وكلّ شيء فعلوه في الزبر	القمر	٥٢	٢٣٩، ٢٤٥
وكم آتيناهم من آية	البقرة	٢٧	٤٥٩
وكم أهلكنا من قرية	القصص	٥٨	٤٥٩
ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	النساء	٢	٦٦٩
ولا تحلقوا رؤوسكم	البقرة	١٩٦	٣٤١
ولا تعزموا عقدة النكاح	البقرة	٢٣٥	٣٤١
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	البقرة	١٩٥	٦٨، ٦٧٣
ولا تمنن تستكثر	المدثر	٦	٦١٠
ولا يؤذن لهم فيعتذرون	المرسلات	٣٦	٥٩٥
ولأصلبنّكم في جذوع النخل	طه	٧١	٦٧١

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم	البقرة	٢٢١	٧٣٦
والتفت الساق بالساق	القيامة	٢٩	٤٩٥
ولتكبروا الله على ما هداكم	البقرة	١٨٥	٦٨١
ولعبد مؤمن خير من مشرك	البقرة	٢٢١	١٤٣
والله من ورائهم محيط بل هو قرآن مجيد	البروج	٢٠- ٢١	٧١٤
ولله على الناس حج البيت	آل عمران	٩٧	٢٩٥
ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام	لقمان	٢٧	٧٣٩
ولّوا مدبرين	الروم	٥٢	٢٨٠
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض	البقرة	٢٥١	٥٢٩
وما تلك بيمينك يا موسى	طه	١٧	٤٤٣
وما كان الله ليعذّبهم	الأنفال	٣٣	٥٨٤، ٥٩٥
وما هو على الغيب بظنين	التكوير	٢٤	٦٦٩
والمقيمي الصلاة	الحج	٣٥	٥٣٨
ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه	آل عمران	٨٥	٦٠٨
وناديناه أنْ يا إبراهيم	الصافات	١٠٤	٧٢٨
والنجم إذا هوى	النجم	١	٤٦٦
ونهى النفس عن الهوى	النازعات	٤٠	٣٤١
وهو الذي يبدأ الخلق ويعيده وهو أهون عليه	الروم	٢٧	٥٥٦
وي كأنّه لا يفلح الكافرون	القصص	٨٣	٤٥٢
ها أنتم أولاء تحبونهم	آل عمران	١١٩	٧١٦

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ها أنتم هؤلاء حادلتم	النساء	١٠٩	٧١٦
اهدنا الصراط المستقيم	الفاتحة	٦ - ٧	٣٨٨
هل أتى على الإنسان	الدهر	١	٧٣٣
هل من خالق غير الله	الفاطر	٣	٦٦٨
يا أيها الناس إني رسول الله إليكم	الأعراف	٥٨	٦٩٠
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه	البقرة	٢١٧	٣٨٨
يعلم السرّ وأخفى	طه	٧	٥٥٥
يوسف أعرض عن هذا	يوسف	٢٩	١٩٦، ٢٢٩
يوم ينفخ في الصور	طه	١٠٢	٣٣٢، ٤٧٣
يوم ينفع الصادقين صدقهم	المائدة	١١٩	٣٣٢، ٤٧٣

فهرس الأحاديث النبويّة الواردة في الكتاب

طرف الحديث	رقم الصفحة
البكر تستأمر، وإذنها صماتها، والأيم تعرب عن نفسها	٥٥
اطلبوا العلم ولو بالصين	٧٣٦
كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه	٦٥٠
كلّ أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع	٤٢
كما صلّيت وسلّمت وباركت ورحمت وترحمت	١١٩
كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين	٢٧٦
لا حول ولا قوّة إلاّ بالله	٣٢١
لو كان العلم عند الثريا لناله رجال من هؤلاء	٧٣٧
لو كان على أبيك دين فقضيته أما كان يقبل منك	٧١٩
لولا قومك حديثوا عهد بالكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم	٧١٩
من تشبّه بقوم فهو منهم	١٦١
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت	٦٥٨
الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ	٣١٤
ولا أحدُ أحبّ إليه المدح من الله	٥٦٧
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن	٤٠٣

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
١-	إنّ من يدخل الكنيسة يوماً	يلق فيها جآذراً وظباء	٤٢٦
٢-	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا	حبّ النبيّ محمّد إيانا	٤٤٤
٣-	واهاً لليلى واهاً واهاً	يا ليت عيناها لنا و فاها	٦٥٢
٤-	موانع الصرف تسع كلّما اجتمعت	ثنتان منها فما للصرف تصويب	٧٠ - ٧١
	عدل ووصف وتأنيث ومعرفة	وعجمة ثمّ جمع ثمّ تركيب	
	والنون زائدةً من قبلها ألف	ووزن الفعل وهذا القول تقريب	
٥-	فإيّاك إيّاك المراء فإنّه	إلى الشرّ دعّاء و للشر جالب	٢٤٩
٦-	أهجر سلمى بالفراق حبيبها	وما كاد نفساً بالفراق تطيب	
٧-	عسى الهمّ الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	٦٤٥
	فيشفي مبتلىً و يفك عانٍ	و يأتي أهله النائي الغريب	
٨-	فإنّ الماء ماء أبي و جدّي	وبئري ذو حفرت وذو طويت	٤٣٦
٩-	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغصّ بالماء الفرات	٤٦٤
١٠-	ليت وهل ينفع شيئاً ليت	ليت شباباً بوعَ فاشتريتُ	٦١٨
١١-	وليبك يزيدُ ضارعٌ لخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح	١١٤
١٢-	من صدّ عن نيرانها	فأنا ابن قيس لا براح	١٧١
١٣-	ربع عفا من بعد ما قد امحى	قد كان من طول البلى أن يمصحا	٦٤٦
١٤-	إذا غيّر الْهَجر المحبين لَم يكد	رسيس الْهوى من حبّ مية يبْرح	٦٤٨
١٥-	أحبّ الصالحين ولست منهم	لعلّ الله يرزقني صلاحاً	٦٨٧، ٧٠٥
١٦-	ألا إنّ أسماء النبيين سبعة	لَها الصرف في الإعراب يتنشد	٨٧
	فشيث ونوح ثُمّ هود وصالح	شعيب و لوط والنبي محمّد	

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
١٧-	بنونا بنو أبنائنا وبناتنا	بنوهنّ أبناءُ الرجال الأماجد	١٥٢
١٨-	و لو لا الشعر بالعلماء يزري	لكنت اليوم أشعر من لبيد	١٦٣
١٩-	إذا المرءُ أعيته السيادة ناشياً	فمطلبها كهلاً عليه شديد	٢٧٤
٢٠-	فلا والله لا يلقى أناس	فتىً حتاك يا ابن أبي زياد	٦٧١
٢١-	ما زلت أبغي المال مذ أنا يافع	وليداً، وكهلاً وحين شبت وأمْرَدا	٦٨٤
٢٢-	قالتْ ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حَمامتنا أو نصفَه فَقَد	٦٨٨
٢٣-	بالله ربّك إن قتلتَ لَمُسْلِماً	وجبت عليك عقوبة المتعمدّ	٦٩٩
٢٤-	ما إن مدحت محمّداً بمقالتي	لكن مدحت مَقالتي بمُحَمّد	٧٢٢
٢٥-	إنّي و أسطار سطرن سطراً	لقائل يا نصرُ نصرُ نصراً	٢٠٣
٢٦-	يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم	لا يلقينّكم في سوأة عمر	٢١٢
٢٧-	لَها بشر مثل الحرير ومنطق	رخيم الْحَواشي لا حراً ولا نزر	٢١٦
٢٨-	ولا أب وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارْتدى و تأزّرا	٣٢٦
٢٩-	أقسم بالله أبو حفص عمر	ما مسّها من نقب ولا وبر فاغفر له اللّهُمّ إن كان فجر	٣٩٦
٣٠-	كم عمةٍ لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت عليّ عشاري	٤٦٣
٣١-	ما زال مذ عقدت يداه إزاره	فسما فأدرك خمسة الأشبار	٤٧٠
٣٢-	واعلمْ فعلم المرء ينفعه	أن سوف يأتي كلّ ما قُدِرا	٥٨٦، ٧٠٢
٣٣-	أما والذي أضحك وأبكى والذي	أمات وأحيا، والذي أمره الأمر	٧١٥
٣٤-	واختار في الدين الْحروريُّ البطر	في بئر لا حور سرى و ما شعر	٧٢٦
٣٥-	وبلدةٍ ليس بها أنيس	إلاّ اليعافير و إلاّ العيس	٢٩٨، ٦٧٧

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
-٣٦	أعد ذكر نعمان لنا أنّ ذكره	هو المسك ما كرّرتهُ يتضوّع	٧٤
-٣٧	أ يا شاعراً لا شاعر اليوم مثله	جرير ولكن في كليب تواضع	٢٠١
-٣٨	أ يا منزلَيْ سلمى سلامٌ عليكما	هل الأزمن اللاتي مضَيْنَ رواجع	٣٣٩
	وهل يرجع التسليم أو يكشف العما	ثلاث الأثافي والديار البلاقع	
-٣٩	أنا ابن التارك البكريّ بشر	عليه الطيْر ترقبه وقوعاً	٣٩٨
-٤٠	أما ترى حيث سهيل راكباً	نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً	٤٦٦
-٤١	إذا متُّ كان الناس صنفان شامتٌ	وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع	٦٣٤
-٤٢	لا تهين الفقير علّك أن	تركع يوماً والدهر قد رفعه	٧٥٨
-٤٣	للبس عباءة وتقرّ عيني	أحبُّ إليّ من لبس الشفوف	٥٩٩
-٤٤	كلّ لذي أجزاء التي تفترق	بالحسّ أو بالحكم حتى يتّسق	٣٨٤
	فـ:"قام زيد كلّه" ممتنع	خلاف:"بيع العبد كلٌّ أجمع"	
-٤٥	قلو أنّك في يوم الرخاء سألتني	فراقك لم أبخل وأنت صديق	٧٠١
-٤٦	خلا الله لا أرجو سواك، وإنما	أعدّ عيالي شعبةً من عيالك	٢٩٩
-٤٧	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدّخول فحومل	١٢٨
-٤٨	ولو أنما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المال	١٣٠-١٢٨
	ولكنما أسعى لمَجْد مؤثل	وقد يدرك المَجد المؤثل أمثاليْ	
-٤٩	وأرسلها العراك ولم يذدها	ولم يشفق على نغص الدخال	٢٧١
-٥٠	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل	٢٩٩
-٥١	الواهب المائة الهجان وعبدها	عوذاً يزجّى حلفها أطفالُها	٣٤٤
-٥٢	ربما تكره النفوسُ من الأمر	له فرجة كحلّ العقال	٤٤٣

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
٥٣-	ضعيف النكاية أعداؤه	يخال الفرارَ يراخي الأجل	٥٣٠
٥٤-	إنّ الذي سمك السماء بنى لنا	بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ	٥٦٥
٥٥-	استغن ما أغناك ربّك بالغنى	وإذا تصبك خصاصةٌ فتحمّل	٦١٠
٥٦-	ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهما	ولا سيّما يومٌ بدارة جلجل	٧٢٥
٥٧-	سلام الله يا مطر عليهما	وليس عليك يا مطر السلام	١٩٩
٥٨-	أ لا يا نَخلةً من ذات عرقٍ	عليك ورحمة الله السلام	٢١٠
٥٩-	فباتت تقول: أصبح ليل حتى	تجلّى عند صرعته الظلام	٢٣٠
٦٠-	لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى	وأسيافنا يقطرن من نجدة دماً	٥٢٣
٦١-	لا حبّذا أنت يا صنعاء من بلد	ولا شعوب هوى مني ولا نقم	٦٦١
٦٢-	بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ	يضحكن عن كالبرد المنجّم	٦٨٣
٦٣-	وكنت أُرى زيداً كما قيل سيّداً	إذا أنّه عبد القفا واللهازم	٦٩٢
٦٤-	ويوماً تُوافينا بوجه مقسَّمٍ	كأنْ ظَبيةٌ تعطو إلى ناضر السَّلم	٧٢٣
٦٥-	ألا يا عينُ أسْعِديَنا	ألا تبكي أميرَ المؤمنينَا	٤٠
	و كلُّ مناقبِ الْخيرِ فيه	وحبُّ رسولِ ربِّ الْعَالَمِيْنَا	
	وكنَّا قبلَ مَقتلِه بخَيْرٍ	ترى مولَى رسولِ اللهِ فِيْنَا	
	وليس بكَاتمٍ علْماً لديه	و لم يُحلَلْ منَ الْمُتحَيِّرِيْنَا	
٦٦-	أقلّي اللوم عاذل والعتابن	وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابن	٥٢، ٧٥١
٦٧-	ضرورة الشعر عشر عدّ جملتها	وقف و وصل وتحريك وتسكين	٧٤
	حذف وإثبات وتخفيف وتشديد	صرف ومنع وما في الغير تحسين	
٦٨-	وكلّ أخ مفارقه أخوه	لعمر أبيك إلاّ الفرقدان	٣١١

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
-٦٩	صفحنا عن بني ذهل و	قلنا القوم إخوان	٤٣٧-٤٣٨
	عسى الأيام أن يرجع	وقوماً كالذي كانوا	
-٧٠	لها ثنايا أربع حسان	وأربع فثغرها ثمان	٤٨٤
-٧١	ونحرٍ مشرقِ اللون	كأنّ ثدياه حُقّان	٧٠٣
-٧٢	تروم العزّ ثمّ تنام ليلاً	يغوص البحر من طلب اللآلي	٤١
	بقدر الكدّ تكتسب المعالي	ومن طلب العلى سهر الليالي	
-٧٣	صبّتْ عليّ مصائبٌ لو أنها	صبّتْ على الأيام صرن لياليا	٧٤
-٧٤	رؤية الفكر ما يؤل له الأمر	معين على اجتناب النواهي	٥٠٠
-٧٥	مررت على وادي السباع ولا أرى	كوادي السباع حين يظلم وادياً	٥٦١
	أقلّ به ركبٌ أتوه تأيةً	وأخوف إلاّ ما وقى الله ساريا	
-٧٦	كأنّ وريديه رشاءا خلب	.....	٧٠٤

فهرس التفصيلي للموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١-	الإهداء	٥
٢-	مقدّمة المحقق	٦
٣-	مقدّمة التحقيق	٨
٤-	التقديم	١٢
٥-	حياة صاحب الكافية	٢١
٦-	حياة صاحب الصافية	٢٥
٧-	وصف المخطوط	٣٠
٨-	صور المخطوطات	٣٢
	النص المحقّق	
٩-	مقدّمة الكتاب	٣٦
١٠-	تعريف الكلمة	٤٢
١١-	أقسام الكلمة	٤٥
١٢-	تعريف الكلام	٤٨
١٣-	تعريف الاسم	٤٩
١٤-	خوّاص الاسم	٥٠
١٥-	تعريف المعرب	٥٣
١٦-	حكم المعرب	٥٤
١٧-	تعريف الإعراب	٥٥
١٨-	أنواع الإعراب	٥٦
١٩-	إعراب أنواع الإعراب	٥٨
٢٠-	غير المنصرف	٧٠
٢١-	بيان العلل التسعة	٧١
٢٢-	حكم غير المنصرف	٧٢

فهرس التفصيلي للموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
-٢٣	العدل	٧٦
-٢٤	الوصف	٨٠
-٢٥	التأنيث	٨٣
-٢٦	المعرفة والعجمة	٨٦
-٢٧	الجمع	٨٨
-٢٨	التركيب	٩٢
-٢٩	الألف والنون	٩٣
-٣٠	وزن الفعل	٩٥
-٣١	بيان العلميّة المؤثرة	٩٧
-٣٢	حكم غير المنصرف	١٠١
-٣٣	المرفوعات	١٠٥
-٣٤	الفاعل	١٠٦
-٣٥	مقام الفاعل	١٠٧
-٣٦	تنازع الفعلان	١١٨
-٣٧	مفعول ما لم يسمّ فاعله	١٣١
-٣٨	المبتدأ والخبر	١٣٦
-٣٩	الخبر	١٤٠
-٤٠	ما يتعلّق بالمبتدأ والخبر	١٤١
-٤١	خبر إنّ وأخواتها	١٦٦
-٤٢	خبر لا التي لنفي الجنس	١٦٨
-٤٣	اسم ما ولا المشبّهتين بـ: ليس	١٧٠
-٤٤	المنصوبات	١٧٢

فهرس التفصيلي للموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
٤٥-	المفعول المطلق	١٧٣
٤٦-	حذف فعل المفعول المطلق	١٧٧
٤٧-	المفعول به	١٩٠
٤٨-	حذف فعل المفعول به	١٩٢
٤٩-	المنادى	١٩٥
٥٠-	توابع المنادى	٢٠٣
٥١-	المنادى المعرّف باللام	٢١٠
٥٢-	المنادى المضاف	٢١٢
٥٣-	ترخيم المنادى	٢١٦
٥٤-	المندوب	٢٢٤
٥٥-	حذف حرف النداء	٢٢٨
٥٦-	ما أضمر عامله	٢٣٤
٥٧-	التحذير	٢٤٨
٥٨-	المفعول فيه	٢٥٢
٥٩-	المفعول له	٢٥٨
٦٠-	المفعول معه	٢٦٢
٦١-	الحال	٢٦٧
٦٢-	التمييز	٢٨١
٦٣-	المستثنى	٢٩٤
٦٤-	خبر كان وأخواتها	٣١٢
٦٥-	اسم إنّ وأخواتها	٣١٦
٦٦-	المنصوب بـ: لا التي لنفي الجنس	٣١٧

فهرس التفصيلي للموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
-٦٧	خبر ما ولا المشبّهتين بـ: ليس	٣٣٠
-٦٨	المجرورات	٣٣٢
-٦٩	المضاف إليه	٣٣٣
-٧٠	الإضافة المعنوية	٣٣٥
-٧١	الإضافة اللفظية	٣٤١
-٧٢	إضافة الموصوف والصفة	٣٤٦
-٧٣	إضافة الاسم المماثل	٣٤٨
-٧٤	إضافة الاسم إلى ياء المتكلم	٣٥٠
-٧٥	الأسماء الستة	٣٥٣
-٧٦	التوابع	٣٥٦
-٧٧	النعت	٣٥٨
-٧٨	العطف	٣٧٠
-٧٩	التأكيد	٣٧٩
-٨٠	البدل	٣٨٧
-٨١	عطف البيان	٣٩٥
-٨٢	المبني	٣٩٩
-٨٣	حكم المبني	٤٠٠
-٨٤	المضمر	٤٠٢
-٨٥	نون الوقاية	٤١٧
-٨٦	ضمير الفصل	٤٢٠
-٨٧	أسماء الإشارة	٤٢٨
-٨٨	الموصول	٤٣٣

فهرس التفصيلي للموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
-٨٩	أسماء الأفعال	٤٤٨
-٩٠	الأصوات	٤٥٢
-٩١	المركبات	٤٥٤
-٩٢	الكنايات	٤٥٧
-٩٣	الظروف	٤٦٤
-٩٤	المعرفة والنكرة	٤٧٥
-٩٥	أسماء العدد	٤٧٩
-٩٦	المذكر والمؤنث	٤٩٥
-٩٧	المثنى	٥٠٤
-٩٨	المجموع	٥٠٩
-٩٩	جمع المؤنث السالم	٥١٩
-١٠٠	جمع التكسير	٥٢١
-١٠١	المصدر	٥٢٥
-١٠٢	اسم الفاعل	٥٣٢
-١٠٣	اسم المفعول	٥٣٩
-١٠٤	الصفة المشبّهة	٥٤١
-١٠٥	اسم التفضيل	٥٥١
-١٠٦	الفعل	٥٧٠
-١٠٧	الماضي	٥٧٣
-١٠٨	المضارع	٥٧٥
-١٠٩	إعراب المضارع	٥٨٢
-١١٠	نواصب المضارع	٥٨٣

فهرس التفصيلي للموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١١١-	جوازم المضارع	٦٠١
١١٢-	الأمر	٦١٢
١١٣-	فعل ما لم يسمّ فاعله	٦١٥
١١٤-	المتعدّي وغير المتعدّي	٦٢٠
١١٥-	أفعال القلوب	٦٢٤
١١٦-	الأفعال الناقصة	٦٣٠
١١٧-	أفعال المقاربة	٦٤٣
١١٨-	فعل التعجب	٦٥١
١١٩-	أفعال المدح والذم	٦٥٧
١٢٠-	الحرف	٦٦٤
١٢١-	حروف الجرّ	٦٦٦
١٢٢-	الحروف المشبّهة بالفعل	٦٨٦
١٢٣-	الحروف العاطفة	٧٠٧
١٢٤-	حروف التنبيه	٧١٥
١٢٥-	حروف النداء	٧١٧
١٢٦	حروف الإيجاب	٧١٨
١٢٧-	حروف الزيادة	٧٢١
١٢٨-	حرفا التفسير	٧٢٨
١٢٩-	حروف المصدر	٧٢٩
١٣٠-	حروف التحضيض	٧٣٠
١٣١-	حروف التوقع	٧٣١
١٣٢-	حرفا الاستفهام	٧٣٢

فهرس التفصيلي للموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١٣٢-	حرفا الاستفهام	٧٣٢
١٣٣-	حروف الشرط	٧٣٥
١٣٤-	حرف الردع	٧٤٥
١٣٥-	تاء التأنيث الساكنة	٧٤٦
١٣٦-	التنوين	٧٤٩
١٣٧-	نون التأكيد	٧٥٣
١٣٨-	الفهارس	٧٦١
١٣٩-	فهرس الآيات القرآنية	٧٦٢
١٤٠-	فهرس الأحاديث النبوية	٧٧٣
١٤١-	فهرس الأشعار	٧٧٤
١٤٢-	فهرس الموضوعات	٧٧٩

تمّت بالخير